مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمد البرصان

أحمد سعيد نوفل — عبد الفتاح الرشدان

علي محافظة — محمد أبو حمور

محمد الموسى

السنة ١٥ — العدد (٥٧) — خريف ٢٠١١

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمان – خريف ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٩٦٢٦٤٦١٣٤٥١+ / فاكس ٩٦٢٦٤٦١٣٤٥٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـر قطر
أ.د. مـــروان كمـــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٣ مستقبل ودور جامعة الدول العربية في ضوء الثورات العربية

مجدي حماد

٣٥ السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط

أحمد البرصان

المقالات والتقارير

٦٣ **تحليل سياسي:** موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية

إبراهيم علي

٦٩ الانتخابات والخارطة الانتخابية في مصر ما بعد الثورة

خيري عمر

٩١ الطاقة ودورها بين التقليدية والبديلة

محمد الخياط

١٠٩ **ندوة:** قانون الانتخابات الأردني المقترح

بيان العمري

١١٩ **عرض كتاب:** دولة فلسطين: القانون الدولي في نزاع الشرق الأوسط

محمد الموسى

المقال الافتتاحي

دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي

رئيس التحرير/ جواد الحمد

ما تزال المنطقة العربية تشهد تحولاً استراتيجياً في بُنية نظامها السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي، ومنذ انطلاق الحراكات الشعبية على شكل ثورات أو توجهات إصلاحية ظهرت القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسية التقليدية وبمشاركة فاعلة وأساسية من قطاعات الشباب (الذي سخّر وسائل التواصل الإعلامي والاجتماعي الحديثة لخدمة برامج هذه الحراكات).

ومع نجاح ثورتي مصر وتونس بإسقاط النظام سلمياً، ونقل البلدين إلى جو من الحرية يُؤسس لنظام سياسي ديمقراطي تعددي، سارعت القوى السياسية والاجتماعية في دول عربية أخرى باستنساخ التجربة لأن أهداف الثورة في مصر وتونس هي ذات أهداف الثورات وحراكات الإصلاح في الدول الأخرى التي تستهدف التخلص من الظلم والاستبداد والفساد الذي يقوده تحالف قوي بين رأس المال والأمن والسلطة. وبرغم التفاوت في تقدير ونهج تعامل النخب السياسية الحاكمة مع هذه الحراكات بمطالبها الوطنية المشروعة، غير أن الخوف من المجهول يُعد القاسم المشترك بينها.

ولذلك فإن اتباع الخيارات الأمنية والمسلحة من قبل النظام ضد المجتمع تُسبب في تحويل بعض الدول الى دول فاشلة أو تكاد تكون، بينما نجحت دول أخرى في احتواء الحراك بشكل مرحلي على أقل تقدير عبر تبني الخيار المزدوج، و الذي يتشكل من توجهات إصلاحية ويعتمد على نظرية الانفتاح على المجتمع في ذات الوقت، وتُمثل التجربة العُمانية والمغربية أحد هذه النماذج برغم أن المطالب الشعبية لم تُحقق بالكامل.

ولذلك فإن حامل التحول أصبح بعد مرور عشرة شهور على هذه الحراكات أكثر صلابة وتمسكاً بمشروعه لإنهاء الفساد والظلم والاستبداد، وأكثر استعداداً للتضحية كما نُلاحظ في بعض الأقطار، كما أن إطالة عمر الحراك مقابل إطالة محاولات الأنظمة لإنجاح الخيار الأمني فتفحت الباب لاحتمالات التدخل الخارجي الذي تُعبر قوى الحراك الشعبي عن رفضه من حيث المبدأ، حتى وإن شعر البعض في ظل العنف المفرط والظلم من قبل الأمن بأن التدخل الخارجي ربما يكون خياراً قسرياً لا بد منه.

وتفيد هذه المعطيات بأن التحول (الذي تم أو الذي في طريقة للنجاح أو الفشل، أو الذي لم يأخذ مداهُ بعد) ماضٍ نحو بناء دول ديمقراطية تعددية تنهي حالة الاستبداد وتبدأ برفع الظلم وتؤسس لمكافحة الفساد واجتثاثه، وهو ما يجعل تحقق التحول الديمقراطي في العالم العربي مسألة وقت، لذلك فإنه قد يكون من مصلحة النخب السياسية الحاكمة إبداء الجدية بالانخراط فيها قبل أن يحرموا من حتى المشاركة في العملية السياسية في حال نجاح هذه الحركات، كما هو الحال في توجهات قطاعات مهمة في مصرما بعد الثورة إزاء عناصر الحزب الوطني الحاكم سابقاً.

ومن المهم في هذه المرحلة بأن ندرك أن لهذا التحول الديمقراطي الجاري والمتوقع دلالات سياسية واجتماعية أساسية سوف تؤثر في تشكيل المشهد السياسي في مختلف الدول العربية قطرياً وقومياً، بل ستؤثر في طبيعة العلاقات الاقليمية والدولية للعرب.

ويُعتقد أن من أهم هذه الدلالات أن التيار الاسلامي بأشكاله المختلفة، وخاصة حركات الاسلام السياسي المعتدل (التي تمثلها الجماعات والأحزاب القريبة من فكر جماعة الإخوان المسلمين)، حيث تُعد هذه الدلاله مؤشراً استراتيجياً على عمق النفوذ الاجتماعي للتيار الإسلامي من جهة وعلى ديناميكيته السياسية من جهة ثانية، وعلى عجز القوى السياسية الأخرى سواء التقليدية أو الحديثة، أن تتقدم عليه من جهة ثالثة، وهو ما يفرض واقعاً جديداً يقوم على قاعدة الشراكة مع التيار الإسلامي لنقل البلاد من

حالة الثورة والتحول إلى حالة الاستقرار والتنمية وفقاً للمصالح العليا للدولة قطرياً وقومياً، ووفق تحالفات متفق على برنامجها كقاسم مشترك.

من جهة أخرى فإن عجز الأنظمة الاستبدادية عن تشكيل مشروع اجتماعي حامل لسياساتها قد تأكد لدى المراقبين، خاصة وأن سقوط بعضها لم يستغرق أكثر من أسبوعين، وهو ما يُشير الى أن استقرار الأنظمة العربية الحاكمة ما قبل الثورات كان استقراراً خادعاً وغير حقيقي، وهو ما يفرض على الدول التي تشهد احتمالات للتحول أن تُسارع إلى التفاهم والتعاون مع التيار الاجتماعي الرئيسي والتيارات الأخرى لنقل البلاد سلمياً وطوعاً وفق برنامج مشترك نحو التحول الديمقراطي الحقيقي الذي يحمله المجتمع والقوى السياسية فيه بالتعاون مع النخب السياسية الحاكمة.

وتؤكد مُعطيات هذا التحول الديمقراطي في العالم العربي أيضاً قدرة المشروع الإسلامي والعروبي على التغيير الاجتماعي بل ونجاحه، وذلك عندما أسس فلسفة النضال والكفاح ضد الأنظمة الاستبدادية وتحَّمل تبعاتها الأمنية والاجتماعية والسياسية على مدى عقود، بينما لم تتمكن المشاريع الاجتماعية الأخرى، وعلى الأخص ما سُمي منها بالليبرالية، أن تُؤسس لأي حراك اجتماعي مؤثر، بل تشكّل عنها الانطباع بأنها لصيقة بالنظام المستبد وداعمة له وعلى علاقة "غير وطنية" بالأجنبي، سواء تمثلت هذه المشاريع الليبرالية في البرنامج الاقتصادي أو في المشهد السياسي أو حتى في حال تمكنت من اختراق المجتمع المدني الممول من الخارج.

وخلاصة القول أن التحول الديمقراطي الذي بدت جهود تحقيقه وبواكيره في بعض الأقطار قبل عقدين من الزمان، إنما قد أسس لهذا التحول السريع والشامل الذي شهده العام ٢٠١١في العالم العربي، ولذلك فإن مختلف المعطيات والأبعاد التي تمت الإشارة إليها في التحليل تؤكد أن المسار العام للتحول في البلاد العربية يتجه بالفعل نحو بناء دولة ديمقراطية تعددية يُعاد فيها الاعتبار للشريعة الإسلامية التي تُمثل هوية وحضارة البلاد العربية، والتي هي بذاتها تحمي حقوق أتباع الديانات الأخرى أكثر مما ورد في مواثيق

حقوق الإنسان الحديثة، وهو ما سيؤسس لشراكات حقيقية بين التيار الإسلامي ومختلف التيارات السياسية في المجتمع لحشد الجهود والخبرات والثروات في عملية بناء متكامل للدولة العربية قُطرياً وقومياً، وبالتالي العمل على تأهيل العالم العربي ليكون عاملاً فاعلاً في رسم سياسات النظام الدولي تجاه الشرق الأوسط، وعلى الأخص في الجوانب الاقتصادية والثقافية وفيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي.

البحوث والدراسات

مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء الثورات العربية

أ.د. مجدي حماد*

هَلَّ "ربيع الثورة" مؤخراً في المنطقة العربية، نزل في تونس الخضراء، فكسر حاجز الخوف، وأطاح بواحد من أعتى النظم العربية، إن الحدث الأول تظل له ريادته، لكن عندما انتقلت الثورة إلى مصر، وأطاحت بالنظام الثاني، كان للريادة معنىً مختلفاً؛ إذ جمع ريادة الثورة مع ريادة مصر التي كانت مهدرة، وامتدت رياح الثورة إلى عدد آخر من النظم؛ في اليمن وليبيا وسورية، والحبل على الجرار!

إن التغيير الداخلي لابد أن يستتبع بتغييرات خارجية؛ فإذا كنا إزاء "تغيير ثوري" فلنا أن نتصور حجم التغييرات الداخلية والخارجية القادمة، مع ذلك ينبغي تأكيد أن "النظام السابق" لم يسقط بعد، وأن عملية بناء المستقبل لم تبدأ بعد، بل إن نمط السياسات الخارجية، بصفة خاصة، بما في ذلك توجه جامعة الدول العربية، يكاد يكون بعيداً عن أي تغيير، الحدث الاستثنائي المهم في هذا السياق؛ هو موقف الجامعة من الثورات العربية، في ليبيا وسورية، وهو يعكس حسابات خاصة، لا يمكن البناء عليه[١].

فهل تنجح الثورات العربية في تحقيق أهدافها الداخلية؟ ما يساعد على تحديد التغييرات والتوجهات الخارجية المتوقعة، وهل يمكن أن يصل "ربيع الثورة" إلى جامعة الدول العربية؟

تؤكد التجربة التي جرى التركيز عليها أن مستقبل الجامعة لن يتغير داخلها، ولو بقرار منها؛ فإذا كانت الجامعة جزء من كل؛ فإن مستقبلها سيقرره حال الدول الأعضاء

---

* **رئيس الجامعة اللبنانية الدولية.**

(١) لمزيد من التفاصيل حول الثورات العربية انظر: مجدي حماد، ***ثورة مصر: مشروع نهضة عربية– الكتاب الأول: إسقاط النظام*** (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١١). وانظر: مجدي حماد، ***ثورة مصر: مشروع نهضة عربية– الكتاب الثاني: بناء المستقبل*** (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١١).

فيها، وحال النظام العربي، كما مستقبله، بحكم العلاقة بين النظام والمنظمة، فاتخاذ قرار جدي وجذري بشأن إصلاح حال الجامعة، وتنفيذه بنفس الجدية والجذرية، يعطي مؤشراً حاسماً بشأن احتمالات إصلاح النظام العربي، وإن نقطة البداية الصحيحة، بشأن أي إصلاح، إنما ينبغي أن تنصب على إصلاح حال الدول العربية ذاتها؛ جدياً وجذرياً! (٢)

أولاً – محددات حركة الجامعة

إن الثورات العربية تفرض العودة إلى الأصول التاريخية والدستورية للجامعة، والمحاولات المتواترة لتطويرها، وما تمليه حقائق العلاقات العربية- العربية، وما يمكن أن يتحمله، أو يسمح به النظام العربي في حاله الراهن، وفي علاقته بالنظام العالمي من ناحية أخرى، كأساس للنظر في تطوير الجامعة، وتقدير احتمالات نجاحه، وإمكانيات تنفيذه من الناحية الواقعية؛ لأن المحددات الأساسية التي تتحكم في مأزق الإصلاح "القديم- الجديد" تعود إلي المفارقات الجوهرية التي رافقت لحظة الميلاد.

١ – أعضاء المنظمة

إن الأزمة العامة التي تلف بالجامعة والعمل العربي المشترك هي في حقيقتها أزمة نفوس، لا أزمة نصوص، وهى تخلق في نهاية الأمر نوعاً من إزدواجية الشخصية وإزدواجية المعايير في سلوك الدول الأعضاء، والأمثلة هنا عديدة(٣).

أولها: إن أي برنامج للإصلاح الداخلي للجامعة لا يتصور أن يحقق هدفاً واحداً من أهدافه، إذا استمرت الدول في قولها شيئاً على منبر الجامعة، وشيئاً آخر خارجه، فالجامعة والدول الأعضاء فيها، وأمينها العام، كلهم، أمام امتحان جديد ليؤكدوا النية، ثم القدرة على تطوير وظائف الجامعة وأدائها.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول جامعة الدول العربية، انظر: مجدي حماد، ***جامعة الدول العربية – مدخل إلى المستقبل*** (الكويت: المجلس الوطني للعلوم والفنون والآداب، ٢٠٠٤).

(٣) جميل مطر، "إصلاح الجامعة العربية يبدأ عند الدول"، ***صحيفة الحياة***، بتاريخ ١٧/ ٧/ ٢٠٠١.

وثانيها: إن الإصلاح لن يحقق هدفاً واحداً إن استمرت بعض الدول العربية باعتبار الجامعة منافساً وليست مكملاً، ويبدو أن هذه مشكلة عامة، فالمفوضية الأوروبية قاست كثيراً لكنها نجحت في نهاية الأمر.

وثالثها: أنه لا يجوز أن يطلب من الدول فوق ما تحتمل، ففي كل الدول العربية يجري مثلاً التعيين في الوظائف على أسس غير عصرية، باستثناءات قليلة، ومن المؤكد أن الجامعة لن يتحسن حالها وأداؤها إلا إذا تبنت الأسس العصرية في نظم التعيين فيها، وأياً كانت الإصلاحات التي ستدخل على نظم التعيين، سيكون من الصعب تصور أن تلتزم الدول هذه الإصلاحات، لأنها إصلاحات لم تدخل مثيلاتها على النظم الداخلية، ولا يعني هذا أن تستسلم الجامعة، إن رغبت حقاً في التطور والإصلاح.

ورابعها: أن السلوكيات المعيبة عند بعض الدول الأعضاء لا تقتصر على ازدواجية المواقف بين ما هو معلن وما هو سري، والتدخل في التعيينات في الجامعة، إنما تصل إلى حد أن أغلب البيروقراطيات العربية، لا تمنح الوقت الكافي، ولا الجهد اللازم لشئون العمل العربي المشترك.

وخامسها: أنه من المتصور أن ترتبط الإصلاحات برفض احتجاج عدد من وزراء الخارجية أو المندوبين الدائمين بأنهم لا يحملون التفويض الرسمي من حكوماتهم للتصويت لمصلحة أو ضد قرار بعينه، ولا شك أن هذه القضية تتسبب في قضية أكبر، وهي سمعة الفشل التي تحيط بالجامعة، كما تتسبب في قضية أخرى، وهي ضخامة جدول الأعمال الذي يقدم للقادة العرب في مؤتمرات القمة، فالجدول الضخم مؤشر أكبر على عدم كفاءة وجدية ولا مبالاة، وكلها صفات غير لائقة في عمل يقدم إلى قمة.

وسادسها: في ضوء الشواهد المتواترة والنظرة المقارنة، هل ستقبل الدول العربية أن تتنازل عن قدر من السيادة يعادل القدر الذي تنازلت عنه عندما وقعت على اتفاقات دولية خاصة بالتجارة والشراكة والبيئة والنفط، وعندما دخلت في علاقات دفاعية وأمنية ثنائية أو متعددة مع دولة أجنبية أو أكثر؟ إجابة السؤال ستحدد في النهاية مصير كل

إصلاحات العمل العربي المشترك، ففي أوروبا، وحتى في جنوب آسيا وشرقها لا يفهمون المنطق العربي وراء الفصل بين نوعين من السيادة؛ سيادة مخصصة للعالم الخارجي يمكن الانتقاص منها؛ وسيادة مخصصة للوطن العربي لا يمكن الانتقاص منها أو المساس بها(٤).

٢ – فلسفة المنظمة

من هذا المنطلق المتقدم فإنه لا بد من التنبه إلى أعمال "اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام"، التي أقرت "بروتوكول الإسكندرية" عام ١٩٤٤، حيث شهدت جدالاً بين دعاة التنظيم الإقليمي الدولي، ودعاة التنسيق والتعاون، على غرار "عصبة الأمم" من ناحية، ودعاة التوحيد السياسي من ناحية أخرى، وقد أسفرت محصلة هذا الجدال عن اعتماد ميثاق الجامعة عام ١٩٤٥ منهج "المنظمة الدولية الإقليمية"، هكذا نشأت الجامعة على أساس من العلاقات الدولية العربية والسعي إلى تطويرها، دون تطوير ظاهرة الدولة ذاتها وصولاً إلى الدولة العربية الواحدة، ولهذا الاختلاف انعكاساته الأساسية الهامة، فمع غياب الأساس القانوني للعمل الوحدوي، فإن التقدم بتنظيم إقليمي نحو الوحدة، على غرار الاتحاد الأوروبي، يتطلب وقتاً وتنسيقاً مستمراً، يتأثر بالظروف وتطوراتها، كما يتطلب رؤية تاريخية ثاقبة، وإرادة سياسية حازمة قبل أي اعتبار آخر، ولم يكن هذا شأن الجامعة ولا الدول العربية، في أي مرحلة.

هذا الجدال لا يزال مستمراً، رغم أن الأساس القانوني للجامعة قد حسمه على نحو قاطع ومحدد بالنص في الميثاق على: "احترام استقلال الدول العربية وسيادتها"، إن استمرار هذا الجدال يؤكد حقيقة الآمال التي يعلقها الرأي العام العربي على الجامعة، وهي آمال متصاعدة بقدر تضاؤل ثقته في الحكومات العربية من ناحية، كما يعكس

(٤) محمود عوض، "أمين جديد وعروبة مختلفة: عروبة القضية الواحدة"، صحيفة الحياة، بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠.

حقيقة المأزق الذي يواجه تلك الحكومات أمام شعوبها، ويجعلها تتعمد الخلط بين "الجامعة" و"أمانتها العامة" من ناحية أخرى، حتى ليبدو كأن الأمانة العامة هي التي فشلت في تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية، بل وفي حل المشكلات التي تواجه الدول العربية ذاتها.

٣ – أهداف المنظمة

أنشأ ميثاق الجامعة في مادته (٢) عدداً من اللجان الخاصة التي تعنى بقطاعات معينة، ولم يكن من بينها لجنة للشؤون السياسية، حيث تنص المادة (٢) على ما يأتي:

"الغرض من الجامعة: توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

كذلك من أغراضها؛ تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها، في الشؤون الآتية: الشؤون الاقتصادية والمالية، شؤون المواصلات، شؤون الثقافة، شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، الشؤون الاجتماعية، الشؤون الصحية".

٤ – مبادئ المنظمة

لقد عبرت نصوص الميثاق عن أن إنشاء الجامعة كان محصلة للتفاعل بين قطبين: أولهما: القومية العربية بوصفها ممثلة لفِكر النظام العربي؛ وثانيهما: الأقطار العربية باعتبارها الأطراف الرسمية والفاعلة في ذلك النظام، فالاتجاه القومي يبدو في النص من خلال تأكيد حقيقة العلاقات والروابط بين الدول العربية من ناحية، وتأكيد ضغوط الرأي العام العربي من أجل الوحدة من ناحية أخرى، بينما يتأكد الاتجاه القطري في النص على أن أساس التعامل مع هذه الحقيقة هو احترام الاستقلال والسيادة.

لا شك في أن جدلية القومي– القطري هي المفتاح الأساسي في فهم دور الجامعة، مع ذلك ينبغي إدخال الدور الأجنبي في الاعتبار، لذلك فهي تتعرض منذ نشأتها لتصارع

ثلاث إرادات: إرادة التيار القومي، وإرادة الأقطار الأعضاء، وإرادة أو إرادات البيئة الدولية. وقد عبر عن هذه الإرادات بالاختلاف بين "بروتوكول الإسكندرية" وصياغة "الميثاق"، ولننظر إلى الصياغتين، ونقارن:

- تنص ديباجة البروتوكول على الآتي:

"إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية".

- وتنص ديباجة الميثاق على الآتي:

"تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية".

عمدت ديباجة الميثاق إلى تضمين نص البروتوكول إضافة مهمة، ومحدد أساسي لكل من مضمون الميثاق، والجامعة ذاتها، بالنص الآتي: "... وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها، على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة...".

٥ – جوامع المنظمة

يرتبط وضع الجامعة ارتباطاً عضوياً بما يمكن تسميته الجوامع المشتركة، التي تلعب دوراً محورياً في تأسيس أية منظمة دولية، وفي حركتها من أجل تحقيق أهدافها، بل وفي استمرارها من أساسه، من هذه الناحية يلاحظ أن الوطن العربي فقد الإحساس بهويته،

فقد ضاع منه جامعه المشترك، وهدفه المشترك، ومواقفه المشتركة، ويبدو ذلك الضياع جلياً على ثلاثة محاور أساسية(٥):

الأول: أن هذه الأمة خلال الستين سنة الأخيرة من تاريخها كانت تعيش في إطار "فكرة واحدة جامعة"، وهي فكرة "القومية العربية"، التي وجدت لنفسها تجسيداً حياً بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مناخ الفوران الوطني والقومي الذي أعقبها، وذلك في إطار جامعة الدول العربية.

غير أن هذه الفكرة تعثرت بسبب مقاومة إمبراطوريات قديمة وجديدة، وبسبب صدام في الرؤى الاجتماعية بين فقراء العرب وأغنيائهم، ثم إنها تلقت صدمات عنيفة أبرزها صدمة الانفصال عام ١٩٦١، ثم صدمة الهزيمة عام ١٩٦٧، وفي حروب الخليج، وفي أعقابها وعواقبها، انكفأت فكرة الجامعة على وجهها، وانحل الرباط.

والثاني: أنه مع الفكرة الواحدة الجامعة، إذ عرف العرب خلال الستين سنة الأخيرة "قضية واحده جامعة" هي؛ "القضية الفلسطينية"، وقد كانت هذه القضية مجال فكر الأمة وفعلها، وكانت مجال نشاط الجامعة وتأثيرها، وكانت مجال شحذ الهمم والعزائم في كل بلد عربي أدرك عمق التحدي الحضاري.

ولقد تاهت القضية الواحدة الجامعة، بنفس الطريقة التي تاهت بها الفكرة الواحدة الجامعة، وكانت بداية النهاية هي "مؤتمر مدريد" عام ١٩٩١، وهكذا فإن القضية الواحده الجامعة لحقت بالفكرة الواحده الجامعة، وانفك الرباطان: رباط القضية ورباط الفكرة.

والثالث: إن هذه الأمة أسلمت في تاريخها الحديث قيادة صراعاتها إلى دولة واحده فيها، يمكن أن يطلق عليها مجازاً وصف "الدولة الجامعة"؛ مصر، وقد كانت بنت

---

(٥) انظر بهذا الخصوص: محمد حسنين هيكل، اتفاق غزة– أريحا أولاً: السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص٢٧ – ٣٤.

دورها الخاص في المحيط العربي، على حقائق ثابتة من الجغرافيا والتاريخ، وفيض من العطاء الأدبي والعلمي والثقافي والقانوني والشرعي، لكن هناك عملية "تآكل" جارية في "النموذج" الذي كانت تمثله مصر بالنسبة لأمتها العربية، جيلاً بعد جيل، ذلك أن الدور المصري الجامع ما لبث أن اعترته الحيرة والشك حتى في النفس، والمهم أن محاولة فك قوائم وقواعد الدور التاريخي لمصر تسعى بهمة، لا يقدر أصحابها نتائج ما يفعلونه.

هكذا يضيع الوطن العربي فكرته الواحده الجامعة، وقضيته الواحده الجامعة، والدور الواحد الجامع لإدارة حركته.

٦ – دستور المنظمة

لقد كرّس الميثاق وضع الجامعة مؤسسة كحد أدنى، لكنها مع ذلك تبقى تعبيراً عن حقيقة الوحدة بين شعوب الأمة العربية، وهي التي قامت استجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية، كما أنها أصبحت "رمزاً" ضمن الرموز العديدة التي تؤكد هذه الحقيقة الوحدوية.

لقد أدى ذلك إلى نوع من الازدواجية في ميثاق الجامعة ونشاطها، بين اعتبارها من الناحية القانونية منظمة إقليمية تقوم على مبدأي السيادة والمساواة بين الدول الأعضاء، وبين كونها من الناحية السياسية تعبر عن طموحات قومية تسعى إلى مزيد من الترابط العربي والوحدة العربية، هذه الازدواجية كانت أحد عناصر التوتر والخلاف، كما كانت أحد عناصر الديناميكية والسعي لتجاوز الإطار القانوني، وانعكس ذلك على أغلب أنشطة الجامعة، فتحليل الميثاق يوصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة:

الأولى: إن الجامعة منظمة لـ"دول ذات سيادة"، ومع أن التيار القومي كان أحد دوافع قيام مفاوضات "الاتحاد العربي" إلا أنه مع تقدم المفاوضات ساد منطق الدولة والحفاظ على الاستقلال والسيادة، ففضلت أغلب الدول العربية إقامة تنظيم

اختياري ينظم وينسق وينشط التعاون بين البلاد العربية في المجالات المختلفة دون المساس بسيادتها واستقلالها.

الثانية: إن الجامعة، وفقاً للميثاق، هي منظمة تقوم على التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء فيها، فالجامعة لا تملك سلطة إلزامية على الأعضاء بل هي أداة للتنسيق ورابطة اختيارية لتحقيق التعاون ولم الشمل، وهي منظمة بين "حكومات" وليست سلطة عليا.

والثالثة: إن الجامعة نشأت على أساس التوافق السياسي والرضا العام، ونتيجة التوازنات والرغبة في إرضاء جميع الأطراف، حتى أن الدول المؤسسة أسقطت النص الوارد في بروتوكول الإسكندرية: "لا يجوز لأية دولة عضو إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية"، بناء على طلب لبنان، وإن قيام الجامعة على مفهوم الرضا العام مثّل عنصر قوة وعنصر ضعف في الممارسة؛ عنصر قوة لأنه حافظ على تماسك النظام ومرونته، وعنصر ضعف لأن الدول الأعضاء أعطت حق الاعتراض لكل دولة عربية، ولم تتمكن من العمل إلا في المجالات التي يتحقق فيها الإجماع القانوني أو التوافق السياسي(٦).

معنى ذلك أن المنظمة التي يفترض أنها تهدف إلى توثيق العلاقات بين دول تنتمي إلى نظام قومي جاء ميثاقها قطرياً خالصاً، إذ لا يلحظ أي وزن للمنطق القومي إلى جانب منطق الدولة، ولو في حيز ضيق، في أي من المجالات التي تناولها الميثاق.

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول عملية إصدار القرارات في جامعة الدول العربية، انظر: عبد الحميد الموافي، مجلس جامعة الدول العربية: دراسة في عملية صنع القرار في المنظمة الدولية الإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٣٧٥ وما بعدها.

ثانياً – خبرة تطوير الجامعة

إن الجامعة كما أنشأها ميثاق عام ١٩٤٥ كانت تعبر في آن واحد، عن أوضاع قائمة من ناحية، وعن إرادة أو أمل في تغيير هذه الأوضاع من ناحية أخرى، فالمشاورات العربية التي سبقت تأسيس الجامعة كانت تهدف بادئ ذي بدئ إلى إقامة وحدة عربية(٧).

١ - فقه التطوير

نلاحظ من خلال استعراض الفقه العربي المتعلق بتطوير الجامعة أن ثمة اتفاق على مجموعة من المبادئ العامة، التي تشير بدورها إلى بعض الدلالات ذات الأهمية فيما يتعلق بإمكانات تطوير الجامعة، واحتمالات تحقق مثل هذا التطوير(٨).

أ – مسألة الروابط المشتركة

يلاحظ أن كافة الاتجاهات الفكرية بشأن تطوير الجامعة، تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن أقطار الأمة العربية يجمع بينها من الروابط المشتركة "ما يقتضي" الانضواء في تنظيم قومي، يتوافر على حماية هذه الروابط، وتقوية تلك الصلات، من أجل تحقيق مصلحة الأمة العربية وشعوبها قاطبة، ومعنى ذلك: أن الاختلاف القائم بين هذه الاتجاهات إنما ينصب على نظرة كل منها إلى حجم ونوعية المصالح والروابط التي تجمع شعوب الأمة العربية، ومدى تصوره للتحديات التي تعترض طريق تحقيقها وتنميتها، وعلاقة ذلك كله بالنسبة إلى طبيعة التنظيم الذي يضم الأقطار العربية، ومدى السلطات الممنوحة لهذا التنظيم والاختصاصات الموكولة إليه، ومن هذا المنظور يمكن التمييز بين

---

(٧) لمزيد من التفاصيل حول جامعة الدول العربية، انظر: مجدي حماد، جامعة الدول العربية – مدخل إلى المستقبل (الكويت: المجلس الوطني للعلوم والفنون والآداب، ٢٠٠٤).

(٨) انظر: أحمد عبد الونيس شتا، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية في الفقه العربي (القاهرة: المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٢)، ص٨٨-٩٣.

ثلاثة اتجاهات، أولها: الاتجاه الراديكالي؛ الوحدة الشاملة، وثانيها: الاتجاه الواقعي؛ التكامل، وثالثها: الاتجاه الإصلاحي؛ التنسيق.

ب – مسألة الإرادة السياسية

تجمع بين الاتجاهات الفكرية الثلاثة، بصدد تطوير الجامعة، الأهمية القصوى التي تحتلها مسألة "الإرادة السياسية" للأقطار العربية لدى هذه الاتجاهات، وذلك سواء بالنسبة لتحديد طبيعة التنظيم الدولي الذي يجمعها، أو فيما يختص بإمكانات وحدود تطويره والصعوبات التي تعترض ذلك، غير أن الاتجاهات المشار إليها تختلف فيما بينها من حيث نظرة كل منها إلى مكانة الإرادة السياسية في مقومات وشروط إقامة التنظيم الدولي العربي، وحدود الدور المنوط بها جرّاء إحداث أي تعديل أو تطوير على الجامعة.

ج – مسألة البديل

إن الاتجاهات الفكرية الثلاثة تتميز في نظرتها للجامعة، ورؤيتها لكيفية تطويرها بدرجة "معقولة"، وبما يعرف بوحدة "الفكرة الأساسية المسيطرة"، فهذه الاتجاهات جميعها تسعى لإصلاح وتطوير الجامعة، ولا يوجد من الآراء ما يذهب إلى القول بضرورة إيجاد بديل آخر للجامعة، إنما يركز الجميع إما على الإبقاء على الجامعة بصورتها الحالية كحد أدنى للتضامن العربي، انتظاراً لأي تحول أو تغير إيجابي في الإرادات السياسية للدول العربية، وإما تطوير الجامعة وإصلاحها بصورة "جذرية" ترقى إلى مستوى الروابط التي تجمع بين هذه الدول والتحديات التي تواجهها، ويمكن القول أن هذه النظرة "الأحادية" قائمة ومتحققة أيضاً وبنفس الدرجة لدى جمهرة الساسة وصناع القرار في الوطن العربي، حتى أن أفكاراً أو مشروعات مثل مشروع "دالاس" الخاص بإقامة "نظام الشرق الأوسط" في النصف الأول من الخمسينات، لم تصادف قبولاً في المنطقة، رغم تأييد "القلة القليلة" من النظم العربية الحاكمة آنذاك للفكرة، ومع ذلك فقد شهد النظام العالمي والنظام العربي في الفترة الأخيرة مجموعة من التطورات؛ يتمثل

أهمها في تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بوضع "القطب الواحد المسيطر على حركة النظام الدولي"، والتقاء الرغبة لدى أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي على تسوية مشكلاته وقضاياه بالطرق السلمية، مع تزايد حدة الانقسام العربي نتيجة حروب الخليج، فضلاً عن ظهور الدعوة لدى أطراف عديدة على رأسها الولايات المتحدة لإقامة "نظام الشرق الأوسط" تنخرط فيه الأقطار العربية مع باقي دول "المنطقة".

د - مسألة الأمن القومي

هبطت قضية الأمن القومي إلى ما يمكن تسميته: "المفهوم الجزئي المجزأ للأمن"؛ الذي أخذ يطرح نفسه على الأقطار العربية، ويحل تدريجياً وبشكل صريح أو ضمني، بديلاً لمفهوم "الأمن العربي القومي العربي"؛ بدعوته إلى إحلال المظلة الخارجية محل الذاتية العربية، فضلاً عن استبعاد البعدين التحرري والقومي للأمن العربي، ليخلفهما مفهوم مشبوه، يجمع بين الأمن النفطي من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة، وأمن "السلام" والاستسلام مع إسرائيل من جهة أخرى، كما تطرح إلى جانب ذلك دعوة "نظام الشرق الأوسط" كبديل للنظام العربي في ظل انحسار المد القومي وتعرض الشرعية القومية للتشكيك[٩].

ففي ظل هذا المفهوم الجديد يكون من الطبيعي اهتمام كل قطر عربي بذاته، ونبذ فكرة التكامل العربي، والبحث لنفسه عن مكان تحت المظلة الخارجية، ولا شك أن التحول الذي قام به "السادات"، لحل موضوع الأمن المصري تحت المظلة الأمريكية، ودون الاعتماد على الإمكانات الذاتية العربية، كان من بين العوامل المهمة التي لعبت دوراً في تشجيع أقطار عربية أخرى على المجاهرة صراحة بالأفكار نفسها، وعلى تشجيع الأقطار العربية، على البحث العملي عن الأمن بهذا المفهوم الجديد، وكان لذلك كله

(٩) عبد الحسن زلزلة، "الدور الاقتصادي للجامعة العربية"، في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥٩.

آثاره في تعميق القطرية والتجزئة مع المزيد من التبعية للخارج، وبالذات للولايات المتحدة.

إن ما تباشر النزعة القطرية من أثر في عملية التكامل العربي بصفة عامة، إنما يجري من خلال المواقف التي تتخذها بعض القوى الداخلية والخارجية، التي تتمتع بإمكانية التأثير على القرار السياسي في الأقطار العربية، في هذا السياق تمكن الإشارة إلى عدة حقائق[١٠]:

أولاً: إن أغلبية أفراد النخبة الحاكمة في البلدان العربية التي بيدها اتخاذ، أو عدم اتخاذ القرارات السياسية اللازمة للتكامل، ولوضعه موضع التنفيذ، لا تقف في صف عملية التكامل، لما تفترضه هذه العملية، بالضرورة، من متطلبات، وما تفرضه بالضرورة أيضاً من آثار ونتائج.

وثانياً: إن أفراد النخبة الحاكمة لا يتخذون هذا الموقف لمجرد الحرص الذاتي على مصالحهم وسلطانهم، فهناك بعض القوى الاجتماعية الأخرى التي تتعارض مصالحها مع عملية التكامل في مجملها، والتي تمارس تأثيرها على السلطة الحاكمة لمنع التكامل العربي أو عرقلته، وقد يصعب الفصل والتمييز بين هاتين المجموعتين، فهما تشكلان قوىً اجتماعية وسياسية مترابطة، بل وواحدة، في بعض البلدان العربية، وهكذا يتضح مدى الترابط الوثيق بين قضية الوحدة العربية ومطلب التغيير الاجتماعي الجذري.

وثالثاً: غياب حركة سياسية شعبية قوية، على المستوى العربي، تقوم بحشد الرأي العام في البلدان العربية وراء قضية التكامل، وتأخذ على عاتقها إقناعه بأن

---

(١٠) محمد لبيب شقير، المصدر نفسه، ص ٩٣٤-٩٣٩. انظر أيضاً: محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج٢، ص ٧٦٥.

التكامل هو قضية حياة أو موت بالنسبة إلى الإنسان العربي في مواجهة التحديات التي يواجهها حاضراً ومستقبلاً.

ورابعاً: إن غياب المشاركة الشعبية في توجيه التطورات والقرارات السياسية في البلدان العربية وصنعها، طبقاً لأسس الديمقراطية، كان من أهم العوامل التي أدت إلى الموقف السلبي الذي تقفه النخبة الحاكمة في هذه البلدان من عملية التكامل، وهكذا ترتبط مشكلة غياب الإرادة السياسية الضرورية لعملية التكامل ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية في صنع الحياة في البلدان العربية.

وخامساً: إن فاعلية الجامعة ترتبط بمدى إحساس الأمين العام وموظفي الأمانة العامة بأن منظمتهم تضم بلداناً تتمتع حكوماتها بشرعية شعبية، على نحو يجعل الجامعة تعبيراً عن إرادات شعبية، ويترتب على هذا الواقع أن هذه الكيانات البيروقراطية التي تمثل البلدان، لا يتوقع أن تلتزم بمقررات مجلس الجامعة أو بالإرادة القومية، في الوقت الذي لا يلتزم معظمها بالإرادة الوطنية الشعبية داخل كل قطر، حيث سيكون طبيعياً انعكاس هذا الواقع على ضعف الإرادة السياسية الجماعية العربية، الذي هو مصدر جميع العلل والسلبيات الملازمة للعمل العربي المشترك [١١].

٢ – معارضة تعديل الميثاق

إن القضية الأساسية في تطوير الجامعة لا تتمثل في غياب مشروعات التطوير أو فتور جهوده، لكن كثيراً من الأقطار العربية لا تزال تقف ضد فكرة وضع ميثاق جديد للجامعة، أو إدخال تعديلات جذرية على الميثاق الحالي، وذلك لاعتبارات هامة منها:

---

(١١) أحمد طربين، التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٧٤-٢٧٥.

أ – إن خبرة الممارسة تكشف عن مجموعة من العوامل التي وقفت ضد تعديل ميثاق الجامعة، والتي تطبع العلاقات السياسية العربية، ومن أهم تلك العوامل: الحساسية المفرطة تجاه مفهوم السيادة، وثقافة الحذر تجاه العربي الآخر، واستمرار قدرة "الأفكار عبر الدولة"؛ الفكر القومي أو الإسلامي في فترات معينة على التأثير في السياسة العربية، والتخوف من آثار ذلك، وضعف المحاسبة الداخلية، كل هذه العوامل جعلت الدول تحجم عن اتخاذ الخطوة الأولى نحو التعديل، أو تركتها حائرة عند مفترق الطرق.

ب– إن وضع ميثاق جديد للجامعة يعني في نفس الوقت فتح نقاش صريح مع الفكرة القومية، ومواجهات متعددة بين الدول الأعضاء، بسبب اجتهاداتها حول مفهومها للقومية والوحدة العربية، في ظل ترسيخ "منطق الدولة"، وقد يكون من الأفضل لبعض هذه الدول، بخاصة تلك التي تريد تفادي المواجهة الفكرية والإيديولوجية، أن يستمر العمل بالميثاق الحالي، والاكتفاء بالإشادة بمبادئه بين الحين والآخر.

ج– إن أية مناقشة لإجراء تعديل جذري في الميثاق، أو وضع ميثاق جديد في ظل البيئة الدولية الراهنة، يجعل من المحتم الأخذ بالاعتبار الاتجاهات السائدة حالياً فيها، ولعل أهم هذه التوجهات ما يخص التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي، ولا شك في أن الحكومات العربية قد لمست مدى التقدم الذي أحرزته المجموعة الأوروبية، وتدرك تأثير هذا التقدم على فكر المشرعين والاقتصاديين والمفاوضين العرب، الذين اكتسبوا هذه الخبرة من خلال الحوار بين العرب والأوروبيين، ويستبعد بالتالي أن يأتي ميثاق جديد لا يتضمن قواعد أشمل وأوسع للتكامل الاقتصادي من القواعد التي جاءت في الميثاق الحالي، والاتفاقات التي عقدت في ظله، أو غيرها من الخطوات التي اتخذت في السنوات الأخيرة، فضلاً عن التطورات الهائلة في ميدانين آخرين: أولهما: ميدان حقوق الإنسان، وثانيهما: ميدان التسوية السلمية للمنازعات.

د- إن الميثاق الجديد سيكون انعكاساً لتوازنات القوى السائدة في المنطقة، وأقل ما يمكن أن يقال عن "حال" النظام العربي في محنته الراهنة أنه يمر في "مرحلة سيولة"، وذلك نتيجة عوامل دولية متعددة، وأيضاً نتيجة لمتغيرات عربية بحتة، وفي هذه الحال يصعب تصور موافقة الدول الأعضاء في الجامعة على المجازفة بالدخول في معركة وضع ميثاق جديد، فضلاً عن خشية بعضها من أن يوضع فعلاً الميثاق الجديد فيكون انعكاساً لهذه "الحال" التي تعتري النظام العربي.

من ثم فإن مستقبل الجامعة يتوقف أساساً على مستقبل الإرادات السياسية العربية، وإذا قيل إن الفشل الأساسي للجامعة هو في ضياع فلسطين، وإن نجاحها مستقبلاً يقاس بمدى قدرتها على استعادة فلسطين والأراضي المحتلة، فإن ذلك يتوقف على مستقبل القدرات العربية، ومدى تضامن الإرادات العربية في استخدام قدراتها من أجل تحقيق هذا الهدف القومي.

ثالثاً – مستقبل الجامعة

يمكن القول إن مستقبل الدول العربية يتوقف إلى حد بعيد على قدرة وإرادة حكوماتها والقطاع الخاص فيها، إلى جانب المؤسسات غير الرسمية وقوى المجتمع المدني، على ممارسة عمل جماعي فاعل لمواجهة هذه التحديات والتطورات؛ بخاصة الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي المتنامي، والتعامل مع المشكلات البنيوية الداخلية والتحديات التكنولوجية، والعمل الجماعي لتقليص مخاطر العولمة، وتعظيم الفرص التي تتيحها.

رغم ذلك يمكن وصف استجابة الدول العربية للتحديات الداخلية والخارجية المعاصرة بأنها منهجية قديمة لمواجهة مشكلات جديدة؛ أساس ذلك أن "مفهوم التحديات الداخلية والخارجية" قد لحقه تغير جوهري، مع مطالع الألفية الثالثة؛ ليس فقط من الناحية الكمية، لكن أيضاً من الناحية النوعية.

فمن ناحية أصبحت التحديات الداخلية لا تتمثل فقط في تدهور مستويات المعيشة، بل أيضاً في تدني مستوى الخدمات الاجتماعية، ومحدودية قنوات المشاركة وآلياتها، وتفاوت توزيع الثروة، وانتشار الفساد، وشيوع العنف وعدم الاستقرار.

من ناحية التحديات الخارجية؛ تحتل ظاهرة العولمة أهمية خاصة، وهنا يثار أيضاً مفهوم "عسكرة العولمة"، فضلاً عن أن الصراع الدولي في ظل "النظام العالمي الجديد" لم يعد صراعاً اقتصادياً؛ بل صراع ثقافي شامل، أو صراع على مستوى الاقتصاد الثقافي، بدلاً من الصراعات التقليدية التي كانت تدور حول موضوعات الاقتصاد السياسي.

من الملاحظ أن الدول العربية لم تبذل مجهوداً يُذكر لإعادة تنظيم علاقاتها الدولية الجماعية، عن طريق تطوير مؤسسات وقيم وقواعد جديدة، بل تتمثّل استجاباتها عموماً في مجموعة من ردود الأفعال الفردية على الضغوط الداخلية والخارجية، إضافة إلى أنها تدرك عدم ملاءمة البنية المؤسسية للجامعة، وآليات عملها، لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك، كما تكشف ذلك بمنتهى الوضوح؛ المبادرات والمقترحات العديدة التي تقدمت بها الدول العربية ذاتها، على مدار الستين عاماً الماضية، دون تقدم يذكر، ولعل هذه المفارقة هي التي تفسر حال الشك والمخاوف العميقة التي تنتاب الرأي العام العربي إزاء هذه المبادرات والمقترحات، حيث بات على ثقة مؤكدة في عدم وجود إرادة سياسية حقيقية وصارمة للإخلاص لما تتضمنه.

١ – صراع البدائل

إن ما يزيد على ستين عاماً من عمر الجامعة يؤكد على أن بقاء الجامعة وفعاليتها ارتبط بتوافر عدد من العوامل تكاد ترقى إلى مرتبة الثوابت، أهمها عدم وجود بديل لها؛ فالجامعة نشأت لأن إرادة القوى المهيمنة على المنطقة تواكبت مع إرادة النخب السياسية الحاكمة في الأقطار العربية، كما تواكبت مع رغبة شعبية عامة، على إنشاء الجامعة باعتبارها أفضل البدائل، ضمن البيئة الإقليمية والدولية، لضمان استقلال الدول العربية، وتحقيق حد معقول من التعاون بينها، يؤدي إلى استقرار سياسي في المنطقة، بما في ذلك

الاستجابة إلى الرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية، بنص الميثاق، دون تحقيق تطلعاته وآماله بطريقة كاملة.

وقد طرح ما يشبه البديل أثناء ترويج كل من حلف بغداد والمؤتمر الإسلامي، لكن لم ترى الدول العربية بأي منهما بديلاً مناسباً، واختلفت أسباب عدم القبول، لكن ظل السبب الرئيسي هو أن الجامعة أكثر المنظمات قبولاً، بينما البدائل الأخرى كانت إما ناقصة عربياً، أو مكلفة سياسياً، بسبب المشاعر القومية والثقافية السائدة، أو مكلفة اقتصادياً بسبب الالتزامات المترتبة على بديل معظم مقوماته الأمنية، أو بديل لا يحظى بموافقة جماعية من الدول القائدة في النظام الدولي.

لا يعني ما تقدم أن مؤتمرات القمة العربية، أو قرارات مجلس الجامعة، أو جهود الأمين العام، كانت فاعلة في تغيير الواقع العربي، أو الحد من مظاهر التدهور وتداعيات التردي، أو أن الجامعة لا تواجه مشكلات حقيقية؛ في مقدمتها اتخاذ قرارات أساسية خارج الجامعة، فضلاً عن مشكلة التمويل التي تتزايد حدتها عاماً بعد عام، بطريقة توحي كأن المقصود هو تصفية الجامعة من الداخل، وتشويه صورتها، والحط من هيبتها ومكانتها، حيث يتحول العجز المالي، ومصدره الدول، إلى عجز سياسي تتحمل وزره الأمانة العامة والأمين العام دون وجه حق.

٢ – بديل المستقبل

بالرغم من وجود تهديد حقيقي للجامعة، إذا ما قرر عدد كبير من الدول العربية الانضمام إلى مؤسسة إقليمية تضم دولاً غير عربية، أو الاندماج في نظام أوسع من النظام العربي، دون تنسيق عربي أو تصور مسبق عن علاقة الجامعة بالتنظيمات المزمع إقامتها، فإن الجامعة قادرة على التكيف بسرعة مع أي تطور من هذه التطورات المحتملة، يزيد من هذه القدرة أن الدول العربية لم تجد ولن تجد، في أية منظمة إقليمية أخرى البديل الكافي والمناسب الذي يغني عن مميزات عضويتها في الجامعة.

من ناحية أخرى، إذا كانت السياسة العربية، كما السياسات الدولية عموماً، في حالة سيولة؛ فإن الأخطار والتحديات التي تهدد الوجود العربي الجماعي تفرض على العقل السياسي العربي، وإن كان في اللحظة الراهنة مشدوداً إلى أحداث وتطورات متلاحقة تملي عليه مواقف وقتية، أن يكون مدركاً في نهاية الأمر لحقيقة أن استمرار فاعلية النظام العربي سوف يقي الدول العربية من مخاطر الذوبان في هويات أكبر من الهوية العربية، ومن مخاطر التشرذم إلى هويات ثانوية ومنها التقسيم والتفتيت.

من هنا تأتي أهمية الدور الذي تمارسه التحديات الداخلية والخارجية؛ إذ منذ نشأة الجامعة شعرت الدول الأعضاء بضخامة تحديات الأمن والتنمية وجهود بناء الدولة الحديثة، وشعرت في نفس الوقت بحجم التحدي الصهيوني، وهذا الشعور كان كافياً لأن يولد رغبة ولو شكلية في استمرار التضامن العربي في إطار منظمة إقليمية، وكذلك كانت الجامعة تمثل رصيداً مهماً، حتى عندما كان يتضاءل نفوذها وأداؤها، فقد كانت تستخدمه الدول العربية حديثة الاستقلال في خلق مكانة دولية، وتثبيت دعائم الاستقلال، وفي تقوية مراكزها التفاوضية تجاه العالم الخارجي، واستمرت تستخدمه إلى يومنا هذا، وإن بطريقة انتقائية.

أما حالياً فهناك التحديات الأساسية التي تفرضها المنظومة الرأسمالية العالمية، وفي ارتباط وثيق معها حالياً مشروع بناء "نظام الشرق الأوسط". صحيح أنه لا يختلف من حيث المضمون عن مشروعات قدمت من قبل وفشلت، لكنه صحيح أيضاً أن ظروفاً متعددة تغيرت: منها الحال القومية، التي انتابها انكسار وانحسار، ومنها مواقف الدول الكبرى التي تحبذ الآن تنظيماً جديداً للتعاون بين دول المنطقة، يمكن أن يكون عربياً، لكن مرتبط بتنظيم أوسع يضم دولاً غير عربية.

٣ – الالتزام السياسي

هنا ينبغي التأكيد على أن العمل العربي المشترك والوحدة العربية، كلاهما، أمر سياسي في المقام الأول، وهناك أولوية للالتزام السياسي في تحقيق أي منهما، نتيجة السمة

القومية التي تتصف بها العلاقات العربية، وإن أي طريق آخر اقتصادي أو اجتماعي، في غياب الالتزام السياسي، قد يوجد بعض أشكال العمل العربي المشترك، وقد يحقق بعض الفوائد المشتركة، لكنه يتم في إطار التجزئة القائم دون أن يضع الأساس لخطوة أكثر تقدماً، فضلاً عن ذلك ينبغي التنبه إلى الفهم المغلوط، الشائع في المحيط العربي العام، الذي يتصور أنه كان من الممكن تحقيق نتائج تختلف جذرياً إذا اعتمدت الجامعة، المنهج الوظيفي الاقتصادي، لا المنهج السياسي، كأن العمل الاقتصادي العربي المشترك يمكن أن يتم "من وراء ظهر الحكومات العربية"، التي تمتلك الإرادة السياسية ذاتها، والمسؤولة عن عمليات التكامل كافة، سواء السياسية وغير السياسية، وكأنه ليست هناك مجموعة هامة وأساسية من الاتفاقيات والمشروعات والمنظمات تم إقرارها، انطلاقاً من هذا المنهج الوظيفي الاقتصادي دون تقدم يذكر من ناحية أخرى!

كذلك؛ فإن الحديث عن الإصلاح بشكل عام، وإصلاح الجامعة بشكل خاص، لا يسهل فصلهما عن التحديات والتطورات العالمية والإقليمية، حيث يبدو أن بعض المقترحات كأنها استجابة لضغوط الولايات المتحدة لإعادة صياغة المنطقة العربية والجامعة، بما ينسجم مع "النظام الجديد" الذي تسعى إلى فرضه، وليست استجابة لضرورات ومقتضيات الحال العربية.

خاتمة

إن الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربي في المرحلة الحاضرة، لكنها في نفس الوقت، تحت أي ستار، وفي مواجهة أي ادعاء، لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به.

إن كل المواقف والمشكلات والأزمات تتضمن العديد من المخاطر والفرص، ومع تعدد المخاطر، إلا أن الثورة العربية تتيح فرصاً لا حصر لها، وأمامها الأبواب مشرعة لكي تحقق ذاتها، وترسخ نفسها، لتكون على مستوى هذا العالم المتغير، ولقد رسم

البحث خارطة طريق فيما قدمه بشأن: محددات دور الجامعة، وخبرة محاولات التطوير، ومستقبل الجامعة، وبقدر المعالجة الجذرية لعناصر هذه الخارطة، يمكن عبور الطريق.

من المؤكد أن النظام العربي كان يقف على أعتاب "خاتمة طريق"، ثم جاء "ربيع الثورات العربية" ليؤكد أنه قد آن أوان التغيير بالفعل وبالثورة، إن الخمسين سنة الأخيرة من القرن الماضي قد استهلكت مرحلة من حياة الأمة، ولم يعد باقياً لدى هذه المرحلة ما تعطيه للمستقبل، لأن قياداتها الرسمية تفتقد حرية الإرادة التي تكفل لها حرية الاختيار، بينما تتعرض الأمة لمضاعفات أزمة عميقة تهددها في مستقبلها ذاته، وليس في مجرد خياراتها، وإن انقضاء مرحلة قديمة لم يعلن مجيء مرحلة جديدة، بل ربما كان العكس هو الصحيح، لأن تلك المرحلة، التي استهلكت نفسها في نصف القرن الأخير، لا تزال مصممة، من أجل استمرار بقائها، على أن تستهلك الأمة ذاتها، كي تضمن امتداد عمرها في القرن الجديد.

إن مرحلة من التاريخ العربي وصلت إلى نهاياتها مع نهاية قرن، وهناك زمان عربي قادم، ينتظر صياغة آماله، وينظر تحديد مهامه، وينتظر رجاله، وفي هذا السياق وحده تتطور الجامعة، ولاشك أن حيوية الأمة العربية وحدها هي التي حددت مدة الانتظار، عندما هَلَّ "ربيع الثورات" في الوطن العربي الكبير!

لقد درجت دراسات استشراف المستقبل على رصد ثلاثة سيناريوهات بخصوص المستقبل العربي: **أولها:** سيناريو استمرار الوضع القائم، **وثانيها:** سيناريو التعاون والتنسيق، **وثالثها:** سيناريو الوحدة، غير أن هناك **"سيناريو رابع"** يكاد ينطبق على النظام العربي أكثر من غيره؛ هو "سيناريو تدهور الوضع القائم"، فمن المفهوم أن كل سيناريو منها يرتب "جامعة عربية" تتوافق معه، وتنسجم مع متطلباته.

وقد أوضحت دراسة جامعة الدول العربية، في كل سطر فيها أن الأكثر رجحاناً، في المستقبل القريب والمتوسط، هو سيناريو استمرار الوضع القائم، وسيحدد "مستقبل"

هذا السيناريو، بين التطور والتدهور، حال الثورات العربية، ومدى امتدادها ومدى وشمولها.

السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط

أ.د. أحمد البرصان*

يُعدّ بروز الصين كقوة عظمى في النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين، تحولاً هاماً في توازن القوى الدولي والإقليمي حيث شكلت مجموعة بريك** مع كل من البرازيل والهند وروسيا ومجموعة شنغهاي الصينية للتعاون، وهذا ما له تأثير هام على السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، في ظل منافستها في التجارة العالمية وامتداد علاقاتها الدولية، وخاصة مع منطقة ذات أهمية استراتيجية مثل الشرق الأوسط التي تعتمد عليها الصين في الحصول على الطاقة وتصدير صناعاتها، وفي ظل الثورات العربية التي تشهدها بعض الدول العربية، فإن الصين تحاول المحافظة على مصالحها القومية فيها، ولذلك تتبنى سياسة تتميز بالتوازن والاعتدال، تؤكد الصين على عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على جملة من الأسئلة؛ ما هي قدرات الصين الدولية؟ وما المبادئ التي تقوم عليها سياسة الصين الخارجية؟ وما هي مصالح الصين في الشرق الأوسط؟ وكيف تؤثر على سياستها الخارجية؟ أما عن موقف الصين من الثورات العربية فتقوم هذه الدراسة على فرضية أن المصالح القومية هي التي تحدد السياسة الخارجية بعيداً عن الأيديولوجية.

---

* **أستاذ العلاقات الدولية، جامعة الحسين بن طلال- الأردن.**

** لفظة "بريك" ترمز إلى الأحرف الأولى لتسميات أربع دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين. وقد اقترح مصرف "غولدمان ساكس" لأول مرة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠١ استخدام هذا اللفظ المختصر للإشارة إلى الدول الأربع التي تتطور اقتصاداتها بوتائر عالية. (انظر موقع روسيا اليوم في: http://arabic.rt.com/news_all_info/info/٢٩٩١٦).

و هذه الدراسة المنهج التاريخي في دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، وتستفيد من المنهج الجيوبولتيكي في تحليلها لاهتمام الصين بهذه المنطقة، وتدعم الدراسة بالأرقام فيما يخص العلاقات التجارية واستيراد الطاقة وصفقات الأسلحة.

تطور قوة الصين الدولية

يعتبر القرن الحادي والعشرين قرناً آسيويا، إذ انتقل الثقل الاقتصادي إلى آسيا، فالاقتصاد الصيني يحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة لعام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة في السنوات القادمة، وإذا كانت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة على مستوى العالم فإن الصين تعتبر أكبر دائن على المستوى نفسه([١])، ويمكن القول إن العلاقة بين بكين وواشنطن هي علاقة دائن ومدين، وتأتي الصين أيضاً في المرتبة الأولى على مستوى العالم في عدد السكان، إذ تجاوز عددهم ١٣٢٠ مليون نسمة، وهو شعب منتج ويمثل عنصر قوة، ويعتبر الاقتصاد الصيني الأسرع نمواً في العالم (١٠٪ لعام ٢٠١٠) في الوقت الذي تعاني الولايات المتحدة وأوروبا أزمة اقتصادية، حتى أصبح يطلق على الصين مصنع العالم The World Factory؟([٢]) كما جاءت الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الأبحاث المنشورة، ويتوقع أن تأتي في المرتبة الأولى في الأبحاث مع عام ٢٠٢٠، وقد أعلن مدير البنك الدولي روبرت زوليك في تعليقة على الأزمة المالية العالمية التي تجتاح الولايات المتحدة: "إن هذه الأزمة تقوم بنقل السلطة الاقتصادية بسرعة كبيرة من وجهة نظر التاريخ من الغرب إلى الصين".([٣])

وقد طورت الصين قدراتها العسكرية، بتحديث قوتها النووية والقوة البحرية كما عززت علاقاتها العسكرية مع ١٥٠ دولة، وهناك ملحق عسكري صيني في ١١٢ دولة، ويوجد فيها ملحق عسكري لـ ١٠٢ دولة، كما ترسل سنوياً ١٧٠ وفداً عسكرياً للخارج، وتستقبل سنوياً حوالي ٢٠٠ وفد عسكري على مستوى دول العالم.([٤])

إن هذا التطور في القوة الاقتصادية والعسكرية يجعلها تبحث عن تطوير علاقاتها مع الدول، وخاصة الدول ذات الأهمية الاستراتيجية لأمنها القومي، ومع حاجتها للطاقة والتجارة أصبح الشرق الأوسط على قائمة أولوياتها السياسية، لأنه لأول مرة في تاريخها الحديث تفوقت في حجم تجارتها مع دول الشرق الأوسط على حجم تجارة الولايات المتحدة في هذه المنطقة، فقد وصل حجم التجارة الصينية مع الشرق الأوسط عام ٢٠٠٩، إلى ٦٠ مليار دولار، متجاوزة الولايات المتحدة، كما تعتبر الدول العربية سابع شريك تجاري للصين، وقد وصل التبادل التجاري بين الطرفين لعام ٢٠١٠، إلى١٩٠ مليار دولار، كما قدرت استثمارات الصين في البلاد العربية ١٥ مليار دولار في نفس العام.(٥)

مبادئ السياسة الخارجية الصينية

اكتسبت السياسة الخارجية الصينية مصداقية على المستوى العالمي، وخاصة في الدول النامية، حيث اعتمدت في سياستها الخارجية على القوة الناعمة بدلاً من القوة الصلبة، وقد كانت خلال سنوات الحرب الباردة تقوم سياستها الخارجية على مبدأ ماوتسي تونغ والمبادئ الخمس للتعايش السلمي؛ المتمثلة في الاحترام المتبادل لسيادة الدول واحترام وحدة أراضيها، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والمساواة وتبادل المصالح، والتعايش السلمي بين الدول، وبعد الحرب الباردة تبنت الصين إضافة إلى مبدأ ماو للسياسة الخارجية "اللاءات" الآتية: لا لسياسة الهيمنة، ولا لسياسة القوة، ولا للأحلاف العسكرية ولا لسباق التسلح.(٦)

إن هذه المبادئ هي التي ميزت الصين خلال العقود الماضية عن غيرها، ما أكسبها مصداقية في سياستها الخارجية، وميزها عن سياسة الولايات المتحدة القائمة على استعمال القوة، والتدخل في شئون الدول، وأحياناً إسقاط الأنظمة فيها.

يصف غاري جاي باس، أستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون الأمريكية السياسة الصينية بقوله: "إن المسئولين الصينيين الذين يفضلون عدم التنديد علناً بأسوأ

الأشرار، يؤيدون السبل الدبلوماسية التي ترتكز على التجارة والتحاور بدلاً من الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية"،(٧) وينتقد أحد المسئولين السياسين الصينيين سياسة الولايات المتحدة بقوله:"إن الكوريين الشماليين يريدون محاورة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الولايات المتحدة ترفض محاورتهم، ومن ثم يطور هؤلاء أسلحة نووية، فتصبح أمريكا راغبة في التكلم معهم، لكن مع ذلك لا تزال الولايات المتحدة مترددة في التكلم مع المسؤولين في ميانمار، ربما لأنهم لم يطوروا أسلحة نووية بعد".(٨)

ويشير "ستيفان هالبر"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كامبريدج في كتابه؛ "إجماع بكين"، إلى كيفية هيمنة النموذج الشمولي الصيني على القرن الحادي والعشرين؟(٩) إلى أن النموذج الصيني في السياسة الخارجية "يشكل تهديداً حقيقياً للهيمنة الغربية وبخاصة الأميركية في مجال الأفكار والقيم، هذه الهيمنة التي تتعدى الجوانب الاقتصادية والعسكرية إلى الانتشار الدولي، واكتساب موطئ قدم لها في العالم، وحسب قول هالبر فلا يكمن التهديد في المنافسة الصينية للولايات المتحدة على الصعيد العسكري؛ لأن هذه الأخيرة ستحافظ على تفوقها خلال السنوات القادمة، كما لا يكمن في احتمال اندلاع حرب تجارية بين البلدين، بل تكمن الخطورة أساساً في الاختراق الواضح الذي تحققه الصين في العالم، وترويجها عن قصد أو غير قصد لنموذج مضاد للأفكار الغربية؛ فالصين تمثل بالنسبة للبلدان الفقيرة بديلاً عن المساعدات الغربية التي تأتي دائماً مشروطة بالانفتاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي الذي يعني تبني سياسات السوق الحرة.

ساهمت الولايات المتحدة بقسط وافر في تبلور هذا الواقع الجديد على الساحة الدولية بسبب مواقفها المتغطرسة بعد انتهاء الحرب الباردة، وشعورها بالنصر ونهاية التاريخ كما روج له فرنسيس فوكوياما، فلم تعد واشنطن تصغي للدول الصغيرة والانتباه لانشغالاتها، وسمحت لنفسها بتوجيه شعوب العالم، وقد استطاعت الولايات المتحدة التغلغل داخل المؤسسات الدولية المسؤولة عن تقديم المساعدات والقروض، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي اللذين يشترطان قبل حصول الدول الفقيرة على

القروض مجموعة من الإجراءات باتت تعرف باسم "إجماع واشنطن"، متمثلة في تقليص عجز الموازنة حتى في أوقات الأزمة الاقتصادية التي تستدعي الإنفاق، وخصخصة الشركات والمؤسسات التابعة للدولة، ثم فتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى تحرير النظام المالي وربط العملة بالأسواق الخارجية.

إن هذا النموذج الغربي في السياسة الخارجية والاقتصاد يواجه اليوم صعوبات يطرحها نموذج آخر، وإجماع جديد ينذر بالحلول مكانه بقيادة الصين، لقد تمردت الصين منذ البداية على النظام الليبرالي الذي تبنته اقتصادياً، وابتعدت عنه سياسياً، ونأت بنفسها عن التدخل في شؤون الدول، ولم تتعامل بمعايير مزدوجة لأنها منذ البداية كانت تستثمر في الدول الفقيرة، وتقدم لها العون دون إقناعها بفكرة معينة، أو أيديولوجية بذاتها، وحتى الدول التي وجدت نفسها تتعامل مع الصين لم يكلفها الانفتاح على بكين الثمن السياسي الذي عادة ما يطلبه الغرب، وفي المقابل تغدق بكين استثماراتها وتستمر شركاتها في تطوير البنية التحتية ما دامت تحقق الأرباح وتحصل على المال.

تعتبر الصين أفضل في الاقتراب من الشعوب عندما بنت المدارس، وملاعب كرة القدم في إفريقيا المهووسة شعوبها بالكرة، والمفارقة في الحالة الصينية أنه في الوقت الذي كان فيه الغرب ينتظر من انفتاحها الاقتصادي أن يؤدي في النهاية إلى انفتاح ديمقراطي، وأن تقود الليبرالية الاقتصادية إلى ليبرالية سياسية، بات النجاح الاقتصادي للصين دليلاً على إمكانية الجمع بين الشمولية من جهة والازدهار من جهة أخرى، وأصبح هذا النموذج جاذباً للعديد من الدول النامية التي تسعى إلى استنساخ التوازن الصيني، بيد أن الاختراق الصيني للعالم في نظر الكاتب لا تغذيه رغبة الصين في النيل من مصداقية القيم الديمقراطية، أو الترويج لنموذجها الخاص الذي يجمع بين الشمولية والاقتصاد الحر.

السياسة الصينية والشرق الأوسط

أعلنت جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ عندما استطاع الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماوتسي تونغ أن يكمل مسيرته الشعبية إلى بكين، وعلى أثر ذلك رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالصين الشعبية واعترفت بالصين الوطنية كممثل للصين، وبدعم واشنطن حصلت الصين الوطنية على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، واستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو في منع الصين الشعبية دخول الأمم المتحدة، وبذلك بقيت الصين الشعبية خارج الأمم المتحدة حتى عام ١٩٧١، عندما عقد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك صفقة مع بكين حيث زارها مرتين سراً تم على إثرها الترتيب لزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى بكين ولقائه ماوتسي تونغ، وعندها تم إخراج الصين الوطنية من مجلس الأمن الدولي، وأصبحت الصين الشعبية تحتل المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، وكانت سياسة الولايات المتحدة من الانفتاح على الصين الشعبية محاولة لجذب الصين لاحتواء الاتحاد السوفيتي بسبب الخلافات بين بكين وموسكو، وبقيت العلاقات بين بكين وواشنطن على مستوى مكتب اتصال بين ١٩٧٣-١٩٧٨ ثم أصبحت على مستوى سفارة بين البلدين.

كانت سياسة ماوتسي تونغ تدعم حركات التحرر الوطني في الدول النامية منذ قيام الصين الشعبية، وقد شاركت الصين في مؤتمر باندونغ الذي عقد في أندونسيا في أبريل ١٩٥٥، المؤتمر الأفروآسيوي والذي حضرته ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية لانتهاج سيادة الحياد بين الصراع السوفيتي الأمريكي.

كان مؤتمر باندونغ هو أول لقاء بين القيادات العربية الصينية، حيث التقى الرئيس جمال عبدالناصر مع رئيس وزراء الصين شو إن لاي على هامش مؤتمر باندونغ، وفيها طلب عبد الناصر من شو إن لاي مساعدته في الحصول على أسلحة سوفيتية، وعلى إثر الوساطة الصينية حصلت مصر على الأسلحة من المعسكر السوفيتي وهي ما عرفت بصفقة "الأسلحة التشيكية" لمصر، وقد أرسلت الصين وفداً بعد مؤتمر باندونغ إلى كل

من مصر واليمن وسوريا، واعترفت هذه الدول الثلاث عام ١٩٥٦ بجمهورية الصين الشعبية وأقامت علاقات دبلوماسية معها، وكان ماوتسي تونغ يعي الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط حيث قال: "إن سيطرة قوة معادية على منطقة الشرق الأوسط تحدد مصير العالم وكذلك مستقبل الصين كبلد مستقل"(١٠)، ويتفق رأي ماوتسي تونغ مع المنظرين الغربيين في مجال الجيوبولتيكا من أمثال ماكندر ونيقولا سبيكمان.

وكانت الصين الشعبية أول دولة أجنبية خارج الدول العربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية عندما زار أحمد الشقيري رئيس المنظمة بكين عام ١٩٦٦ وتم فتح مكتب للمنظمة هناك، وقد زودت الصين المنظمة بالسلاح وتدريب كوادرها، وتبنت بعض الدول العربية التي اعتبرت نفسها ثورية في السستينيات الاستراتيجية الصينية في الحرب الثورية مثل حكومة الأطباء الثلاثة في سوريا، كما زار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بكين عام ١٩٧٠، وكانت الزيارة الأولى له، وقد أيدت الصين قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذي يساوى بين الصهيونية والعنصرية، ولم تقيم بكين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على مستوى السفراء إلا بعد مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، ومع نهاية الحرب الباردة انتقدت الصين سياسة الهيمنة الأمريكية وخاصة في الشرق الأوسط وذلك بسبب مصالحها في المنطقة والتي تتمثل في الحصول على الطاقة والتبادل التجاري وبيع الأسلحة.

أولاً: الصين وبترول الشرق الأوسط

أصبحت الصين دولة مستوردة للبترول في عام ١٩٩٣ بسبب نموها الاقتصادي السريع، فقد أصبحت حاليا ثاني دولة في العالم مستهلكة للطاقة بعد الولايات المتحدة على مستوى العالم، وتعتمد على الغاز الطبيعي المستورد من دول آسيا الوسطى وإيران، ويتوقع أن تستورد الغاز الطبيعي لعقدين قادمين، أما بالنسبة للبترول فإنها تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من الخارج ويتوقع أن يرتفع استيراد البترول في عام ٢٠١١ إلى ٥٥,٢٪ من استهلاكها للبترول، وكان اعتمادها على البترول المستورد عام ٢٠٠٩

بمقدار ٣٣٪ من حاجتها للبترول، ومن المتوقع أن يصل اعتمادها على البترول المستورد إلى ٦٠٪ من استهلاكها في عام ٢٠٢٠، وأن يصل إلى ٦٥٪ مع عام ٢٠٣٠، وتزداد حاجتها من البترول سنويا ٥٪ ما بين ٢٠١١-٢٠١٥، ويمكن مقارنة ذلك مع نموها السنوي ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٠، ولهذا تعتمد على الاستيراد من دول الشرق الأوسط وأفريقيا ودول آسيا الوسطى.(١١)

وتأتي السعودية على قمة الدول التي تستورد الصين منها البترول لاستهلاكها، وحسب أرقام ٢٠٠٩، كان البترول المستورد من السعودية يشكل ٢١٪ من نسبة البترول المستورد في الصين، تليها أنغولة ١٦٪ وإيران ١١٪، روسيا ٨٪، السودان ٦٪، سلطنة عمان ٦٪، العراق ٤٪، وكل من الكويت وليبيا تسهمان كلتاهما ٣٪، وكازاخستان ٣٪، وبقية الدول الأخرى ١٩٪، ومن خلال هذه الأرقام تأتي السعودية على قمة دول العلم التي تزود الصين بالبترول، وحسب الأرقام فإن ٦٠٪ من البترول الذي تستورده الصين ياتي من الشرق الأوسط، تقريبا ٥٠٪ من هذا البترول المستورد من المنطقة العربية، وهذا يعكس زيادة اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط، وحيث أن البترول ينقل عبر الممرات البحرية، فقد اهتمت الصين بزيادة الاهتمام بقوتها البحرية لحماية طرق الملاحة التي تمر بها ناقلات البترول الصينية، وهذا يفسر سر الخلافات بين الصين وجاراتها الآسيوية على السواحل البحرية؛ خوفا على طرق نقل البترول، ونجد أن الاسطول الصيني تتواجد بعض سفنه في المحيط الهندي لحماية خطوط البترول من القرصنة على سواحل القرن الأفريقي.(١٢)

وبسبب قلق الصين من خطورة النقل البحري وخلافها مع جاراتها وتنافسها مع الولايات المتحدة فقد أخذت بالتعاون مع دول آسيا الوسطى وإيران وروسيا من أجل مد خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي والبترول عبر البر الآسيوي، وهذا يذكرنا بخط إكسبرس الشرق السريع في ظل التنافس على المنطقة العربية قبيل الحرب العالمية الأولى

بين الامبراطورية البريطانية وألمانيا في خط برلين– بغداد والوصول إلى البصرة، وتطلق الصين اليوم طريق الحرير الجديد لنقل البترول والغاز الطبيعي.

١- خط إكسبرس الشرق الجديد وإستراتيجية الأطراف الواسعة

حاولت الصين ربط جيرانها بخط يسمى "إكسبرس الشرق الجديد Orient Express"، فالمصالح الاقتصادية تحتاج إلى قوة عسكرية تحميها وخاصة مع تفوق الصين في حجم تجارتها على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتبنت الصين في إستراتيجيتها الجديدة للأطراف الواسعة Large Periphery، حيث تبلغ حدود الصين البرية ٢٠ ألف كيلومتر، وغالبا ما كانت لها نزاعاتها الحدودية معها مثل؛ الهند والاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل التطورات الإقليمية في آسيا الوسطى والتنافس مع الولايات المتحدة، أخذت الصين تفكر في تعزيز وجودها في دول الجوار خاصة بعد الاضطرابات التي حدثت في قرغيزستان، وأدت إلى إسقاط القرغيزية، كما أن الأحداث التي وقعت في هضبة التبت، ومنطقة أيغوريا، وأحداث الديلاما، ونشاط الجماعات الإسلامية بين مسلمي التبت ومقتل حوالي ٢٠٠ شخص في أورومتشي في مايو/ أيار ٢٠٠٩، وفوق ذلك وجود الناتو في أفغانستان، أخذت الصين تهتم بآسيا الوسطى وحماية مصالحها بالشرق الأوسط وآسيا مع ارتفاع حجم التجارة مع المنطقة، فجعلها تفكر في الحاجة إلى مواصلات سريعة بمد خط سكة حديد دول الجوار، وتم توقيع اتفاقيات للعمل بهذا الخط السريع على غرار الخط بين شنغهاي ونناتينغ الذي تبلغ سرعته ٣٥٠ كيلومتر في الساعة، وبالفعل قامت الصين بالعمل على مد خط سكة حديد يمتد إلى التبت ونيبال ويمتد إلى دول جنوب شرق آسيا المجاورة للصين؛ كلاوس، وسنغافورة، وكمبوديا، وفيتنام، وتايلاند، وميننمار، وقد أكدت وكالة الأنباء الصينية في ١٧ أكتوبر ٢٠١٠ أنباء هذا الخط، والجدير بالذكر أن دول الأطراف الصينية تعيش فيها جاليات صينية تلعب دوراً مهماً في التجارة بين الصين وجيرانها.

وقد التقت المصالح الإيرانية مع الصينية في ظل الضغط الغربي على إيران بسبب مشروع مفاعلها النووي، فقد أبدت إيران وطاجكستان وأفغانستان الموافقة على بناء خط سكة حديد يصل إلى إيران، يمتد من سينكيانغ في غرب الصين إلى إيران على أمل أن يصل مستقبلاً إلى العراق، حيث الاستثمارات الصينية في البترول والغاز الطبيعي، وبذلك تصبح الصين على مشارف الخليج العربي الشرقية، وتقف في وجهة الولايات المتحدة التي ترى الصين بتواجدها العسكري في دول الخليج العربي سيطرةً على الضفة الغربية من الخليج، ولذا تحاول الصين بأن تكون على الضفة الشرقية المقابلة رافضة زعزعة استقرار إيران.

إن مشروع خط سكة الصين- إيران يتفق مع مشروع خط سكة الحديد عبر آسيا الذي تموله الأمم المتحدة، والذي يعرف بشبكة عبر آسيا (TAR)، وهو خط يسعى لربط أوروبا بالصين عبر شبكة خطوط الشرق الأوسط، فأصبحت المصالح الاقتصادية وحجم التبادل التجاري وراء إكسبرس الشرق الجديد.(١٣)

٢- طريق الحرير الجديدة لنقل الطاقة

إن الاستهلاك المتزايد للطاقة في الصين دفعها للتعاون في مشاريع نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين من أوروبا والشرق الأوسط إلى جنوب آسيا وشرقها، ولأن تسعى لربط منطقة الخليج العربي وبحر قزوين والصين ضمن الإستراتيجية الصينية الجديدة عبر ما يسمى طريق الحرير الجديد، حيث تسعى لأن تكون كل من تركيا وسوريا ضمن هذا الطريق، وقد تضمنت نشرة الصين في ١٩ أبريل/ نسيان ٢٠١٠ موضوعاً موسوماً بـ "سوريا في إستراتيجية طريق الحرير الصينية".(١٤)

وتتفاوض الصين حالياً مع ١٧ دولة أورآسيوية من أجل مشروع سكة حديد عبر آسيا وتخطط الصين لأن تكون سرعة الخط ٤٨٦ كيلومتر في الساعة وتتجاوز سرعة خط جنوب شرق آسيا، ويدخل خط طريق الحرير الجديد ضمن الصراع على أوراسيا بين الولايات المتحدة والصين حيث البترول والغاز الطبيعي.

إن الصين تشعر بالقلق من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى التي تعتبر جسراً بين الصين والشرق الأوسط، حيث يتزايد استهلاك الصين من الطاقة وهذا يفسر سياسية الصين تجاه إيران، ومعارضتها للسياسة الأمريكية التي تسعى لفرض العقوبات عليها وعزلها، وترى الصين أن مصالحها تتشابك مع روسيا الاتحادية في محاصرة النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى التي تعتبرها روسيا منطقة الجوار القريب Near Abroad، وتعتبر الوجود الأمريكي تهديداً لأمنها القومي ولذلك تعاونت مع الصين في منظمة شنغهاي لمواجهة الولايات المتحدة.

وحسب الرؤية الاستراتيجية الصينية التي تسربت عام ٢٠٠٠، فإذا كانت الولايات المتحدة لها قواعدها في المنطقة الغربية من الخليج العربي، فترى الصين أنه لا بد من تواجدها في المنطقة الشرقية من الخليج العربي وتشكيل محور الصين- روسيا- الاتحادية- إيران لحماية المصالح القومية الصينية في الشرق الأوسط، حيث مصادر الطاقة والتجارة والاستثمارات وصفقات السلاح، وتؤكد الصين على أن الولايات المتحدة يجب أن لا تتحكم في خطوط نقل البترول البحري، وأنها مهتمة بشبكة النقل البري، أي على شبكات خطوط أنابيب أورآسيا.(١٥)

٣- الخليج العربي والمصلحة القومية الصينية

تشير الأرقام إلى أن حجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي وصلت عام ٢٠٠٦ إلى ٤٠ مليار دولار، وبلغ حجم التجارة الصينية في الشرق الأوسط ٧٦ مليار دولار، وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري في منطقة الخليج العربي مع الصين، حيث إن حجم التجارة السعودية الصينية في ازدياد على اعتبار أن السعودية المصدر الرئيس لبترول الصين، ومما يبين الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي بالنسبة للصين أن حجم التجارة بين الصين والسعودية وصل إلى ٧,٦٪ من حجم التبادل التجاري الأمريكي الصيني و٨,٧٪ من حجم التبادل التجاري الصيني الياباني و١,١٪ من حجم الصادرات والواردات

الصينية بشكل عام، ويتعدى التبادل في المشاريع الاقتصادية والاستثمارات ذلك، كما تشير العلاقات الاقتصادية للصين مع دول الشرق الأوسط.(١٦)

ثانياً: العلاقات التجارية الصينية العربية

تعززت العلاقات الصينية العربية في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت في حجم تجارتها مع الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٩ صادرات الصين للشرق الأوسط وبلغت ٦٠ مليار دولار سنوياً، أما عن التجارة البينية العربية الصينية فقد بلغت عام ٢٠٠٩ ١٠٧,٤ مليار دولار، في الوقت الذي كانت فيه عام ٢٠٠٤ ٣٦,٤ مليار دولار، وقد ساهمت عدة عوامل في نمو التجارة العربية الصينية، مثل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والحملة التي قامت بها الولايات المتحدة في تجميد أموال عدد من المنظمات والجمعيات الإسلامية، وما تعرض له العرب والمسلمين من حملة عنصرية عليهم، مما دفعهم للتوجه نحو الصين للاستثمار والتبادل التجاري، كما أن استيراد الصين للطاقة من العالم العربي دفعها للتبادل التجاري، إضافة إلى وجود حوالي ٢٠ مليون مسلم في منطقة غرب الصين، وكذلك رخص البضائع الصينية مقارنة بالبضائع القادمة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.(١٧)

هذا وقد عقد المنتدى الاقتصادي الصيني العربي الأول في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠، في مدينة بينتشوان في شمال غرب الصين وهي عاصمة نينغشيا، وتعتبر أكبر منطقة إسلامية حيث يبلغ عدد المسلمين فيها ٢,١٧ مليون مسلم، وهم يشكلون ثلث سكان المنطقة و١٠٪ من المسلمين في الصين.(١٨)

ثالثاً: تجارة السلاح مع الشرق الأوسط

لقد نمت في السنوات الأخيرة صفقات السلاح بين الصين والدول العربية خاصة في مجال الأسلحة الإستراتيجية كالصواريخ القريبة والمتوسطة المدى بسبب حظر الولايات المتحدة السلاح عن بعض الدول العربية؛ لأن الولايات المتحدة تدعم دائماً التفوق

العسكري الإسرائيلي في المنطقة، ومع استيراد البترول والغاز الطبيعي من المنطقة حاولت الصين تعزيز التبادل العشري مع الدول التي ليست لها علاقات قوية مع الولايات المتحدة، أو يتم حظر بيع الأسلحة المتطورة إليها خوفاً من معارضة الكونغرس الأمريكي لسيطرة الأغلبية المؤيدة عليه.

وإذا نظرنا إلى حجم مبيعات الصين للسلاح في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠، نجد أن الشرق الأوسط يحتل المرتبة الثانية كسوق للسلاح الصيني بعد منطقة آسيا المحيط الهادئ، فكان نصيب الشرق الأوسط ٣١٪، بينما نجد منطقة المحيط الهادئ وآسيا استحوذت على ٥٠٪ من سوق الأسلحة الصينية، ودول إفريقيا جنوب الصحراء ١١٪، مما يبين أن سوق السلاح الصيني يتجه للدول النامية؟(١٩)

تجارة الأسلحة الصينية في العالم ٢٠٠٥-٢٠١٠

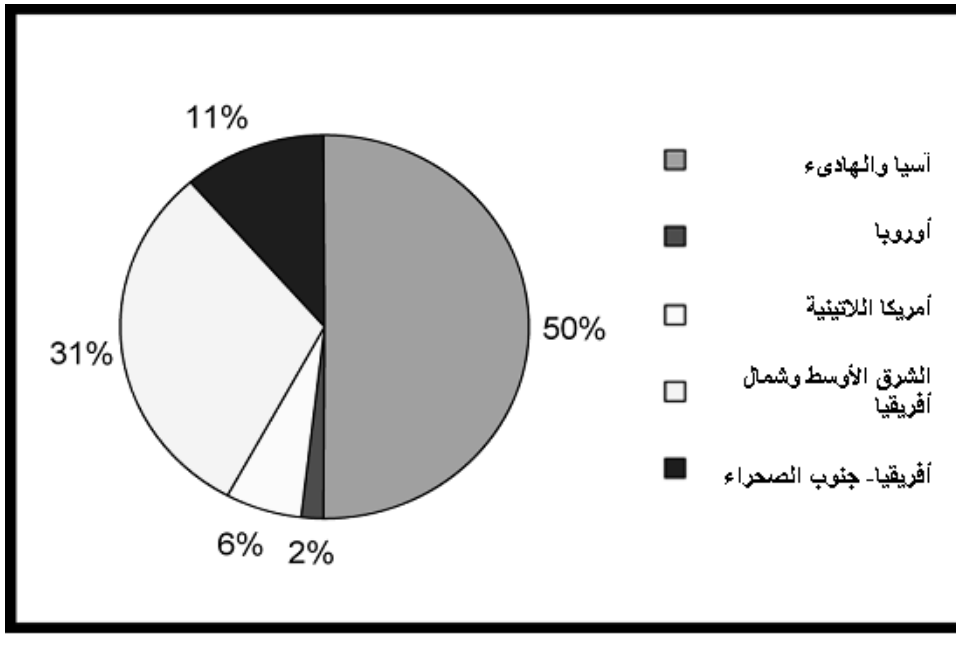

Source: Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011, Office of the Secretary of Defense United States of America,p.68.

أخذت الدول العربية تسعى لتنويع علاقاتها الدولية عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية واستثمارية لإعطاء نفسها القدرة على المناورة من الضغوط التي تمارسها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، والملاحظ أن التغيرات كانت في منطقة الخليج العربي لأسباب استراتيجية لدولة مثل الصين.

ولقد أصبحت السعودية التي تعتبر المصدّر الأول لبترول الصين تشتري الأسلحة الصينية، ففي ١٩٨٨، صدّرت الصين للمملكة ما يتراوح بين ٤٠-٥٠ صاروخ أرض-أرض من طراز "دي إف ٣" التي يبلغ مداها ٤٠٠٠ كم، علاوة على عشر منصات متحركة لإطلاق الصواريخ، وكانت السعودية قد توجهت نحو شراء الصواريخ الصينية بسبب موقف اللوبي الإسرائيلي في معارضته لبيع واشنطن أسلحة متقدمة لها، وتأمل السعودية بأن تساعدها الصين في تطوير هذه الصواريخ لتعزيز دقتها التصويبية.

وكان السودان قد طلب شراء مقاتلات "إف سي١" من الصين في العام ٢٠٠٥، وتعتبر دولة الإمارات العربية وجهة رئيسة للسلاح الصيني في منطقة الشرق الأوسط، والإمارات هي أول دولة تستعمل الصواريخ الصينية المضادة للدبابات من طراز "إتش جيه ٨ إيه"، وقد صدرت شركة نورينكو الصينية للإمارات مدافع من عيار ٢٣ ملم لأغراض التجربة عام ٢٠٠٣، كما أن الصين كانت من أوائل الدول التي ساهمت في إعادة بناء الآلة العسكرية الكويتية بعد الغزو العراقي، ففي العام ٢٠٠٠ أبرمت بكين مع الكويت صفقة بيع ٢٧ طقماً من المدافع ذاتية الدفع عيار ١٥٥ مللم من طراز "بي إل زد ٤٥"، كما صدرت الصين لليمن في عام ٢٠٠٥ أسلحة متطورة نسبياً، وكان في عام ١٩٨٩، قد اشترى اليمن ست مقاتلات صينية من طراز "جي ٧".

هذه الفورة في العلاقات بين دول الخليج العربية وبكين تتزامن مع إعلان مسئولي صناعة الطيران الصينية أن بلادهم تطرح في السوق الدولية مجموعة جديدة من المعدات العسكرية تتضمن قاذفات "إف بي سي٢" وهي النسخة المعدلة من المقاتلة الصينية

"جيه إتش ٨ إيه"، وتروج الصين الآن لبيع قاذفات "إل بي سي٢" و"جيه ١٠ إيه" إلى إيران.

وتعتبر إيران المستورد الهام للصواريخ الصينية الصنع مثل أرض- جو من طرازي "كيو دبليو١" و"إف إم ٨٠"، بل تنتج عدداً من الصواريخ داخل إيران، ويبدو أن إيران طورت صاروخ "كيو دبليو١" أو" الميثاق-١" إلى "الميثاق-٢"، ويبدو الهيكل الخارجي من الصاروخ الجديد مختلفاً عن صواريخ "كيو دبليو ٢" المحمولة، وتطلق إيران اسم "الشهاب الثاقب" علي الصاروخ الصيني "إف إم٨٠"، وهذه هي المرة الأولي التي تصدر فيها الصين صواريخ أرض- جو لدولة أخرى، وفي الربع الأول من ٢٠٠٦ استوردت الصين من إيران، وقد أثار بيع الصين أسلحة للدول العربية وإيران حفيظة إسرائيل التي تسعى لأن تبقى دائماً متفوقة، ولذلك قام المسئولون الإسرائيليون بزيارة بكين من أجل إقناع الصينيين بعدم بيع أسلحة متطورة لإيران وبعض الدول العربية، وتردد أن إسرائيل قايضت الصين بتزويدها بتقنية متطورة حصلت عليها من واشنطن مقابل وقف بيع صواريخ متطورة للجانب العربي وإيران،

وكانت إيران التي عززت علاقاتها مع الصين قد وافقت على أن تمد الصين بنحو ثلاثة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال خلال الـ ٢٥ سنة المقبلة مما يرفع إجمالي صادراتها إلى ٧٥ مليون طن، ووصل حجم التبادل التجاري السنوي بين الصين وإيران إلي سبعة مليارات دولار سنويا.(٢٠)

إن العلاقات العربية الصينية لها أبعادها الاستراتيجية ويمكن تطويرها بسبب الهيمنة الغربية التي ترفضها الصين والدول العربية وإيران وحتى تركيا، كما أنه لا يوجد صدام حضاري بين العرب والصين كما يروج دعاة صدام الحضارات في الغرب، بل إن هناك تقارباً ثقافياً بين العرب والصين.

ومن جهة أخرى تتعزز العلاقات العربية والإسلامية مع الصين كتوازن قوى محتمل في المستقبل، في ظل التحول في النظام الدولي باتجاه التعددية القطبية، ونشير أيضاً إلى أن

هناك علاقة تاريخية متميزة بين الصين وباكستان في ظل الخلافات الهندية الباكستانية والتقارب الهندي الأمريكي.

السياسة الصينية تجاه الثورات العربية

إن السؤال المطروح؛ ما موقف الصين من الثورات العربية التي تشهدها المنطقة في ظل المصالحة الصينية الحيوية في الشرق الأوسط؟ يملي هذا الموقف ثلاثة عوامل: أولاً: المبادئ التي تقوم عليها السياسية الخارجية الصينية، وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية، وعدم استعمال القوة في السياسة الدولية، ثانياً: معارضة التدخل الخارجي في هذه الدول التي تشهد ثورات داخلية، وثالثاً: المصالح الصينية، ويختلف الموقف الصيني من كل دولة بسبب علاقاتها التاريخية ومصالحها في هذه الدول.

لقد جاءت الثورات العربية مفاجأة لاستخبارات الدول العربية والغربية والشرقية، وقد كانت بداية الثورة في تونس عندما أشعل بوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الظلم الذي لحق به، وكان رد الفعل الدولي كما هو رد فعل الحكومات العربية التي اجتاحتها الثورات مرتبكاً بسبب المفاجأة، وقد لا يختلف موقف الصين عن غيرها من الدول من حيث مفاجأة الأحداث لها.

أما رد الفعل الصيني تجاه هذه الثورات، فقد تميز بالتريث والهدوء في التعامل مع الأزمات الدولية، وهذا يذكّرنا بالاستراتيجي الصيني القديم صن تزو الذي كان يعتبر أن الاستراتيجية الناجحة هي التي تحقق الانتصار دون الدخول في الحرب.

يختلف الرد الصيني من دولة إلى أخرى، فالمعروف أن كلاً من تونس ومصر تنتميان إلى المعسكر الغربي في سياستهما الخارجية، وحتى في تجارتهما الخارجية، وفي الحصول على السلاح بينما هناك علاقات اقتصادية وصفقات بيع أسلحة، وتعاون سياسي مع كل من ليبيا واليمن وسوريا، ولذلك يختلف الموقف الصيني من دولة لأخرى باختلاف أهمية وحيوية المصالح الصينية في كل دولة، وحسب القاعدة العامة في سياسة الصين الخارجية التي تتمثل في عدم التدخل بالشؤون الداخلية، إضافة إلى تخوفها من احتمال وجود قوى

خارجية تلعب دوراً في حراك هذه الدول، فإنها لم تتخذ أي موقف صريح حتى تتكشف لها الأمور بشكل أكبر.

كان للوضع الداخلي في الصين أثر على سياسة الصين تجاه هذه الثورات تخوفاً من عدوى هذه الثورات على الداخل الصيني، لأنها تحكم بحزب سلطوي، نظام الحزب الواحد، وكما أن انتفاضة الطلبة الصينيين في ساحة تيانانمين عام ١٩٨٩ لا زالت ماثلة ولها تأثيرها في سياسة الصين الداخلية، فعلى المستوى الداخلي تحكمت الصين في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وحجبت نقل مفردات الثورات وشعاراتها على موقع Weibo، ونقلت أخبار الثورات ضمن تحكم الحكومة في كيفية نقلها،(٢١)، وحاولت تصوير أن ما يحدث من ثورات، قد لا يؤدي إلى ديمقراطية حقيقية؛ بل يمكن أن يؤدي إلى فوضى سياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد استنفرت الصين قواتها في أكثر من ١٣ مدينة صينية تحسباً لأي عدوى ثورية تنتقل إليها، ووعدت الحكومة الصينية على لسان رئيس وزرائها وين جيابابو بالتنمية الاقتصادية لرفع مستوى معيشة المواطن، وبتقديم القروض للمواطنين ومكافحة المضاربة العقارية، أما على المستوى الخارجي، فقد رأى بعض الخبراء الأمريكيين أن الصين سوف تستفيد من انشغال الولايات المتحدة بثورات العالم العربي وذلك بتعزيز نفوذها وحماية مصالحها وهيمنتها خاصة في شرق آسيا.(٢٢)

إن أكثر ما يقلق الحكومة الصينية، خطورة التدخل الخارجي في الثورات العربية، إذ إنها تعارض في مجلس الأمن الدولي أو خارجه التدخل الخارجي في الثورات العربية:

أ- الثورة التونسية

إن موقف الصين من الثورة التونسية، وهي أولى الثورات العربية، تجلى في إعلانها لاحترام إرادة الشعب التونسي، فأرسلت نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون إلى العاصمة تونس في ٧ مارس/ آذار ٢٠١١، حيث التقى مع رئيس الوزراء التونسي، وأكدت الصين على أهمية التعاون معها، وقدمت لها مساعدات قدرت بسبعة ملايين

دولار لمواجهة تدفق اللاجئين عليها من ليبيا، كما قدمت منحة لوزارة الدفاع التونسية قدرت بمليونيين دولار وهبة مالية على شكل استثمارات قدرها ستة ملايين دولار.

ونلاحظ أن المساعدات المقدمة إلى تونس تنبع من مبادئها في السياسة الخارجية القائمة القوة الناعمة، وكسب التعاطف الشعبي من خلال اهتمامها في المساعدات بالبنية التحتية التي تحقق مصالحها على المدى البعيد.(٢٣)

ب- الثورة المصرية

أما بالنسبة إلى موقف الصين من الثوة الشعبية المصرية، فقد اتخذت الصين موقف الحذر المترقب في بدايتها، تميزت بالانتظار حتى تتضح الصورة الداخلية، وكانت قلقة على الصين من عدواها، حتى أنها حجبت كلمة مصر من تويتر الصيني، ولكن على مستوى السياسة الخارجية فقد أعلنت وزارة الخارجية الصينية في العاشر من فبراير/ شباط ٢٠١١ أن على مصر أن تقرر شؤونها بنفسها، وكانت ضد التدخل الخارجي في الثورة المصرية، خاصة أن النظام المصري السابق كان يسير في فلك السياسة الأمريكية كما كانت تعتبره إسرائيل: "كنزاً استراتيجياً" لها في الشرق الأوسط، ولكن بعد سقوط النظام قام نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون بزيارة القاهر في ٩ مارس/آذار ٢٠١١، ولمدة يومين مذكراً القادة الجدد بالعلاقات التاريخية بين البلدين وأنهما رمزاً من رموز عدم الانحياز منذ لقاء شوإن لاي بعبد الناصر في مؤتمر باندونج في عام ١٩٥٥، ومع اندلاع الثورة، كان في مصر حوالي ١٨٠٠ من الرعايا الصينيين وحوالي ١٣٠٠ من رعايا تايوان التي تعتبر الصين نفسها مسئولة عن رعايتهم.

كما قام وزير الخارجية الصيني أيضاً بزيارة للقاهرة في الثاني من مايو/ أيار ٢٠١١(٢٤) ما يعكس الاهتمام الصيني بمصر باعتبارها دولة مركزية في المنطقة، وتسعى لتعميق العلاقات مع النظام الجديد في مصر من أجل المصالح الصينية وتحقيق فرص الاستثمار فيها، في الوقت الذي كانت الشركات الغربية وخاصة الأمريكية لها اليد الطولى

في عهد النظام السابق، وتريد الصين بناء علاقات اقتصادية وتجارية معها باعتبارها قلب العالم العربي.

ج- الثورة اليمنية

أما على صعيد اليمن، حيث تستورد البترول وتعقد صفقات الأسلحة، فقد تميز الموقف الصيني بالغموض والحياد حتى تتكشف تطورات الموقف، علماً بأن اليمن الجنوبي قبل الوحدة كان أقرب إلى المعسكر الاشتراكي، وإن تعاون علي صالح مع الولايات المتحدة كان يقلق الصين، ولكنها تخشى الفوضى، خاصة مع ما يحدث في القرن الأفريقي من القرصنة، حيث أرسلت سفنها لحماية مصالحها علماً بأن الأسطول الصيني أخذ يعزز وجوده في المحيط الهندي من أجل حماية ناقلات البترول الصينية.

د- الثورة الليبية

يظهر الموقف الصيني أكثر وضوحاً في الشأن الليبي بسبب المصالح الصينية في ليبيا، وسياسة ليبيا الخارجية التي كانت غالباً في حالة توتر وخلاف مع واشنطن، وكانت بين الصين وليبيا صفقات بيع الأسلحة والتعامل الاقتصادي، لذلك عارضت الصين قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣ الذي ينص على التدخل الدولي في ليبيا لحماية المدنيين من بطش العقيد القذافي، فتغيبت الصين عن التصويت رغم انتقادها لسياسة القمع التي يمارسها القذافي ضد شعبه، ولكنها في النهاية استقبلت وفد المجلس الانتقالي للثورة، رغم أنها لم تعترف به رسمياً تحت ذريعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وضد تدخل الناتو في ليبيا.

وتبرر الصين سياستها وموقفها من الثورة الليبية خشيتها من تقسيم ليبيا وعدم استقرارها، وكان يوجد في ليبيا مع اندلاع الثورة ٣٨ ألف صيني، وتقدر الاستثمارات الصينية فيها ١٨,٨ مليار دولار.(٢٥)

إن تدخل الناتو لا يمكن اعتباره حماية للشعب الليبي بقدر ما هو صراع على المصالح بين الدول الغربية وتقاسم كعكة الإعمار التي تقدر بمئات المليارات من

الدولارات بعد التدمير الذي حصل، فهناك محاولة لعقد صفقات التعمير بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كما أن هناك تنافس داخل دول الاتحاد الأوروبي نفسه، كفرنسا وبريطانيا، ولذلك طالبت الصين بحماية مصالحها في أن يكون تعمير ليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة.

وحذرت الحكومة الصينية الدول الغربية، وطالبتها بالسماح للأمم المتحدة بقيادة جهود إعادة إعمار ليبيا بعد الحرب، مؤكدة أن الصين ستعمل على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية بعد الإطاحة بالعقيد القذافي الذي حكم ليبيا ٤٢ عاما.([٢٦])

وتخشى الصين من نفوذ الولايات المتحدة والقوى الأوروبية وحلف شمال الأطلسي في ليبيا بعد الحرب، علماً بأن عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي تؤهلها للدعوة إلى قيام الأمم المتحدة بدور رائد في تعمير ليبيا.

وقد نبهت الحكومة الصينية أن ما حدث في العراق وأفغانستان وكذلك في ليبيا أظهر كيف يمكن أن تتطور الأوضاع ما لم تكن الأمم المتحدة هي الجهة الرئيسة التي تتولى قيادة الجهود الدولية في إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

إن الحروب الثلاثة المحلية منذ مستهل هذا القرن، الحادي والعشرين، تبين نمطاً معيناً حيث تنخرط الأمم المتحدة وفي فترة مبكرة مع تطور الأوضاع فتتصدر الولايات المتحدة وحلفاؤها الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الواجهة، وتبعد باستمرار الأمم المتحدة وهذا ما حدث بالفعل في كل من أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣ وليبيا ٢٠١١.([٢٧])

ترى الصين أن "التأكيد على الدور الرائد للأمم المتحدة في الشؤون الليبية هو لحماية العدالة في إعادة إعمار البلاد" مشيرة إلى استثمارات الصين في قطاعي الاتصالات والبناء في ليبيا، ومن منطلق المصالح الصينية تؤكد الحكومة أنها مستعدة للقيام بدور فعال في إعادة إعمار ليبيا لحماية مصالحها، وتؤكد رغبتها في أن تستمر شركاتها في العمل في قطاعات الطاقة والبناء والاتصالات.

ومما يقلق الصين، ما وعد به المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، بمكافأة الدول التي قامت بدور رائد في دعم الثورة ضد القذافي، وأثارت هذه النقطة مخاوف من أن تخسر الصين مصالحها هناك، بما أنها ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم إضافة إلى أنها حصلت في العام الماضي على ٣٪ من الخام المستورد من ليبيا.

ولم تستخدم الصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن في مارس/ آذار الماضي لمنع قرار يمنع حملة القصف الجوي التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي لقوات القذافي، لكنها أدانت لاحقاً توسيع نطاق الضربات وحثت على التوصل إلى تسوية بين حكومته والمعارضة، ومنذ ذلك الحين عملت بكين على التقرب إلى زعماء المعارضة، وطالبت بـ "انتقال مستقر للسلطة"، كما بررت الحكومة الصينية علاقاتها مع نظام العقيد القذافي بالقول: "هذه الاستثمارات تعاوناً اقتصادياً طبيعياً بين البلدين ولم تكن هبة للقذافي، ويجب ألا تعيق كذلك تعامل الصين مع الحكومة الجديدة في ليبيا".(٢٨)

ورغم استقبال بكين لوفد المجلس الانتقالي إلا أنها حتى منصف سبتمبر/أيلول لم تعترف رسمياً به وأعلنت أنها ستعترف بالمجلس حين تكون الظروف مواتية، وتبرر ذلك أنها بانتظار تشكيل حكومة ليبية في طرابلس، ولكنها في الحقيقة قلقة على استثماراتها في ليبيا خاصة بعد أن تردد أن نظام القذافي اتصل مع شركات سلاح صينية في يوليو/ تموز الماضي بشأن تزويده بالسلاح، علماً بأن الحكومة الصينية أعلنت أنها ستلتزم بقرار الأمم المتحدة بحظر بيع الأسلحة إلى نظام العقيد القذافي.(٢٩)

وقد حاول نظام القذافي تخويف الغرب والصين من أن المتطرفين الإسلاميين والقاعدة هم الذين يقودون معارضته والإطاحة بنظامه، ولكن هذه الدعاية المغرضة لم تجد لها تأييداً عند دول حلف الناتو للمشاركة في العمليات العسكرية، خاصة أن الصين قلقة وتخشى انتقال عدوى الثورات إلى مسلمي الصين، وهذا سيؤثر في حالة حدوثه على علاقات الصين مع العالم الإسلامي.

وفي النهاية وبعد تأكد سقوط نظام القذافي، والاعتراف الدولي بالمجلس الانتقالي؛ فقد اعترفت الصين به، وكانت الدولة الأخيرة من الدول الدائمة العضوية التي تعترف بالمجلس وطالبت في بيانها أن يحترم المجلس المعاهدات والاتفاقيات السابقة، وأن يتم احترامها وتنفيذها.

هـ- الوضع في سوريا

عارضت الصين بقوة الضغط الدولي على النظام السوري وإدانته في مجلس الأمن الدولي، أو إسقاط النظام الذي كانت لها صفقات أسلحة معه منذ سنوات طويلة مضت، وقد انتقدت وزارة الخارجية الصينية الضغوط الأجنبية التي تمارس على النظام السوري بعد مطالبة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرئيس بشار الأسد بالتنحي، معتبرة أن مستقبل البلاد يجب أن يتحدد داخلياً.

وقال الناطق باسم الخارجية الصينية ما تشاوشو في موقع الوزارة على الإنترنت: إن بلاده تتابع بانتباه كبير مجريات الأحداث في سوريا وعلى كل الأطراف أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، وأن تتخلى عن العنف في تصريحات تمثل تكراراً لموقف بكين المعتاد، وأضاف أن «سورية هي التي يجب أن تحدد مستقبلها بنفسها". (٣٠)

وترى الحكومة الصينية أن "خطوات المجتمع الدولي في هذا الصدد ينبغي أن تصب باتجاه الحض على تنفيذ وعود الحكومة السورية بالإصلاح وتشجيع كل الأطراف على المشاركة في شكل بناء العملية السياسية للمساعدة على العودة مبكراً إلى الاستقرار.(٣١)

ويظهر أن الموقف الصيني بشأن سوريا قد لا يختلف عن موقف روسيا الاتحادية، وحتى موقف الدول الكبرى بالاقتصار على التنديد بسلوك الحكومة السورية والدفع باتجاه الإصلاحات السياسية.

ويبقى أن الوضع في سوريا أكثر تعقيداً لارتباطه بالصراع العربي الإسرائيلي، والوضع في لبنان، وتوازن القوى الإقليمي، وعدم معرفة البديل الذي يمكن الإطمئنان

إليه بالنسبة للدول الغربية، ولكن في حالة الصين فلها مصالحها الاقتصادية والتجارية وصفقات الأسلحة والبعد التاريخي في علاقاتها مع النظام السوري.

الخاتمة

تعتبر الصين قوة صاعدة لها وزنها على المستوى العالمي، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، إذ أنها تشهد نمواً اقتصادياً مطرداً بفعل تجارتها الخارجية، حيث أصبحت بضائعها تسود في أسواق الدول النامية وحتى الكبرى، إضافة إلى أنها تملك القوة العسكرية التي تعزز وجودها في كل من إفريقيا وآسيا وتمتد حتى أمريكا اللاتينية.

وتناولت هذه الدراسة؛ السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، وقد بينت أن السياسية الخارجية الصينية خاصة في المنطقة العربية تمليها مصالحها الاقتصادية والحصول على الطاقة، ولكن هذه السياسية تتميز بالحذر والتريث وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتهتم بالتركيز على القوة الناعمة في سياستها.

وبالنسبة للتغيير الذي يحدث في المنطقة العربية والثورات العربية فإنها ليست ضد التغيير ولكنها تميزت بالتريث منتظرة حدوث التغيير، للتأكد من وجوه النظام الجديد، كما عارضت صراحة التدخل الخارجي، واتخذت موقفاً حذراً حتى يتبين لها مسار الثورة، فقد استقبلت وفد المجلس الانتقالي الليبي، ولكنها أجلت الاعتراف الرسمي به حتى يستقر الوضع الليبي تماماً بسبب مصالحها الكبيرة في ليبيا ثم اعترفت به، وبالنسبة للموقف في سوريا فهي ضد التدخل الخارجي ويظهر أنها ميالة للإصلاحات الداخلية أكثر من تغيير النظام السوري.

وخلاصة القول؛ إن الصين تسعى للمحافظة على علاقتها وتجارتها مع الحكومات الجديدة في الدول التي اجتاحتها الثورات الشعبية في أنحاء المنطقة، وستحاول تقديم نفسها باعتبارها صديقاً مخلصاً ومشترياً للنفط بالنسبة إلى الحكومات التي تتجاوز الاضطرابات.

الهوامش

[١] حول القرن الآسيوي، أنظر:

- Kissinger, Henry, Power Shift, Survival , vol. 52 no. 6, December, 2010, pp. 205-212.

- Overholt, William, China is the Global Financial Crisis: Rising Influence, Rising Challenge, Washington Quarterly, vol. no.1, January 2010, pp.21.

- _____, Asia, America, and the Transformation of Geopolitics, London: Cambridge University Press, 2008.

[٢] أنظر:

Lanteigne, Marc. Chinese Foreign Policy: An Introduction, London: Routhledge, 2009, p.10.

[٣] زوليك متشائم بآفاق الأزمة المالية " الحياة ١٤-٨-٢٠١١ ص١٠.

[٤] أنظر:

Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011, Office of the Secretary of Defense United States of America,p.7.

[٥] أنظر:

The New Silk Road: The Arab Rediscovery of China, Gulf Roundtable Summary, Center for Strategic & International Studies. September 21, 2009, P.1.

وحول حجم التجارة البينية الصينية العربية لعام ٢٠١٠ أنظر موقع الاقتصاد والأعمال على الجزيرة نيت ١٠-٨-٢٠١١،

(http://aljazeera.net/NR/exeres/E81DE9F0-0E8E-40B3-A743-D411933367CE.htm)

[٦] أنظر:

Lanteigne, Marc. Op.cit, p.11.

[٧] غاري جاي باس " حقوق الانسان في أدنى سلم الأولويات " قورين بولسي (FP) النسخة العربية مارس-أبريل ٢٠١١، ص ٦٦.

[٨] نفس المصدر.

[٩] أنظر:

Stefan Halper, The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model will dominate the Twenty –First Century, New York: Basic Books 2010

[١٠] جعفر كرار احمد، العلاقات العربية الصينية في 60 عاما، الشرق الأوسط ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩، على الرابط

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=539485&issueno=11274)

[١١] أنظر:

China's appetite for oil imports increases, (http://www.upi.com/Business_News/Energy-Resources/2011/08/15/Chinas-appetite-for-oil-imports-increases/UPI-73041313421719/).

[١٢] أنظر:

Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011, p.20.

[١٣] أحمد البرصان، الاستراتيجية الصينية الجديدة، مجلة آراء حول الخليج العدد ٨٠، مايو ٢٠١١.

[١٤] نفس المصدر.

[١٥] أنظر:

Christina Lin, China's Persian Gulf Strategy: Israel and Nuclearizing Iran , China Brief Vol.ix Issue 21, October 21 2009, pp.5-8.

[١٦] .Ibid

[١٧] الصين تعقد المنتدى الاقتصادى التجارى الصينى العربى فى سبتمبر ٢٠١٠

(http://arabic.news.cn/chinaarabic/2010-06/22/c_13361830.htm)

[١٨] نفس المصدر.

[١٩] أنظر:

Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011, Office of the Secretary of Defense United States of America

[٢٠] البترول للصين مقابل السلاح للعرب على الرابط:

(http://albasalh.com/vb/showthread.php?t=1007)

[٢١] علي حسين باكير، سور الصين العظيم: الصين وتحديات الثورات في العالم العربي، مدارات استراتيجية، العدد ٩ مايو-يونيو ٢٠١١، ص١٠٢-١٠٧.

[٢٢] نفس المصدر.

[٢٣] أنظر:

Parello-Plenser & Pantucci, R. China's Janus-Faced Response to Arab Revolutions, Policy memo 34, Council on Foreign Relations, June 2011.

[٢٤] أنظر:

How Russian and China See the Egyptian Revolution, Foreign Policy, February 15, 2011. (http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/15/how_russia_and_china_see_the_egyptian_revolution).

[٢٥] أنظر:

Parello-Plenser & Pantucci, R., op.cit.

[٢٦] صحيفة صينية: الأمم المتحدة يجب أن تقوم بالدور الرئيسي في ليبيا الآن، القدس العربي، ١-٩-٢٠١٠.

[٢٧] نفس المصدر.

[٢٨] نفس المصدر.

[٢٩] الصين ستعترف بالمجلس الانتقالي حين تكون الظروف مواتية ، الحياة ٧(سبتمبر ٢٠١١) ص٣.

[٣٠] الصين تنتقد الضغوط الأجنبية على الأسد، الحياة (٢٤ أغسطس ٢٠١١) ص٣.

[٣١] نفس المصدر.

المقالات والتقارير

تحليل سياسي

موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية*

اتسم موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية بالتحفظ إجمالاً، غير أن تعاملها مع كل ثورة كان مختلفاً؛ بناء على قرب هذه الثورة أو تلك من تهديد مصالحها، ففي تونس أبدت السعودية رغبتها في إبقاء الثورة داخل حدود تونس دون أن تتجاوزها إلى غيرها من الدول العربية، ويُعدّ استقبال السعودية للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، بعد رفض أغلب الدول العربية استقباله، انسجاماً مع هذه الرغبة، إذ من شأن إخفاء الرئيس "المخلوع" عن الأنظار أن يهدئ الشرارة التي تبقي الشارع التونسي مشتعلاً بدرجة كبيرة، وقد ظهر ذلك في المحاكمة الغيابية للرئيس التونسي السابق، حيث أبدى الشارع التونسي تفاعلاً أقل مما توقع المراقبون، على الرغم من أن ابن علي كان سبباً في تدهور أوضاع البلاد لأكثر من عقدين.

وبالنسبة للثورة المصرية فقد كان التخوف من جانب المملكة السعودية أكبر، كما كان التعامل معها أكثر تحفظاً، فمصر في عهد الرئيس السابق مبارك كانت العمود الفقري لتيار ما يسمى "الاعتدال العربي" الذي تشكل السعودية رئته، وانهيار نظام مبارك سيفقد السعودية حليفاً قوياً كان يعمل معها في سياقات تضمن لها هامشاً واسعاً في ممارسة نفوذها في المنطقة، والتخوف الحاصل في السعودية من سقوط نظام مبارك هو أن يأتي نظام جديد في مصر يعيد المعادلة إلى ما كانت عليه إبان مصر الناصرية التي نازعت السعودية مكانتها الإقليمية ونفوذها العربي حين ذاك، والسعودية يزعجها أيما إزعاج أن تنشأ قوة، مثل مصر، تعمل خارج سياسات التنسيق معها، والتي قد تحجم من نفوذها في المنطقة.

*** إعداد أ. إبراهيم محمد علي، باحث متخصص في الشأن الخليجي.**

على صعيد آخر، ظهر منذ بدايات الثورة في مصر أن التيار الاسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، هو الأبرز والأكثر قوة وتنظيماً، سواء أثناء الثورة أو حتى في مرحلة المخاض الدستوري الذي تعيشه مصر الآن، مما يؤشر إلى أن الإخوان المسلمين قد يكونون من القوى السياسية الأوفر حظاً في رسم المشهد السياسي لمصر في المرحلة المقبلة، وذلك احتذاءً بالنموذج التركي، مع بعض الاختلافات التي تقضيها الخصوصية المصرية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد "النموذج الوهّابي" الذي يسود السعودية، ويُعَدُ من أبرز مقومات النظام الحاكم فيها، فالليبراليون السعوديون، سواء من داخل العائلة الحاكمة أو خارجها، سيرون في هذه التجربة مغذياً واقعياً لطروحاتهم ودعواتهم نحو الإصلاح السياسي والانفتاح على الديمقراطية العصرية، والتي تحمل في تركيبتها نموذجاً سياسياً مغايراً تماماً للنموذج السياسي الحاكم في السعودية، إضافة إلى فقدان السعودية وحدانية التمثيل للمرجعية الدينية في العالم الإسلامي.

وقد حاولت السعودية باستخدام سياسة العصا والجزرة أن تحول دون محاكمة مبارك حتى لا تكون هذه المحاكمة فاتحة لغيرها، فقد حاولت عبر التهديد بطرد العمالة المصرية حيناً، وحيناً آخر عبر إغراء القاهرة بتقديم منح مجزية تصل إلى أربعة مليارات دولار، لتحقيق مسعاها في منع المحاكمة، إلا أن ردة فعل الشارع المصري كانت أعلى صوتاً، ما أجبر المجلس العسكري على الانصياع لإرداة الشعب، وهو ما ألقى في خلد النخبة الحاكمة السعودية أن الواجب عليهم هو عدم معاداة الشعب المصري، وأن مصلحتهم في الانسياق مع مطالبه المشروعة وتطلعاته نحو الديمقراطية والحرية، مع استمرار التحفظ بسبب الخشية من سيطرة الإسلاميين على الحكم فيها في الانتخابات القادمة.

وإذا ما نظرنا إلى موقف السعودية من التحركات الشعبية في البحرين رأينا القدر الكبير من الحساسية، والإصرار في ذات الوقت، على التعامل معها؛ إذ كان تدخلها مباشراً عبر تسيير قطاعات كبيرة من قوات درع الجزيرة إلى البحرين، ذلك أن الحراك في البحرين اتخذ شكله الطائفي منذ بداياته، الأمر الذي مس أكثر القضايا حساسية بالنسبة

للنظام السعودي المتمثلة بالصراع التاريخي بين السعودية وإيران حول التغلغل الشيعي في دول الخليج العربي، فتدخل السعودية المباشر والقوي في المسألة البحرينية لم يتأت فقط من كون البحرين واحدة من دول الخليج العربي، وتعتبر حليفاً استراتيجياً للسعودية، وإنما أيضاً من أن نجاح الحراك الشيعي في البحرين سيحفز المنطقة الشرقية في السعودية ذات الغالبية الشيعية نحو التحرك، وهي المنطقة التي تحتوي على أكبر آبار النفط، فالسكان الشيعة في المنطقة الشرقية سيرون في نجاح الحراك البحريني دافعاً قوياً للتحرك في وجه النظام السعودي مطالبين بحقوقهم المدنية، وقد تأخذهم الأحداث إلى المطالبة بما هو أبعد من مجرد الحقوق المدنية.

وفي اليمن اتخذت السعودية الموقف الحساس ذاته الذي اتخذته في البحرين، وإن كان أقل حدة منه بقليل، فاليمن للسعودية بمثابة الخاصرة الجنوبية، وتشترك معها بحدود طويلة، وتداخل ديمغرافي كبير، وإضافة إلى العائلات اليمينة الكبيرة التي تقطن المناطق الحدودية فإن لوبي العمالة اليمنية في السعودية واسع جداً، ويسيطر على قطاعات صناعية وخدمية مهمة، ولذلك فإن المملكة السعودية ومنذ نشأتها حرصت على مد القبائل اليمينة الكبيرة بالمال حتى تضمن ولاءها، وعملت على إبقاء الحاكم اليمني تحت نفوذها، سواء بالدعم المالي أو السياسي، إلا أنها لم ترغب يوماً في ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي تحسباً أن يكون المنافس لها على زعامة النادي الخليجي بما تملكه اليمن من مقدرات بشرية واقتصادية، وحتى جغرافية كبيرة، لو استغلت.

ولذلك؛ فإن الثورة اليمينة حين اندلعت وقاد زمامَها الشبابُ الذين لا يمثلون المعادلة القبلية التي كانت السعودية تتحكم في مدخلاتها ونتائجها، مطالبين بيمن جديد يتمتع بالديمقراطية والحداثة، قامت السعودية بجهودها الدبلوماسية، وحتى المالية، من أجل الحفاظ على النظام السياسي في اليمني ضمن هذا السياق، فبعد أن رأت أن نظام صالح غير قادر على الاستمرار حاولت السعودية إبقاءه على قيد الحياة لوقت يتسنى لها فيه تجهيز خَلَفٍ له يستطيع أن يُبقي المعادلة معها كما كانت في السابق، فقدمت ما سُميَّ

"المبادرة الخليجية" التي تم تعديلها أكثر من مرة لتناسب المقاسات التي طالبت بها الحكومة السعودية، حتى تضمن للرئيس علي صالح خروجاً مشرفاً، على حد تعبيرها.

وبعد عملية القصر الرئاسي التي أصيب بها صالح ومجموعة من كبار مسؤوليه اسقبلته السعودية، ولم تظهره في الإعلام إلا قليلاً لتعيد الكَرَّة معه كما فعلت مع ابن علي، فالمملكة لا تحب أن تعمل بصخب، فلا بد من تهدئة الأجواء السياسية، على الأقل، حتى تتمكن من ترتيب الأمور بما يتوافق مع مصالحها، فهي تعمل على إخراج صالح ولكن عبر إجبارة على توقيع المبادرة الخليجية طيلة هذه الفترة من عمر الثورة، لتثبت أنها ما زالت قادرة على فرض إرادتها على الساحة اليمينة.

والسعودية تخشى من نجاح ثورة اليمن التي قد تأتي بنظام ديمقراطي ينأى باليمن عن النفوذ السعودي ويجعله منافساً لها على زعامة الجزيرة العربية، ذلك فضلاً عن خشية السلطات السعودية الأصيلة من الديمقراطية بحد ذاتها، فكيف إذا تحققت في خاصرتهم الجنوبية؟! ناهيك عن عدم رضاها عن قيادة جماعة الإخوان المسلمين -تجمع الإصلاح- للحراك السياسي والثورة، واشترطت التفاهم على الرئيس القادم قبل تغيير موقفها، وهو موقف يتم بالتنسيق والتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالثورة السورية، فقد يكون من مصلحة الرياض أن ينهار النظام القائم في دمشق المتحالف مع خصمها اللدود إيران وحزب الله، غير أن تعامل السعودية مع الثورة في سوريا اتسم بالحذر الشديد للسبب ذاته، وهو أن من شأن التحالف القوي بين طهران ودمشق أن يجعل دول الخليج شديدة الحذر في مواقفها تجاه دمشق خوفاً من أن تفتح عليها جبهة مواجهة مع إيران، خصوصاً في ظل أوضاع صعبة تعانيها الولايات المتحدة جراء أزمتها المالية، وهي- أي الولايات المتحدة- الضامن الوحيد لدول الخليج في حال تأزمت علاقاتها مع طهران وانقادت نحو مواجهة معها، حتى ولو كانت من قبيل الحرب الباردة، وموقف السعودية الأخير المتمثل في سحب سفيرها من دمشق لغرض التشاور لا يذهب بعيداً عن موقفها الحذر.

وفي المقابل، فإن السعودية تخشى من نجاح الثورة في إسقاط النظام السوري فيشكل ذلك رافعة قوية للحراك الجاري في الأردن التي تُعَدُّ الحليف الأقوى والأهم في منطقة بلاد الشام، فضلاً عن كونه نظاماً ملكياً يشبه النظام السعودي، مما يفتح الباب أمام التغيير في الأنظمة الملكية بعد أن اقتصر على الأنظمة الجمهورية حتى الآن.

الخلاصة

تقوم معادلة الحكم في السعودية على أربعة محاور؛ أولها: قيادة متوارثة في أبناء عبد العزيز آل سعود، وثانيها: تحالف قوي مع الوهابية الدينية، وثالثها: ترسانة مالية قائمة على النفط، ورابعها: دعم خارجي أمريكي؛ وطابع هذه المعادلة بشكل عام هو الجمود، ومن شأن الديمقراطية والحرية التي تطالب بهما الثورات العربية أن تكسر هذا الجمود وأن تخلخل المعادلة بكليتها أو أجزاء من مكوناتها، الأمر الذي قد يكون من نتائجه زعزعة الحكم، ومن هنا تُفهم الحساسية المفرطة في تعامل النظام السعودي مع الديمقراطية بحد ذاتها، وحتى مع بوادر التحركات التي جرت في المجتمع السعودي.

بالطبع تنظر السعودية بحساسية أيضاً لتزايد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في الحكومات الجديدة، وتشك في قدرتها على احتواء توجهاتها السياسية كما في تجربة السودان وحركة حماس، ولذلك فهي لا تريد أن ترى حكومة يقودها الإخوان المسلمون في المنطقة تمثل لها تحدياً قيادياً، ومنافساً على نفوذها في المنطقة، وقد تتحالف تلك الحكومة مع تركيا لتشكل قوة إقليمية كبيرة، وبرغم قناعتها بالمخاطر التي يمثلها التهديد الإيراني للخليج، فإن السعودية لم تتمكن من تحديد طبيعة التحدي وكيفية مواجهته في ظل هذه الثورات العربية التي تعتبر إيران نفسها من أكبر الخاسرين فيها، وإن أعلنت في الإعلام غير ذلك.

ولذلك فإن موقف السعودية بحاجة إلى مراجعة وإعادة بناء، يأخذ بالاعتبار التخوفات، دون مبالغة، ولكنه يستند إلى مستقبل تشارك فيه قوى جديدة وخاصة الإسلامية منها، ولا تملك المملكة السعودية إلا التفاهم، وربما التحالف معها على أسس

وقواسم مشتركة، وبخلاف ذلك فإن الموقف السعودي سيبقى جامداً يراهن على عوامل ومقومات لم تعد حاكمة في المشهد السياسي لمستقبل المنقطة.

الانتخابات والخارطة الانتخابية في مصر ما بعد الثورة*

تشهد مصر جدلاً كبيراً حول إجراء الانتخابات التشريعية، فرغم عقد استفتاء على المسار الانتقالي تصاعد الجدل حول الأولويات السياسية، وذلك ما بين فريق يؤيد إجراء الانتخابات وآخر يؤيد إعداد الدستور، أو وضع مبادئ دستورية، وقد ساهم هذا الجدل في إعادة طرح كل الخيارات السياسية للنقاش على قدم المساواة، ومن هنا تأتي أهمية تحليل السياق الذي يجري في ظله الإعداد للانتخابات.

الإطار التنظيمي

أ. النظام الانتخابي

في ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١١ صدّق المجلس العسكري على مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، أما فيما يتعلق بنظام مجلس الشورى، فقد صدر مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى، وتشكل التعديلات النظام القانوني لتكوين المجلسين، وقد تضمنت التعديلات، زيادة عدد أعضاء مجلس الشعب من ٤٥٤ عضوٍ إلى ٥٠٤ أعضاء، وزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من ٢٦٤ عضوٍ إلى ٣٩٠ عضو، وهي تماثل الزيادة التي أقرت بشأن مجلس الشعب في انتخابات ٢٠١٠، للتوافق مع تخصيص مقاعد للنساء.

ووفقاً للمادة الثالثة، يجمع النظام الانتخابي بين نظامي القائمة النسبية المغلقة والنظام الفردي، ويتيح هذا النظام (المختلط) تكوين قوائم للمستقلين إلى جانب قوائم الأحزاب السياسية والتحالفات، بحيث يتساوى عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم، مع عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي، وقد شهدت هذه المادة جدلاً كبيراً، انصب حول كيفية وضع نظام انتخابي يساعد في تصفية النظام

---

* د. خيري عمر، أستاذ علوم سياسية- مصر.

السابق، ففي المرحلة الأولى لطرح مشروع المرسوم للنقاش، تمت صياغة المقترح على أن يشغل مرشحي القوائم ثلث المقاعد المنتخبة في المجلسين، فيما يشغل ثلثا المقاعد بالانتخاب الفردي.

ووفقاً لهذا النظام تم تقسيم الدولة إلى ١٢٦ دائرة لمجلس الشعب تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، ينتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين، يضاف إليها ٥٨ دائرة أخرى تخصص للانتخاب بنظام القوائم، وفيما يتعلق بدوائر مجلس الشورى، فقد تضمنت المادة الثانية تحديد عدد الدوائر، حيث قسمت الدولة إلى ٦٥ دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي بالإضافة إلى ٢٨ دائرة أخرى تخصص للانتخاب بنظام القوائم، ويختار ثلث أعضاء المجلس بالتعيين.

لكن وفي سياق تصاعد الجدل السياسي، أجريت تعديلات على قوانين الانتخابات، حيث تم خفض أعضاء مجلس الشعب إلى ٤٩٨ عضوٍ بدلاً من٥٠٤ أعضاء، كما خفض عدد أعضاء الشورى من ٣٩٠ عضو إلى ٢٧٠ عضو، كما عدل نظام القوائم لتشكل ثلثي الأعضاء فيما ينتخب الثلث الباقي بالدوائر الفردية، وقسمت الجمهورية إلى ٤٦ دائرة تخصص للانتخاب بنظام القوائم، و٨٣ دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، وقسمت دوائر الشورى إلى ٣٠ دائرة لكل من القائمة والفردي، وقد نصت التعديلات على أنه يشترط فيمن يتقدم بطلب الترشّح لعضوية المجلسين بنظام الانتخاب الفردي ألا يكون منتمياً لأي حزب سياسي، ويشترط لاستمرار عضوية المجلسين من المنتخبين بالنظام الفردي أن يظل العضو غير منتمٍ لأي حزب سياسي، وإذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وقد لقيت هذه الجزئية اعتراضات من غالبية الأحزاب السياسية، رغم أنها كانت واحدة من مطالب تحسين النظام الانتخابي قبل الثورة، بهدف القضاء على ظاهرة انضمام المستقلين للحزب الوطني بعد حصولهم على عضوية مجلس الشعب.

وفيما يتعلق بكيفية ترتيب القائمة، فقد تضمن القانون أن يكون مرشحي العمال والفلاحين على رأس القوائم الانتخابية، وأن تتضمن القوائم ترشيح واحدة من النساء على الأقل دون التقيد بترتيبها في القائمة، ولقي هذا الترتيب انتقادات واسعة من قبل الأحزاب السياسية، حيث يعطي ميزة نسبية لمرشحي العمال والفلاحين والمرأة، واتجهت الانتقادات لاحتمال زيادة نسبة تمثيل العمال والفلاحين لما يقرب من ٧٠٪ وتزايد تمثيل المرأة عن ٢٥٪، وهو ما يضعف قدرات المجلسين على التصدي للمهام التشريعية وإعادة بناء الدولة، وفي هذا السياق شكل التحالف الديمقراطي لجنة لتقديم اقتراحات لإجراء تعديلات محدودة على قانون مجلسي الشعب والشورى لمطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإضافتها للقانون، وتضمنت التعديلات المقترحة موضوعين وهما؛ استبعاد النص على أن يكون المرشح رقم واحد في القائمة الحزبية من العمال والفلاحين، وعدم إلزام الأحزاب بوضع امرأة في كل قائمة، على أن يكتفي بتحديد نسبة معينة تلتزم بها الأحزاب وفقًا لظروف كل منها.

ومع تزايد الانتقادات لطريقة تكوين القوائم، طرح مجلس الوزراء صيغة تتيح للأحزاب حرية ترتيب القائمة الانتخابية، بشرط ضمان ترشيح النسبة المقررة لفئتي العمال والفلاحين، ولم يتطرق المقترح الوزاري لترشيح المرأة على القوائم، ولضمان نسبة تمثيل العمال والفلاحين، وتضمن التعديل ما يعرف بالمعامل الانتخابي لاستكمال نسبة العمال والفلاحين إذا ما أسفرت نتائج الاقتراع عن انخفاض تمثيل هاتين الفئتين.

ويتم احتساب المعامل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في أي دائرة من الدوائر على عدد الأعضاء المنتخبين الناجحين في هذه القوائم، على أن يمثل المعامل الانتخابي حاصل هذه القسمة، وبناء على ذلك، يتم اختيار أقل معامل انتخابي في هذه القوائم ويتم استكمال القائمة به شريطة أن يتم الاستكمال من العمال والفلاحين الموجودين في القائمة ذات المعامل الانتخابي الأقل، وبذلك تتم معالجة حالة عدم اكتمال نسبة العمال والفلاحين في القوائم الحزبية وفقاً للتعديل الذي يترك ترتيب القوائم للأحزاب.

ب. الدوائر الانتخابية

ومع نهاية شهر آب/ أغسطس، ناقش مجلس الوزراء قانون الدوائر الانتخابية (٢٧/ ٨/ ٢٠١١)، وذلك استناداً للقانون رقم٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب على أن تقسم جمهورية مصر العربية إلى مائة وست وعشرين دائرة انتخابية تخصص للانتخاب الفردي، كما تقسم إلى ثمان وخمسين دائرة انتخابية تخصص لانتخابات القوائم الحزبية، ويحدد نظام ومكونات كل منها طبقاً للجداول المرفقة بالمرسوم ونص المشروع الثاني الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى بأن تقسم جمهورية مصر العربية إلى خمس وستين دائرة انتخابية تخصص للانتخاب الفردي، كما تقسم إلى ثمانٍ وعشرين دائرة انتخابية، تخصص لانتخابات القوائم الحزبية ويحدد نطاق ومكونات كل منها طبقاً للجداول المرفقة بالمرسوم، وقد راعى مقترح تقسيم الدوائر النظام الانتخابي وفقاً للمرسومين ١٠٨/ ٢٠١١ و ١٠٩/ ٢٠١١ وما تضمناه من تحديد أسلوب انتخاب أعضاء المجلسين من خلال اختيار نصف الأعضاء بنظام الانتخاب الفردي والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة.

وقد لقي مقترح مجلس الوزراء لتقسيم الدوائر الانتخابية انتقاد غالبية الأحزاب السياسية، وذلك بسبب اتساع الدوائر وتفاوت توزيع المقاعد على المحافظات، وخاصة ما يتعلق بزيادة مقاعد المحافظات الصغيرة، ولعل النقد الأساسي؛ هو أن الأحزاب الجديدة ترى صعوبة في التنافس ضمن الدوائر الواسعة، سواء لمحدودية انتشار غالبية الأحزاب السياسية فيها، أو شدة الاختلاف على طبيعة النظام الانتخابي، فرغم صدور المرسوم الانتخابي إلا أنه لقي انتقادات كبيرة، تتمثل في إمكانية عودة المنتمين للنظام السابق من خلال التنافس على المقاعد الفردية، وذلك بأن يقوم النظام الانتخابي على القائمة النسبية المغلقة، ولكنه مع انخراط العديد من رموز النظام السابق في أحزاب سياسية،

طالب بعض الأحزاب والتيارات السياسية بتطبيق العزل السياسي ضد عناصر النظام السابق ومنعهم من الترشيح في الانتخابات التشريعية.

ج. تنظيم الانتخابات

وضعت اللجنة العليا للانتخابات اللائحة التنفيذية لقانون مباشرة الحقوق السياسية والتي تتكون من ٣٨ مادة، تمكن اللجنة العليا من إدارة العملية الانتخابية بكافة مراحلها بدءاً من إعداد قاعدة بيانات الناخبين إلى حفظ أوراق ومحاضر الانتخابات، وذلك للتغلب على مشكلات الجداول الانتخابية التي شهدت تدخل الجهة الإدارية لاستبعاد المعارضين وعدم تنقية الجداول لفترات طويلة، وتضمنت اللائحة التنفيذية عرض بيانات الناخبين بطريقتين؛ **الطريقة الأولى:** من خلال الكشوف المطبوعة في مقرات العمدة بالنسبة للقرى، ونقاط الشرطة وأقسامها ومراكزها ومقار المحاكم الجزئية، بينما تكون **الطريقة الثانية**: من خلال النسخ الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة العليا للانتخابات على شبكة الانترنت وأجهزة الحاسب الآلي بمقار اللجان الانتخابية بالمحافظات والموقع الإلكتروني للحكومة المصرية والمواقع الإلكترونية للجهات العامة والخاصة.

ثانياً: التحالفات الانتخابية

أ. التحالف الديمقراطي

تَشكّل التحالف الديمقراطي من أجل مصر في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وضم في عضويته ١٢ حزباً وحركة سياسية، وظل باب الانضمام مفتوحاً حتى صارت عضويته ٣٤ حزباً تناقصت بعد انسحاب حزب النور إلى ٣٣ حزبٍ، ويشمل التحالف تنوعاً من الأحزاب والحركات السياسية، حيث يجمع ما بين الأحزاب التقليدية القديمة كحزب الوفد وحزب الحرية والعدالة الذي يستمد قوته السياسية من جماعة الإخوان كحاضنة اجتماعية، بالإضافة إلى ذلك هناك الأحزاب حديثة النشأة، وتلك التي لا تزال تحت التأسيس، ويعتبر هذا التفاوت في التكوين التنظيمي والخبرة السياسية من العوامل التي

تضعف تماسك التحالف، حيث يتزايد الاعتماد على حزب الحرية والعدالة في تلبية تطلعات ومطالب أعضاء التحالف، وخاصة ما يتعلق بالتنسيق الانتخابي وإخلاء الدوائر الانتخابية، ويقدم التحالف نفسه كمنبر لحشد القوى السياسية المتوافقة على مبادئ الديمقراطية، والدولة المدنية للعمل المشترك في الانتخابات القادمة، في مسعى لانتخاب برلمان يمثل الشعب، ولتشكيل حكومة وحدة وطنية لإنجاز مطالب التحوّل الديمقراطي والنهضة الاقتصادية والتنمية الوطنية الشاملة، وتنص وثيقة المبادئ الدستورية التي أصدرها التحالف الديمقراطي على أن: جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدل والمساواة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة، والإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ولغير المسلمين من أصحاب الديانات السماوية؛ الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، وبهذا المعني، تتضمن وثيقة التحالف القاسم المشترك بين أعضائه، وبذلك تعد نوعاً من الوثائق التوافقية التي تضمن التعبير عن كل المشاركين في التحالف، غير أن ما يعيب هذا النوع من الوثائق هو أنه يركز على المواقف المرحلية ولا يسعى لتطوير أفق التكامل السياسي، وقد تم التعبير عن هذا الوضع خلال شهر أيلول/ سبتمبر بأن مهمة التحالف تتركز في التنسيق للانتخابات التشريعية، وليس هناك من تفكير في تطويره كتحالف استراتيجي لإدارة الدولة فترة ما بعد الانتخابات، حيث تظل الخلافات الأيديولوجية والاختلافات التنظيمية تعيق الانسجام السياسي بين أطراف التحالف الديمقراطي.

وبشكل عام لا توجد طريقة محددة لاختيار المرشحين في التحالف الديمقراطي، غير أن لجنة التنسيق الانتخابي اتفقت في ٢٧/ ٨/ ٢٠١١ على تشكيل لجنة تختص بتلقي طلبات المرشحين لخوض الانتخابات عبر القوائم التوافقية للتحالف، ويتم اختيار المرشحين على مرحلتين: قائمة «أ» وتضم الشخصيات العامة والمرشحين الرئيسيين

بالأحزاب، ومن المحتمل وصول عدد المرشحين على هذه القائمة إلى ١٠٠ مرشح، أما القائمة الثانية «ب» فهي التي تضم باقي المرشحين المحتملين لخوض الانتخابات على باقي المقاعد بعد اختيارهم من جانب التحالف.

ب. الكتلة المصرية

في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١١ صدر البيان التأسيسي للكتلة المصرية، وقد عرفت نفسها بأنها مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية تهدف إقامة دولة عصرية حديثة على أساس العلم، وقد تكونت الكتلة المصرية من ١٤ حزبٍ وحركة سياسية، وفيما أعلن البيان التأسيسي بأن الكتلة ليست تحالفاً انتخابياً ضد أي تحالف أو حزب آخر، تشير التعليقات السياسة إلى أن الكتلة تشكلت لمواجهة أحزاب التيار الإسلامي، ومن خلال تحليل تركيبة الأحزاب المشاركة في الكتلة المصرية، يمكن القول، أنها تمثل تجمع الأحزاب والتيارات القريبة من العلمانية، وبهذا المعنى، تعد الكتلة قريبة من التجانس الفكري والتنظيمي.

وتقوم ملامح رؤية الكتلة المصرية على عدم التمييز بين المصريين على أساس الجنس أو العرق أو الدين، وذلك على أساس المساواة و«محاولة إقامة عدالة اجتماعية حقيقية بين المصريين»، تقوم على حماية الحقوق الاجتماعية للفقراء، وذلك على أساس الدولة المدنية القائمة على القانون والدستور، وفي هذا السياق تعمل الكتلة على صياغة وثيقة دستورية تعبر عن أهداف الثورة المصرية.

ومنذ تكوينها أعلنت الكتلة أن هدفها هو المشاركة في الانتخابات بقائمة موحدة، والمنافسة على مقاعد مجلسي الشعب والشورى، وذلك لتنسيق وتجميع الموارد المحدودة للأحزاب والحركات السياسية لرفع قدرتها التنافسية وللحيلولة دون تفتيت أصوات ناخبيها المحتملين، وفي منتصف أيلول/ سبتمبر أعلنت الكتلة المصرية قرب توصلها لإعداد قوائم أولية لمرشحيها في الانتخابات البرلمانية، تمثل كافة الأحزاب والكيانات والشخصيات العامة المشاركة في الكتلة، وترجع مساعي الكتلة لتكوين قائمة خاصة بها

إلى اعتقادها بفكرة قيام الانتخابات على التنافس، وصعوبة تشكيل قائمة موحدة للأحزاب السياسية، وقد خلصت أحزاب الكتلة المصرية لهذه النتيجة بعد مناقشات حول إمكانية التحالف مع «التحالف الديمقراطي من أجل مصر»، غير أن صعوبة التنسيق الانتخابي دفعت الكتلة للبدء بتشكيل قائمة خاصة بها، وقد صار من المستقر في فلسفة تكوين الكتلة المصرية أنها تحالف للأحزاب والحركات الليبرالية واليسارية لمواجهة جماعة الإخوان المسلمين، فالمحور الأساسي الذي تسعى إليه يتمثل في تكوين تحالف متماسك ـ وفقاً لتصريحات ممدوح حمزة** ـ لمنافسة قائمة جماعة الإخوان.

وفي سياق تكوين التحالفات السياسية، يسعى حزب «المواطن المصري»، والذي يضم في عضويته آلاف الأعضاء من المنتمين للحزب الوطني، للتنسيق مع حزبي «الحرية» و«مصر الحديثة» في الانتخابات البرلمانية في مواجهة تحالف حزب جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد، وذلك للمنافسة على جميع الدوائر الانتخابية بكافة المحافظات، فيما ينافس على ٦٠٪ من المقاعد البرلمانية في محافظتي الإسكندرية والقاهرة، وتذهب فكرته ضم الأعضاء السابقين في الحزب الوطني إلى الرغبة في تدعيم التيار الوسطي في السياسة المصرية.

وتتركز التحديات المشتركة للتحالفات السياسية في مصر في عدم النضج والوضوح الإيديولوجي لدى مكوناتها الداخلية، وهذا ما سوف ينعكس على الحملة الانتخابية، فرغم وجود قوائم حزبية فإنه من المرجح تراجع الخطاب الأيديولوجي في مقابل التركيز على الدعاية الانتخابية التقليدية، حيث تقع الأحزاب السياسية تحت ضغط قصر فترة الدعاية، وانخفاض معرفة الناخبين بالأحزاب الجديدة، وضعف انتشار الأحزاب القديمة، وقد يفسر هذا الوضع استمرار حزب الوفد في التحالف مع حزب الحرية والعدالة (جماعة الإخوان) رغم وجود تيار داخل حزب الوفد يعارض مبدأ التحالف مع

** مهندس مصري استشاري عالمي، أشرف على بناء مكتبة الاسكندرية، وكان من بين الشخصيات التي شاركت في ثورة ٢٥ يناير المصرية.

الإخوان، ويرى فيه انحرافاً عن روح الوفد التاريخية، ورمزيته كممثل لتراث القومية المصرية منذ ثورة ١٩ التي قامت على أساس الليبرالية، وفصل الدين عن الدولة، ولذلك يصعب الحديث عن وجود برامج انتخابية مشتركة، أو شعارات سياسية تعبر عن القاسم المشترك بين الأحزاب المتحالفة.

وفيما تتقاطع الكتلة المصرية مع التحالف الديمقراطي من حيث العضوية، ومن الناحية الأيديولوجية أيضاً، ليس فقط بسبب انتقال حزب التجمع من التحالف، ولكن في انضمام حزب مصر الحرية للتحالفين والتبني المشترك للديمقراطية والمواطنة والدولة المدنية، بالإضافة لانسحاب حزب التجمع الوحدوي، يمكن القول أن الطبيعة الانتخابية للحلفين، سوف تؤدي لاهتزاز الكيانات السياسية وضعف فرص تكوين تيار رئيسي يمثل عصب الحياة السياسية في الدولة، وتظل هذه الحالة المعضلة الكبرى التي تواجه عملية صنع السياسة في المدى المنظور.

الموقف الأمريكي

يجري الإعداد للانتخابات التشريعية في ظل الجدل حول مستقبل العلاقات المصرية- الأمريكية، خاصة وأن ثورة يناير/ كانون ثاني فتحت ملفات استراتيجية في العلاقة بين البلدين، وتغيير الخريطة السياسية في مصر، فالإشكالية التي تواجه الطرفين تتمثل في كيفية بناء علاقات مستقرة في ظل التحولات السريعة التي تشهدها مصر، وخلال هذه الفترة ظهرت قضيتان وهما؛ الرقابة على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية، وتزايد احتمال وصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة شريكاً لقوى سياسية أخرى، وبينما تقارب موقف البلدين بشأن معالجة مسألة التمويل، فإن الجدل حول الدور السياسي لجماعة الإخوان يظل يشكل معضلة في العلاقات الاستراتيجية، وهذا ما قد يلقي بظلال على إدارة العملية الانتخابية، سواء بالتفاهم حول الحصص الانتخابية أو تعريف الدور السياسي للجيش، ومن المحتمل أن عدم التوصل لصيغة قانونية أو سياسية لما يتعلق بهذا الشأن، قد ينعكس على مجريات العملية الانتخابية، وخاصة ما يتعلق

بترتيب العلاقات المدنية- العسكرية ومدى الدور السياسي لجماعة الإخوان، حيث يعتقد البعض أن وصول الإخوان إلى السلطة قد يؤدي لحدوث تغيرات في السياسة الخارجية المصرية.

موعد الانتخابات

رغم اقتراب موعد الانتخابات، فإن الخريطة الانتخابية لا تزال تعاني من الغموض، وقد يرجع ذلك إلى غموض المسار السياسي، ولكن كثرة الأحزاب السياسية الحديثة النشأة وعدم وضوح شبكاتها الاجتماعية، يظل يشكل مصادر القلق من خوضها الانتخابات، حيث إن كثيراً من الأحزاب الليبرالية والاشتراكية سواء تم تأسيسها أو تحت التأسيس، لا تزال تتحدث عن ترشيحات على المقاعد الفردية، ولم تتبلور قوائمها الانتخابية بعد.

كما ظل تحديد الجدول الزمني لإجراء الانتخابات يشكل مسألة خلافية، فقد صدرت تسريبات تفيد بتحديد ٢٧ أيلول/ سبتمبر بداية لتقديم الطلبات دون وضوح جدول زمني لإجراء الانتخابات، وقد جاءت هذه التسريبات في سياق عدم الانتهاء من تحديد الدوائر الانتخابية أو تعديلات قانوني انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وبهذا المعنى يجري النقاش حول الانتخابات بينما هناك غموض في طبيعة النظام الانتخابي، فخلال منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ صار النظام الانتخابي موضوعاً للنقاش على المستوي الرسمي، وليس فقط في المنتديات الحزبية أو داخل التحالفات السياسية، وهذا ما يتضح من المناقشات التي دارت في اجتماع نائب رئيس المجلس العسكري (الفريق سامي عنان) مع ممثلي الأحزاب السياسية.

وبغض النظر عن تأكيد الأحزاب لمطالبها في النظام الانتخابي، فإن صدور الجدول الزمني لإجراء الانتخابات في ٢٥ أيلول/ سبتمبر والإعلان عنه بعد يومين من التصديق عليه، قد يعكس توافق الحد الأدنى بين كافة الأطراف حول طبيعة النظام الانتخابي، وخاصة أنه يعد من الصعب صياغة نظام يرضي جميع الأطراف، وبشكل عام يمكن

القول، إن التحديات التي تواجه الانتخابات تكمن في قدرة الدولة والمجتمع على تأمين مسارها السياسي والأمني على مدى خمسة أشهر تبدأ في تشرين/ أكتوبر وتنتهي في آذار/ مارس ٢٠١٢ وهي أطول انتخابات تعرفها دول العالم على الإطلاق، وتعتبر حمايتها ضد التلاعب والانتهاكات الانتخابية المختلفة التحدي الرئيسي للثورة.

الملاحق

ملحق (١)

البيان الصادر عن اجتماع الأحزاب السياسية
حول الانتخابات البرلمانية القادمة
اليوم الثلاثاء الموافق ١٤/ ٦/ ٢٠١١
نحو تحالف انتخابي.. من أجل مصر

يحرص كل وطني مخلص على تهيئة كل الظروف، والمساعدة على تحقيق التحول الديمقراطي وإنجاز أهداف الثورة في إقامة دولة الحرية والعدالة والديمقراطية، دولة المواطنة والقانون، وفي سبيل هذه الغاية الوطنية النبيلة، تجري الدعوة إلى تكوين تحالف وطني يضم كافة الأحزاب والقوى السياسية المتوافقة على مبادئ الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة لحشد القوى، للعمل المشترك في الانتخابات القادمة، لمواجهة مطالب التحول الديمقراطي والنهضة الاقتصادية، والتنمية الوطنية الشاملة في مرحلة الخمس سنوات التي تبدأ مع تشكيل مجلسي الشعب والشورى الجديدين، وإعداد الدستور وإصداره بعد ذلك وهي أهم وأدق مراحل الوطنية المصرية في تاريخها الحديث، والتي لا يقوى فصيل سياسي واحد على تحمل مسئولياتها والنهوض بتبعاتها.

إن التحالف الوطني من أجل برلمان يمثل الشعب، ويتجه نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو صيغة للعمل الوطني المشترك، لا يقصي أي فصيل أو تيار سياسي، طالما التزم بمدنية الدولة وسيادة القانون والمواطنة كمبادئ أساسية في الدستور، لا يجوز لأي حزب أو تيار سياسي الخروج عنها.

وعلى طريق بناء التحالف، اجتمع الثلاثاء الرابع عشر من يونيو ٢٠١١ رؤساء وممثلو أحزاب: الوفد- الحرية والعدالة- التجمع- الناصري- العمل- الوسط- العدل- النور- الكرامة- الغد- التوحيد العربي- مصر الحرية- والجمعية الوطنية للتغيير.

واتفق المجتمعون على ما يلي:

١. دعوة كافة الأحزاب والقوى السياسية (الذين لم يمثلوا في اجتماع اليوم) للانضمام لهذا التحالف.
٢. تشكيل لجنة لإنجاز مشروع قانون انتخابات مجلس الشعب.
٣. تشكيل لجنة لدراسة التنسيق الانتخابي لوضع القواعد والمعايير، وأهداف ومستوى التنسيق في الانتخابات البرلمانية القادمة.
٤. تشكيل لجنة لتلقي الملاحظات حول وثيقة «التحالف الوطني من أجل مصر» وإعدادها للعرض في اللقاء القادم «الوثيقة المعروضة اليوم صيغة أولية».
٥. تشكيل أمانة دائمة لهذا التحالف.
٦. الاجتماع القادم يوم الثلاثاء ٢١/ ٦/ ٢٠١١ بمقر حزب الحرية والعدالة.

القاهرة في ١٢ من رجب ١٤٣٢هـ الموافق ١٤ من يونيو/ أيلول ٢٠١١

ملحق (٢)

التحالف الديمقراطي من أجل مصر
اجتماع الثلاثاء ٢١/ ٦/ ٢٠١١

تؤكد الأحزاب المشاركة في اللقاء الثاني للتحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي انعقد في مقر حزب «الحرية والعدالة» يوم الثلاثاء ٢١/ ٦/ ٢٠١١ على استمرارها في العمل من أجل بناء مصر وطناً للجميع مستقلاً وحراً، ديمقراطياً ومزدهراً، آمناً مطمئناً لكل المصريين على قدم المساواة.

وقد أقر المشاركون «وثيقة التوافق الديمقراطي من أجل مصر» والتي تهدف إلى:

«حشد جهود وطاقات أعضاء التحالف لتأسيس الإجماع الوطني لتحقيق أهداف ثورة الشعب وبناء التحول الديمقراطي وتأسيس الدولة القانونية القائمة على المواطنة والمساواة وسيادة الشعب».

وإن التحالف يهتدي بالمبادئ التالية كمبادئ حاكمة للدستور:

١. القيم الأساسية للمجتمع ومن أهمها:
   - حرية العقيدة والعبادة.
   - المواطنة أساس المجتمع.
   - التعليم والتنمية البشرية والبحث العلمي أساس نهضة المجتمع.
٢. النظام السياسي والحريات العامة وأهمها:
   - تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
   - حق التجمع السلمي في الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية.
   - حرية الرأي والتعبير والإعلام وتداول المعلومات والتظاهر السلمي والاعتصام.
٣. استقلال القضاء.
٤. النظام الاقتصادي الذي يقوم على الحرية والعدالة الاجتماعية.
٥. تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية.
٦. تدعيم العمل العربي المشترك رسمياً وشعبياً وبناء علاقات مصر الإقليمية والدولية على أساس التعاون والمصالح المشتركة والاهتمام بدول حوض النيل بشكل خاص وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة ومراجعة عملية التسوية مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقياً في ظل العدوان والإجحاف وانتهاك الحق الفلسطيني في تقرير المصير.

وقد أقر المشاركون:

- إصدار (وثيقة التوافق الديمقراطي من أجل مصر)، الشاملة للمبادئ المتقدمة والمتضمنة المهام العاجلة في مختلف المجالات.
- إقرار مشروع قانون مجلس الشعب (بما يضمن تمثيلاً أوسع للأحزاب والقوى السياسية جميعاً، ويمنع اختراق المال والعصبيات وفلول النظام السابق) وذلك لتقديمه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- قرر المشاركون استمرار التداول حول آليات عمل التحالف في المرحلة المقبلة بما يضمن استمرار التنسيق في المواقف السياسية، والبرامج الانتخابية وصولاً إلى قوائم انتخابية مشتركة من كافة ممثلي أعضاء التحالف، قادرة على نيل ثقة الجماهير المصرية من أجل تشكيل برلمان معبر عن كافة مكونات الوطن، وقادر على القيام بمسئولياته وأعبائه، وفى مقدمتها تشكيل لجنة وضع دستور جديد.

الأحزاب المشاركة:

- حزب الحرية والعدالة- حزب الوفد.
- حزب التجمع- حزب الناصري.
- حزب الجبهة الديمقراطية- حزب الكرامة.
- حزب الجيل- حزب مصر الحرية.
- حزب النور- حزب الغد.
- حزب العمل- حزب مصر العربي.
- حزب الحضارة والتكنولوجيا- حزب الحضارة.
- حزب جبهة ائتلاف أحزاب الثورة- حزب التوحيد العربي.
- حزب العدل- حزب التكافل.

ملحق (٣)

بيان تأسيس الكتلة المصرية
١٥ أغسطس ٢٠١١

الكتلة المصرية هي: مجموعة من الأحزاب والهيئات الشعبية المصرية التي تؤمن بأن مصر دولة واعدة وأن مستقبلها يتوقف على إقامة دولة عصرية حديثة يكون العلم فيها مكوناً أساسياً.

الكتلة المصرية تؤمن بأن الشعب المصري يستحق مستقبلاً ديمقراطياً يضم جميع قوى الشعب المصري من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بدون إقصاء لأحد، و بدون تفرقة بين المصريين على أساس الجنس أو العرق و الدين.

الكتلة المصرية معنية بالدرجة الأولى بالمساواة ومحاولة إقامة عدالة اجتماعية حقيقية بين المصريين ولكن أساسها أن للفقراء المصريين حق أساسي و أصيل في حياة كريمة وتعليم جيد و تأمين صحي متميز ومسكن لائق.

الكتلة المصرية تأسست لإقامة الدولة الحديثة ولم تقم ضد أي تحالف أو حزب آخر، فنحن نحترم جميع الأحزاب المصرية من كافة الاتجاهات.

والكتلة مفتوحة بصدر رحب لجميع الأحزاب والتجمعات المصرية والشخصيات العامة التي ترغب في الانضمام وسوف يتم التحالف في الانتخابات البرلمانية القادمة عن طريق قوائم مشتركة من جميع المرشحين من أعضاء الكتلة المصرية و سوف تتفق الأحزاب في الفترة القادمة على رمز (لوجو) وشعار موحد.

وقد اشترك في الكتلة كل من:

- حزب التجمع التقدمي الوحدوي.
- حزب الجبهة الديمقراطي.
- الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

- حزب المصريين الأحرار.
- حزب مصر الحرية.
- حزب التحالف الشعبي.
- حزب التحرير الصوفي.
- الحزب الاشتراكي المصري.
- حزب الوعي.
- الحزب الشيوعي المصري.
- نقابة الفلاحين.
- اتحاد العمال المستقل (بصفة مراقب).
- ومن الهيئات الوطنية الجامعة.
- الجمعية الوطنية للتغيير.
- المجلس الوطني.

ونحن نرسل بتحياتنا جميعاً لأرواح الشهداء و أبطال ثورة ٢٥ يناير و للشعب المصري العظيم و نهنئه بشهر رمضان.

وبالله التوفيق

ملحق (٤)

«التحالف الديمقراطي من أجل مصر»
يصدر مسودة مبادئ أساسية للدستور المصري

أصدرت أحزاب «التحالف الديمقراطي من أجل مصر» مسودة «المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة»، والتي تعتبر خلاصة لـ ١١ وثيقة قدمتها العديد من الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية وفي مقدمتها وثيقة الأزهر لبناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة.

وقد حددت المسودة ٢١ مبدءاً أساسياً، وركزت على الحرية والعدل وسيادة دولة القانون، وحرية الرأي والعقيدة وحرية التعبير، وإنشاء النقابات والحق في العمل والتعليم، وأن الإسلام دين هو دين الدولة، وأن الشعب هو مصدر السلطات، كما أكدت على جمهورية الدولة والتوازن بين السلطات، والاهتمام بالتنمية والمحافظة على نهر النيل، وأن القوات المسلحة هي ملك للشعب، وأن الدولة هي التي يحق لها إنشاؤها.

وفي السطور التالية نص المسودة النهائية التي اتفقت عليها أحزب التحالف:

المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

اعتزازاً بنضالنا عبر تاريخنا من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية وسلام البشرية، واستلهاماً لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة، مؤكدين أن الشعب هو مصدر السلطات، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال المصادرة على إرادته تحت أي مسمى وأن في الإعلان الدستوري الحالي الصادر في شهر مارس الماضي ما يكفى في هذا الشأن حتى انتهاء المرحلة الانتقالية.

وضماناً لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاماً لروح هذه الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافها المتنوعة، واحتراماً ووفاءً لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة، فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة باعتبارها خلاصة ١١ وثيقة تقدمها أحزاب وقوى وشخصيات وطنية وفى مقدمتها وثيقة الأزهر وذلك على النحو التالي:

أولاً: المبادئ الأساسية

١) **جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون،** وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع

المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

٢) **الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية،** ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ولغير المسلمين من أصحاب الديانات السماوية الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.

٣) **السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات،** يمارسها من خلال الاستفتاء والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقاً لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.

٤) **النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات،** والتداول السلمي للسلطة، وتعدد الأحزاب السياسية وإنشائها بالإخطار، شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو طائفي أو فئوي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

٥) **سيادة القانون أساس الحكم في الدولة،** وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة، واستقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة ومؤسساتها للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.

٦) **التنمية الشاملة والمستدامة التي تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاه الاجتماعي،** وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك، وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين، كما تلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية، وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها، ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي.

٧) **نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة،** وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.

٨) **مصر جزء من القارة الأفريقية،** وتعمل على نهضتها، وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهى جزء من العالم الإسلام، تدافع عن قضاياه، وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، تعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية، وتساهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، والتعاون بين الدول والشعوب.

٩) **الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة،** وهى ملك للشعب، ومهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه، ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

ثانياً: الحقوق والحريات العامة

١) **الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان،** وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية، أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك، ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التي تستدعى الحماية.

٢) **تكفل الدولة حرية العقيدة،** وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمي دور العبادة.

٣) **الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين،** لا يجوز إسقاطها إلا بحكم قضائي ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

٤) **حرية الرأي والتعبير،** وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير، والمقومات الأساسية للمجتمع المصري، ويحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها، إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة.

٥) **لكل إنسان الحق في المعرفة،** وتداول المعلومات ونشرها، وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.

٦) **لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية،** واتصالاته الالكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.

٧) **لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل،** ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون، والمتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي، ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام أي قضاء استثنائي أو القضاء العسكري إلا في الجرائم النظامية المتصلة بالقوات المسلحة.

٨) **الملكية الخاصة مصونة،** ولا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل، ويساهم النظام الحالي مع النظام العام والتعاوني في تنمية الاقتصاد الوطني.

٩) **الحق في العمل مكفول،** وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز، وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل

للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية، ولكل مواطن حق تولي الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها.

١٠) **لكل مواطن الحق في حياة آمنة،** وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم، والسكن والرعاية الصحية، وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقاً لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.

١١) **لكل مواطن الحق في التعليم،** وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزامياً وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة والوطنية.

١٢) **للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية،** ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

الطاقة ودورها بين التقليدية والبديلة (٢/٢)

وجهة نظر*

المقدمة

تسري الطاقة في شرايين الحياة من حولنا فتزدهر الأسواق صغيرها وكبيرها، أقصاها وأدناها، فقيرها وغنيها، لتنبعث حياة من نوع جديد ممزوجة بطعم الرفاهية والرحلات العابرة للقارات وقائمة مشتريات بطول سور الصين العظيم أملاً في تحقيق التنمية المستدامة، وأحيانا يؤثر شح مواردها على مستقبل الأمم فتأتي الطاقة بطعم البارود والدخان فينتشر الدمار!!. وإذا كان مزيج الطاقة العالمي يتنوع بين مصادر رئيسية تتركز في البترول والغاز الطبيعي والفحم، تأتي المصادر النظيفة بمشاركات تنمو عاماً بعد عام تتصدرها الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية لتخفف من آثار توعك كوكب الأرض واعتلال صحته إثر الاستخدامات غير الرشيدة لموارد الطاقة والتي ظلت لعقود طويلة تنفث غازاتها دون مراعاة للبيئة ليموت سنويا قرابة ٢,٥ مليون إنسان في البلدان النامية جراء استنشاق الهواء الملوث وفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية.

إن حضارتنا التي نشارك في صنعها مفعمة بالكربون، فحيثما تقام شواهد للمدنية نرى خيط كربون ينبعث، نراه أعلى مداخن مصانعنا، ومؤخرات سياراتنا، وعلى رؤوس قطاراتنا، وترسم به الطائرات أقواساً يتعقبها الصغار بأبصارهم فلا يبلغوا نهايتها، لقد انتقلنا من مجتمع الطاقة المنخفضة حيث الاعتماد على قدرات الحيوانات في الحصول على الطاقة إلى المجتمع عالي الطاقة، حيث محركات الاحتراق الداخلي هي السيد.

إن آثار الطاقة على دقائق حياتنا تبدو جلية في ارتفاع فاتورة المأكل والملبس وتذاكر السفر مع قفزات بترول مضطرب المزاج تتراوح أسعاره من أسفل سافلين فتنتفخ جيوب الدول المستوردة والشركات الصناعية، حتى أعلى عليين فتنقلب الدائرة لصالح المنتجين،

*** إعداد الدكتور المهندس محمد مصطفى الخياط، باحث مصري في شؤون الطاقة.**

فيضمن ذلك تفشي ظواهر الاستهلاك وبلوغها مرتبة "النهم" لتبتلع الأسواق جُل ميزانيات الدول، فقد توقع تقرير أصدره البنك الآسيوي للتنمية بنيودلهي بلوغ الانفاق الاستهلاكي في آسيا إلي ٣٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بما يمثل ٤٣٪ من الاستهلاك العالمي.

ويتناول هذا المقال هذه الصور ناظراً بعمق إلى أثر الطاقة في الأسواق، والتنمية المستدامة، وجودة حياتنا، منتهيا إلى ما بلغته حضارتنا الكربونية من مكانة جعلت لكل منا خدماً وعبيداً من ماكينات لا يعصون من أمرهم!!.

الطاقة والتسوق

إبان عملي بمكتب الأمم المتحدة بلبنان، وتحديداً في منظمة الأمم المتحدة للتنمية لدول غرب آسيا، والمعروفة اختصاراً باسم «الإسكوا»، عقد السيد الأمين التنفيذي للإسكوا اجتماعاً مع فريق عمل الطاقة، بدأه بقوله مداعباً «إن أمور الطاقة تبدو شائكة لي على المستوى العائلي، فزوجتي تلاحقني أسبوعياً بقوائم احتياجات المنزل، معللة أن النقود التي أدفعها لم تعد تكفى لشراء كافة الاحتياجات كما كان يحدث في الماضي، وعندما سألتها عن السبب قالت، إن أسعار الطاقة هي السبب، فعندما ترتفع أسعار البترول يجن جنون السلع، ..».

تعبر هذه الكلمات التلقائية عن مدى تأثر ميزانياتنا كأفراد بالتغيرات التي تشهدها أسواق الطاقة، وذلك نظراً لاحتواء تكاليف الإنتاج للعمليات الصناعية على قيمة كل من المواد الخام، ومصروفات التشغيل والصيانة، وفاتورة استهلاك الطاقة، ومع هذا تقع كثير من المؤسسات الصناعية في خطأ دمج تكلفة الطاقة مع تكاليف التشغيل وليس باعتبارها بنداً مستقلا بذاته[١]، هذا مع أن تكاليف الطاقة يمكن أن تصل في بعض الصناعات إلى حوالي ٧٠٪ من تكاليف الإنتاج، ففي المنتجات الغذائية تبلغ تكلفة الطاقة حوالي ١٠٪، ترتفع إلى ما يقارب ٥ , ١٢٪ في النسيج، و٢٥٪ في صناعة الورق، و٣٠٪

(١) محمد مصطفى الخياط (٢٠٠٠)، «ترشيد الطاقة في القطاع الصناعي».

في الحديد والزجاج، لتصعد إلى ٥٥٪ في الإسمنت، و٧٠٪ في صناعة الثلج، وبارتفاع هذه النسب تظهر مدى حساسية تلك المنتجات للتغيرات في أسعار الطاقة.

ونحن في هذا القسم لا ندرس أسباب تغير أسعار السلع مثل عناصر الندرة والوفرة، والعرض والطلب، وغير ذلك من العوامل الأخرى، لكننا ننظر في انعكاس تغير أسعار الطاقة- وتحديداً زيادتها- على أسعار المنتجات إلى الحد الذي قد يصل بأفراد الطبقة المتوسطة إلى تحويل بعض مشترياتهم من قائمة ضروريات إلى كماليات، فعلى الرغم من أن الطبقة المتوسطة هي المحرك الأساسي للتقدم الاقتصادي، إلا أنها الأكثر عرضه للصدمات الاقتصادية، حيث تتدنى القوة الشرائية للعملة لتضرب قائمة ضروريات الحياة لهذه الطبقة في مقتل.

وفي هذا الشأن يعبر مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي عن معدل التضخم الذي يعاني منه المستهلكين عند شراء السلع والخدمات، ويختلف هذا المؤشر قليلاً عن مؤشر أسعار المستهلك في أنه يحدد السلع والخدمات المستهدفة التي يستهلكها الأفراد، أما الآخر فيعكس تغير الأسعار في سلع وخدمات المستهلك.

وفي الوقت الراهن، أصبحت الكثير من المجتمعات تعاني من أمراض الاستهلاك المبالغ فيه، إلا أن الكارثة هي تكالب الكثير من المجتمعات النامية على الإسراف، فقد ذكر تقرير أصدره البنك الآسيوي للتنمية[1] في نيودلهي، أن الإنفاق الاستهلاكي في آسيا قد يصل إلى ٣٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بما يمثل ٤٣٪ من الاستهلاك العالمي على مدى السنوات العشرين المقبلة، مع صعود الطبقة المتوسطة في الاقتصادات سريعة النمو في الصين والهند لتحل محل الطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة وأوروبا، يأتي هذا في الوقت الذي يعيش فيه أكثر من ٧٥٪ من أفراد الطبقة المتوسطة بالهند في ظروف

(١) مجلة السياسة (٢٠ أغسطس ٢٠١٠)، «الآسيوي للتنمية: الإنفاق الاستهلاكي في آسيا سيصل إلى ٣٢ تريليون دولار بحلول ٢٠١٠».

http://www.alseyassah.com/AtricleView/tabid/٥٩/smid/٤٣٨/ArticleID/١٠٢٦٣٦/reftab/٣٦/Default.aspx

اقتصادية صعبة تتهددهم بالتردي في براثن الفقر إذا تعرضوا لصدمة اقتصادية تشبه الأزمة المالية التي ضربت العالم في عام ٢٠٠٨، كما يقدر البنك الإنفاق الاستهلاكي الآسيوي بقرابة ٤,٣ تريليون دولار أي ثلث الإنفاق الاستهلاكي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠٠٨.

لقد أصبح الكثيرون يلهثون خلف الاستهلاك بشتى صنوفه: استهلاك البضائع، السكن الفاخر، والسفر من بلد إلى آخر، وفى إطار هذا كله درج بنو البشر على تجاهل ما يحتمه نمط الحياة من النظر في استهلاك الطاقة، ويتسم المجتمع الاستهلاكي بوجود كل من المبدأ الاستهلاكي والمبدأ المادي كمظهرين رئيسيين للثقافة المهيمنة، حيث لا يتم الحصول على البضائع والخدمات من أجل إشباع الاحتياجات العامة فقط، بل لضمان تميز الهوية والمدلول، لقد كان إنفاق المستهلك وما زال ضلعاً رئيسياً في تفاقم الطلب على الطاقة، ومن ثم الانحدار البيئي، فعلى سبيل المثال تبلغ نفقات الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلى، مما دعا الكثيرين إلى بذل جهود كبيرة للتصدي للنزعة الاستهلاكية، إنهم ببساطة يدعوننا إلى أسلوب جديد في الحياة، إنهم يقولون لنا واجهوا الاستهلاك، مارسوا الاكتفاء، اتركوا التقنيات، انضموا إلى يوم بلا تسوق، أفسحوا الطريق من أجل أن تزدهر الطبيعة، اشتروا المنتجات الوطنية، واستعيدوا أوطانكم[١].

يتم استخدام الطاقة في جميع مراحل التعامل مع السلسلة الغذائية، من تصنيع وتسميد وري، وجمع المحاصيل، وأيضا الثروة الحيوانية من خلال الإنتاج والتصنيع والتعبئة والتغليف وخدمات التوزيع مثل الشحن والتخزين البارد، ويثير الاعتماد على الطاقة في سلسلة التغذية إلى القلق بشأن تأثير ارتفاع أسعار الطاقة وتقلباتها اليومية على أسعار المواد الغذائية، فضلاً عن تحقيق الأمن الغذائي، وتشير الدراسة التي أعدها قسم

(١) جيمس جوستاف سيث ٢٠١٠، «جسر على حافة العالم»، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ترجمة: مصطفى المخزنجي.

الزراعة في مركز البحوث الاقتصادية Economic Research Center بأمريكا، إلى ارتفاع نسبة الطاقة في سلسلة الغذاء الأمريكية في عام ٢٠٠٢ بنحو ستة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٧، ويأتي نصف هذه الزيادة كمحصلة لاستخدام التكنولوجيات الكثيفة الاستخدام للطاقة في أنحاء الولايات المتحدة في المراحل المختلفة لمنظومة الغذاء، في حين يعزى الباقي للنمو السكاني وارتفاع قيمة فاتورة الغذاء للفرد[١]، الأمر الذي أدى إلى نمو هذه النسبة من ١٤,٤٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥,٧٪ تقريباً في عام ٢٠٠٧، بما لا يقتصر فقط على أمريكا بل ويمتد لكثير من الدول في كافة بقاع المعمورة.

جدول (١)

- قدَّر تقرير «الإكنوميست انتيليجانس يونت» أن الإنفاق الاستهلاكي للفرد في الإمارات قد يصل إلى حوالي ٢٤ ألف دولار سنوياً، لتتصدر الإمارات المرتبة الأولى على مستوى دول الخليج[٢]، وفي المركز التاسع عالمياً من حيث مستوى الفرص السوقية.
- يتراوح نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي للطاقة في الدول العربية بين ٧٠ برميل نفط مكافئ سنوياً في المملكة العربية السعودية، إلى ٥ براميل نفط مكافئ يومياً في مصر، وفى ذلك إشارة للتفاوت الكبير في استهلاك الطاقة، حيث لا يخفى النهم إليها في دول الخليج العربي، وخاصة في قطر والكويت اللتان بلغ معدل نمو استهلاك الطاقة بهما ٦,٨٪، و٦,١٪، على الترتيب، في حين فاق المعدل المسجل في ليبيا نظيره في الدول العربية الواقعة في قارة أفريقيا، حيث سجل ٧,٥٪ خلال عام ٢٠٠٨.
- يعبر مؤشر كثافة الطاقة عن قوة الاقتصاد، حيث يشير إلى مقدار الطاقة المستنفذ في إنتاج ما قيمته ألف دولار، وفى حين تحقق أمريكا ٠,٢١ طن بترول/ ألف دولار، تحقق الصين ومصر، ٠,٢٣ و٠,٤٩ طن بترول/ ألف دولار، على الترتيب.
- بالرغم من غنى الوطن العربي بموارد الطاقة، فإن نصيب الفرد إلى ١,٥ طن بترول مكافئ سنوياً، في حين يبلغ في أوربا وأمريكا ٤ و٧ طن بترول مكافئ سنوياً، على الترتيب.

(1) United States Department of Agriculture, USDA, (March 2010), "Energy Use in the U.S. Food System).
(2) http://www.arabianbusiness.com/arabic/598339.

وإذا كانت النسبة على هذا النسق في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الطاقة المستهلكة في القطاع المنزلي بكندا بلغت ٢٠٪، يستهلك ٨٥٪ منها في التدفئة وتسخين المياه، الجدير بالذكر أن استهلاك الطاقة بالقطاعات الصناعية يتراوح بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ في معظم البلدان الأوربية والآسيوية باستثناء الصين التي يستهلك فيها القطاع الصناعي ٧١٪ من إجمالي الطلب على الطاقة، لتسهم عائدات هذا القطاع بنحو ٤٨٪ من إجمالي الناتج القومي الصيني، أي أن الصين- ببساطة شديدة- تعمل كمصنع[1] لتحتل به ثاني أكبر إجمالي ناتج محلي على مستوى العالم وثالث قوة تجارية، لتتفرد بالمحافظة على ٧٪ كمعدل شبه ثابت للنمو الاقتصادي لعدة سنوات على التوالي- فهي أسرع الدول الناهضة تقدماً.

إن النسب التي تشير إليها تتحول مباشرة إلى مسحوبات تنتقل من رصيد الأسر إلى جانب منتجي الطاقة، مشكلة أعباء على ميزانيات هذه الأسر يتزايد ضغطه كلما تحركت أسعار الوقود إلى أعلى، وليس هناك شك في أن تقلب أسعار الوقود خلال السنوات القليلة الماضية كان سريعاً وكثيراً، فمن ٢٨ دولار عام ١٩٩٩، إلى ١٦ دولار مع بداية عام ٢٠٠٠، ثم ٩٠ دولار في ٢٠٠٧، و ١٤٨ دولار في ٢٠٠٨، ثم تنخفض إلى ما دون ٦٠ دولار بعد ذلك، ثم معاودة الارتفاع والاقتراب من ١٠٠ دولار مع بداية عام ٢٠١١، لقد أدت كل هذه التقلبات إلى أسواق غير مستقرة، ومستهلك مضطرب قلق بشأن احتياجاته الأساسية، منكمش بين مطرقة تقلبات الأسعار وسندان احتياجاته الأساسية!!، لقد شهدت العديد من دول العالم اضطرابات عديدة بسبب هذه التأثيرات فثورات الجياع في فرنسا في عام ٢٠٠٥، والجزائر أواخر ٢٠١٠، وغيرها من البلدان ما هي إلا أحد ردود الفعل غير المباشرة تجاه تقلبات أسعار السلع تأثراً بأسعار الوقود.

وتشير الفروق بين أنماط الحياة أن معدلات استهلاك موارد مثل النفط والمعادن في العالم المتقدم، ينتج عنها مخلفات مثل البلاستيكيات، والغازات المسببة للاحتباس

(1) Daniel Rosen and Trevor Houser (May 2007), "China Energy: A Guide for the Perplexed", Peterson Institute for International Economics.

الحراري، لا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان وأستراليا، تفوق بمقدار ٣٢ مرة مثيلاتها في العالم النامي[١]، ومن ثم لا تصبح القضية مرتبطة بعدد السكان الهائل في العالم النامي، والمنخفض في العالم المتقدم، علما بأن قضية الزيادة السكانية ظلت تتصدر أجندات حوار الدول المتقدمة مع النامية، باعتبارها الخطر الداهم، والتحدي الأعظم للبشرية، مع العلم أن الزيادة السكانية تمثل مشكلة للبلد التي قد يرى البعض أنها تعاني من زيادة سكانية، لكنها لا تمثل عبء مباشر على الدول الأخرى، وفي الدراسة التي أعدها توم كار[٢] في عام ٢٠٠٣ أوضحت النتائج أن أكبر التحديات العشر التي تواجه عالمنا المتوقع أن يصل عدد سكانه إلى نحو عشرة مليار في عام ٢٠٥٠ هي مشكلة الطاقة تليها مشكلة المياه، في حين تأتي الديمقراطية وزيادة السكان في المركزين الأخيرين!!.

وتكمن المشكلة في أن الكثيرين من الأفراد قليلي الاستهلاك يظنون أن التقدم والرفاهية المجتمعية تعتمد على رفع معدلات وأنماط الاستهلاك، يظهر هذا في معدلات نمو الاستهلاك ببعض الدول الناهضة كالصين التي يبلغ عدد سكانها ١,٣ مليار نسمة، ومع هذا يظل هذا المعدل أدنى من نظيره الأمريكي بنحو أحد عشر مرة، وهنا يطرح التساؤل الصعب: ماذا لو قررت الصين زيادة معدلات استهلاكها إلى نفس المستوى الأمريكي؟!!، إنه يعنى ببساطة مضاعفة معدلات الاستهلاك العالمي، ليصل احتياجنا اليومي من البترول نحو ٢٠٠ مليون برميل، وهو تصور كارثي لا محالة.

الطاقة وجودة الحياة

يعد الاهتمام بنوعية الحياة وجودتها أمر حديث نسبياً، وقد يكون مصدر ذلك الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن أو متماشية مع التقدم الاقتصادي أو التقني، فهي تعبير ذاتي عن رفاهية الفرد أو شعوره بالرفاه، وقد تعبر عن جملة من «الرغبات» يسعد الإنسان بتحققها، أخذاً في الاعتبار صعوبة أن يصل الإنسان

(١) جاريد دياموند، يناير ٢٠٠٨، «معدلات الاستهلاك... فجوة عالمية مخيفة»، جريدة الاتحاد.

(2) Carr, Tim (2003), "Where Does Kansas Gas Come From and Where Does Kansas Gas Go?", Geological Survey, Kansas University, Energy Research Center.

إلى الرضا الكامل عن حياته أو إشباعه لرغباته.

وقد يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموماً بشكل يغطى مفاهيم الأمن والسلام، وتكافؤ الفرص، وهى مشكلات يصعب قياسها، مما يتطلب إسهامات من علماء متخصصين في فروع مختلفة كالصحة، والتغذية، والتعليم، والهندسة، والاجتماع وغيرها، ويعد مقياس جودة الحياة المنظور الأعلى لدرجة نوعية الحياة ومشكلات البيئة بين طغيان الحضور البشرى ومعطيات المكان.

والطاقة أحد العناصر الحاكمة في قياس مستوى جودة الحياة، فقلة إنتاجها، وانخفاض جودتها (تكرار انقطاعها، وعدم وصولها بالكميات المطلوبة لمناطق الاستهلاك في الوقت المناسب، وانخفاض الجهد، ... إلخ)، ومحدودية الحصول عليها (عدم قدرة كافة المستهلكين على الوصول إليها)، تقلل من مستوى جودة الحياة التي قد يطمح إليها الكثير من الأفراد، وبالنظر إلى تاريخ الكهرباء نجد أنها قادت قطاع الصناعة والاتصالات وغيرها إلى طفرات عديدة، فهي الآن عماد الاقتصاد الإلكتروني، أو ما يمكن تسميته «اقتصاد دوت كوم»، وأيضاً الصحة العامة والأمان، باختصار إن الكهرباء هي نظام إمدادنا الحرج بالطاقة الذي يقود محركات الدول صوب التقدم والرفاه.

عند مشاهدتي لأحد الأفلام أو المسلسلات التاريخية التي تعرض لفترات تاريخية قديمة تبعد عنا مئات السنين، يسترعي انتباهي الخادمان الأسمران اللذان يقفان عن يمين وشمال الملك، أو الأمير، يحركان في هدوء وسكينة مراوح صنعت من ريش الطيور، تذب عنه ما يطير من حشرات، وتهيأ له مناخاً يحفه النسيم، وأتساءل كيف كان نظرائهم في الماضي يعيشون، ما الذي يمكن أن يفعله أحدهم إذا كلّت ذراعه؟، أو إذا أراد قضاء حاجته؟، وغير ذلك من الأسئلة كثير، لقد أتاحت لنا الأجهزة الحديثة خدماً من معادن وبلاستيك تغنينا عن هذين العبدين البائسين، وتعطى كل منا مطلق الحرية في تحديد درجة الحرارة التي يرغب في الحصول عليها، ويشعر معها بالراحة من خلال أجهزة التكييف، مع ضمان عدم شكوى أولئك الخدم أو تبرمهم.

لقد منحتنا التكنولوجيا الحديثة عبيداً وخدماً رهن طاعتنا يفوقون أولئك الذين كانوا يخدمون السادة منذ قرون عدة وقت كان الرق مباحاً، أجهزة الميكروويف ومحمصات الخبز وماكينات إعداد القهوة السريعة، وسخانات المياه، ومجففات الشعر، والغسالات الآلية، وأجهزة التواصل المرئي والمسموع، وغيرها مما تذخر به المنازل الحديثة ما هي إلا عبيد وخدم أهلتهم التكنولوجيات الحديثة وثورة المعلومات لخدمتنا وتلبية طلباتنا شريطة حصولهم على الغذاء الرئيسي، ألا وهو الطاقة، فبدونها يتحول الخدم الآليون إلى أصنام لا تضر ولا تنفع، إن كم الكتب التي يمكن أن نتداولها يومياً عبر البريد الإلكتروني تفوق بعشرات المرات ما أنتجته البشرية في كثير من العقود القديمة، فبضغطة أصبع واحدة يمكننا إيقاظ الناسخ ليبدأ في طباعة كتبنا وأوراقنا، دونما تذمر أو تأفف منه، ودون مكابدة مشقة استضافته أو تدبير محل إقامة له، ودفع أجر شهري!!.

ومع أن الأماكن التي نبذل الكثير من المال في تهيئتها لإقامتنا أو لأداء أعمالنا تبدو للوهلة الأولى محببة إلينا ويطيب لنا المقام فيها، إلا أننا ما نلبث أن نهجرها بحثاً عن مساحات أكبر تستوعب خدماً أكثر، يستهلكون مصادر الطاقة في نهم!!.

وتبين الدراسات أن البلدان التي شهدت زيادات ملحوظة في الدخل، شهدت في الوقت ذاته زيادات واضحة في معدلات الرضا عن الحياة، والواقع أن الدول متوسطة الدخل كانت هي المجموعة الأعلى تمتعاً بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى أن مستويات رفاه الأفراد فيها ارتفعت بشكل فاق ما تحقق لدى بقية مجموعات دول العالم، وتتضمن هذه المجموعة عدداً من دول أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى دول أخرى مثل الأرجنتين التي نهضت بصورة قوية من أزمة اقتصادية طاحنة حلت بها في أوائل هذا العقد، أما في البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، وكندا فيبدي الناس رضاً نسبياً عن حياتهم، فقد أعرب ٧١٪ من الكنديين عن أن ذلك المستوى يزيد على سبع نقاط في مؤشر يتكون من صفر إلى عشر نقاط، مقابل نسبة من الإسبان بلغت ٦٦٪، ونسبة من الأمريكيين بلغت ٦٥٪، مقابل ٤٣٪ لليابانيين، و ٤٨٪ للألمان، أما أقل مستويات الرضا عن المعيشة، فقد تم

تسجيلها في القارة الإفريقية، حيث إن ١٠٪ من التنزانيين، و٧٪ من الأوغنديين، يصنفون مستوى معيشتهم عند ٧ نقاط أو ما يزيد على ذلك، لتظل الشعوب الإفريقية في قاع القائمة بالنسبة إلى شعوب العالم فيما يتعلق بنظرتها إلى مستوى معيشتها[١].

يذكر «بل جيتس» فى كتابه: «المعلوماتية بعد الإنترنت» أنه في أواخر عام ١٩٨٠ أخذ يبحث عن منزل تتوافر فيه تكنولوجيا متقدمة وعالية المستوى، لكن بطريقة غير لافتة للنظر تشي بأن التكنولوجيا هي الخادم وليست السيد، فتقسيم منزل «بيل» من الداخل يوحى بوجود العديد من الخدم الإلكترونيين المسؤولين عن تنظيم حياته، بدءاً من ضبط درجة حرارة مياه حمام الصباح، مروراً بالصحفي الإلكتروني المسؤول عن تجميع الأخبار التي تقع في اهتمام السيد «بيل» وعرضها عليه مع الفطور[٢]، إلى الثلاجات التي تتصل بمحلات البقالة ذاتياً لطلب ما يلزم المنزل من مأكولات ومعلبات، ومتطلبات العمل من أجهزة حاسبات وطابعات وغيرها، وانتهاءً بالكتاب الإلكتروني الذي يقرأ منه روايات شكسبير قبل أن يخلد للنوم، كل هذا الجيش من الخدم الإلكترونين الذين يفعلون ما يؤمرون، يتغذون على الطاقة والطاقة فقط!!.

وكلما تقدمت التكنولوجيا أطلق الإنسان العنان لخياله، باحثاً عن خدم ذوى قدرات برمجية تمكنهم من التعرف على الطعام الموضوع في أواني الطبخ، وما يحتاجه من حرارة تكفى لطهيه وتتلافى حرقه، وأخرى تتعرف على مستوى اتساخ الملابس وأي برنامج غسيل يناسبها، بل يصل الأمر بأن تحس النوافذ المطر فتغلق زجاجها آلياً، وفي أوقات الصحو تسمح لضوء الشمس أن يتمدد على أرضية الغرفة وحوائطها مع خفض الإضاءة الصناعية ذاتياً، وغير ذلك من الأفكار كثير.

وعلى ذكر الخدم الإلكترونيون، تعرضت الكثير من الأدبيات وأفلام السينما إلى

---

(١) محمد عبد القادر حسن (٢٠١١)، «هل حرية الأسواق أمل منتظر لشعوب العالم؟»، http://www.siironline.org/alabwab/moghavama_alfaghr/021.html.

(٢) بيل جيتس (مارس ١٩٩٨).

التقدم الذي يمكن أن نصل إليه في المستقبل القريب، إلى درجة تصور أن هؤلاء الخدم يمكن أن يكونوا جيوشاً لمحاربة البشر، والتنبؤ بأن نصف الوحدات العسكرية الأمريكية سيكون بشرياً والآخر آليا بحلول عام ٢٠١٥.

الطاقة والحضارة

يعرف أستاذنا الكبير الدكتور حسين مؤنس الحضارة في مفهومنا العام، بأنها ثمرة كل جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته، سواء أكان المجهود المبذول للوصول إلى تلك الثمرة مقصوداً أم غير مقصود، وسواء أكانت الثمرة مادية أم معنوية، وهذا المفهوم للحضارة مرتبط أشد الارتباط بالتاريخ، ولا يستبين المرء القيمة الحقيقية للحضارة إلا إذا جربها وعرف فائدتها، وتعلم كيف يصنعها إذا أراد، فعندما عثر على رغيفا خبز في مقابر الفراعنة، عرفنا أن وراء هذان الرغيفان تاريخ طويل، مر بالزراعة، والحصاد، والتخزين، والطحن، ثم استخدام النار لإنضاج العجين[١].

عندما ننظر في الحضارات القديمة وما وصلت إليه من مجد وما تركته من آثار خالدة على مر السنين، عندما نتفحص هذه العمارة والكتل الصخرية التي تم رفعها في نظام محكم، بعضها فوق البعض مكونة الأهرامات الثلاثة في الجيزة بمصر، فالهرم الأكبر يزن ستة ملايين وخمسمائة ألف طن، ومكون من أحجار تزن أدناها اثني عشر طن تقريباً، وهذه الأحجار محكمة الرص والضبط إلى حد نصف المليمتر.

إن التمعن في هذه الأرقام- دون دخول في مزيد من التفاصيل الأعقد- يدعونا إلى التفكير في وسائل نقل هذه الأحجار وكيفية رفعها ورصها حتى تبلغ هذا الارتفاع الشاهق- حوالي ١٤٤ متر- والدقة المتناهية في ضبطها فوق بعضها البعض، ومقدار الطاقة اللازمة لرفع مثل هذه الأحجار، إن تنظيم عمل آلاف الأفراد في بناء الهرم أو نحت المقابر الملكية بالبر الغربي من الأقصر، سواء وادي الملكات أو وادي الملوك وغيرها، يجعلنا نقف مشدوهين أمام هذا الإبداع، الذي يتطلب- في الوقت الراهن-

(١) حسين مؤنس، سبتمبر ١٩٩٨، «الحضارة»، الطبعة الثانية، عالم المعرفة، العدد ٢٣٧.

معدات وتخطيط وتنظيم متناهي الدقة مع شك المرء في أن يخرج ما يقوم به مشابهاً ودقيقاً لما أعده أسلافنا القدماء.

لقد مرت رحلة الإنسان على كوكب الأرض بمراحل متعددة من التعامل مع صور الطاقة بدءاً من النار ومروراً بالخشب، والفحم، والطاقة المائية، والبترول، فالطاقة الحرارية والكهربائية، حتى بلغ أخيراً الطاقة النووية متبوعة بأنواع أخرى مازالت في طور النمو مثل الوقود الحيوي، والطاقة الشمسية، وغيرها آملاً أن يجد ضالته التي تكفيه احتياجاته.

يحتاج أي مصدر للطاقة يجري استحداثه توافر ثلاثة معايير رئيسية؛ **أولاً:** الإتاحة والوفرة بما يضمن استخدامه لمدد طويلة تسمح بإجراء تحول نوعي بناءً على استخدامه، ويقصد بالتحول النوعي أن يسهم مصدر الطاقة في تلبية الاحتياجات التي تتطلبها تكنولوجيات بعينها بما يحقق طفرة اقتصادية وخدمية في الوسط المستخدم فيه هذه التكنولوجيا، **ثانياً:** الاعتماد عليه في مواجهة الطلب على الطاقة وقت الحاجة، وتفادي قصور الإمدادات التي تربك جانب الطلب، **ثالثاً:** يسر الحصول عليه بتكلفة اقتصادية تسمح لفئات عريضة من المستهلكين بالاستفادة منها.

بحلول العام ١٧٠٠ شهدت الحضارة الغربية تقدماً جوهرياً في اتجاه تسخير الموارد الطبيعية للطاقة، ومع هذا ظلت القوة العضلية للبشر والحيوانات هي المهيمنة على التطبيقات الزراعية والصناعية، أطلق عليه «فريد كوتريل» مجتمع الطاقة المنخفضة Low Energy Society المستخدمة في جميع الأغراض العملية[١]، إذ يعتمد هذا المجتمع بشكل رئيسي على القدرة الحيوانية لتحويل الطاقة، واستخدم الطاقة المنتجة في أقرب الأماكن إلى مصدرها، وتتميز مثل هذه المجتمعات بدرجة عالية من الاستقرار الاجتماعي ومقاومة التغيير.

ومع مرور التقنيات بمراحل تطور متعدد، تم الانتقال إلى المجتمع عالي الطاقة High

(١) آر. بوكانان (يوليو ٢٠٠٠)، «الآلة قوة وسلطة»، عالم المعرفة العدد ٢٥٩، ترجمة شوقي جلال.

Energy Society المعتمد على المحركات سواء البخارية أو ذات الاحتراق الداخلي، هذا إلى جانب التقدم في تصنيع توربينات الرياح، وتشير الكثير من الأدبيات إلى أن التصنيع كان قادراً على تحقيق خطوات كبيرة اعتماداً على توربينات الرياح والماء تسمح بتحويل المجتمع الأوربي إلى مجتمع عالي الطاقة، إلا أن القرن السابع عشر الذي شهد المقدمات الأولى للعلم الحديث، أدى إلى محاولات الإنسان التماس سبل تحقق له نمواً أسرع وإنتاجية أكبر، وقد حدث هذا مع ظهور اكتشافين هامين، **الاكتشاف الأول:** اكتشاف أن للغلاف الجوى وزناً يتغير بتغير الارتفاع عن سطح البحر، **أما الاكتشاف الثاني**: إمكانية إيجاد فراغ جزئي سواء عن طريق مضخة هواء تفرغ الهواء بقوة، أو عن طريق تكثيف البخار داخل وعاء مغلق، ليظهر أول محرك بخاري في منطقة «دادلى» وسط إنجلترا على يد «توماس نيوكومن»، مر بعدها المحرك بمراحل تطور كبيرة أبرزها ما قدمه «جيمس وات»[(١)]- الذي كان يمتلك عدداً من الجينات الرائعة- من إمكانية تمدد البخار، ليحصل على براءة اختراعه عام ١٧٦٩، كما استطاع «وات» خلال الـ ٢٥ عاماً التالية تطوير محركه بالتزامن مع استطاعته «وات» السيطرة على بخار ذو ضغط مرتفع.

تحقق للمحرك البخاري الهيمنة على كل جوانب الصناعة والنقل خلال القرن التاسع عشر، آخذاً في الاعتبار مراحل التطور التي مر بها انتهاءً بظهور محرك الاحتراق الداخلي، إلى أن ظهرت الكهرباء التي بدت أكثر يسراً على نطاق واسع لتكسر معها احتكار المحرك البخاري في الصناعة والنقل ولتثبت الكهرباء تفوقاً وتميزاً في العديد من المجالات الأخرى، ومع خضوع الظواهر الكهربائية للدراسة منذ القِدم، إلا أن علم الكهرباء لم يشهد أي تقدم حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت التطبيقات العملية المتعلقة بالكهرباء قليلة العدد، ولم يتمكن المهندسون

(١) جيمس وات، مخترع اسكتلندي ولد عام ١٧٣٦، اخترع في عام ١٧٦٩ آلة بخارية مُطورة تدير مضخة لنزح المياه من مناجم الفحم في إنجلترا، يعتبر جيمس وات رائد الثورة الصناعية، كما أنه أول من عَرّف القدرة بوحدة الحصان، مبينا أنها تكافئ الشغل اللازم لرفع ثقل مقداره ألف رطل ارتفاعا قدره ٣٣ قدم في زمن مقداره دقيقة واحدة، وقد توفي جيمس وات في عام ١٨١٩.

من تطبيق علم الكهرباء في الحقل الصناعي والاستخدامات السكنية إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وقد أدى التقدم السريع في تكنولوجيا الكهرباء منذ ذلك الوقت إلى إحداث تغييرات في المجال الصناعي وفى المجتمع أيضاً، كما أن الاستخدامات المتعددة والمذهلة للكهرباء كمصدر من مصادر الطاقة أظهر إمكانية استخدامها في عدد لا نهائي من التطبيقات مثل المواصلات والتدفئة والإضاءة والاتصالات وغيرها، فأساس المجتمع الصناعي الحديث يعتمد على استخدام الطاقة الكهربائية، ويمكن التكهن بأن الاعتماد على الطاقة الكهربائية سيستمر في المستقبل ولكن من مصادر مختلفة غير التي تعودنا عليها الآن، فنحن نحصل على القسط الأعظم منها من المحطات الحرارية بأنواعها، إلى جانب مشاركة الطاقة المائية والنووية، وجزء يسير من طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

ويمكن تبسيط نظرية إنتاج الكهرباء من محطات القوى على النحو التالي: تحتوى المحطات على غلايات ضخمة تُستخدم في تحويل الماء إلى بخار من خلال الحرارة المتولدة من حرق الوقود، وتشبه الغلاية براد الشاي الموضوع على النار، فعندما يغلى الماء يبدأ البخار في الخروج من الفتحة الموجودة في مقدمة البراد، وما يحدث في الغلاية هو توجيه البخار في أنابيب صوب توربينة «Turbine»، في معظم الغلايات يستخدم الفحم والغاز الطبيعي وزيت البترول في الحصول على حرارة يكون الغرض منها تسخين المواسير التي تحتوى على الماء والذي ترتفع درجة حرارته ليغلي عند ١٠٠ درجة مئوية ثم يتحول إلى بخار بعد ذلك.

يوجه البخار الخارج من التوربينة إلى برج تبريد «Cooling Tower» بغرض خفض درجة حرارة البخار إلى ما دون درجة الغليان ومن ثم تكثيفه، وما يحدث يصطدم الهواء الجوى البارد بمواسير البخار الساخنة داخل برج التبريد فيتحول جزء من بخار الماء الموجود في الهواء إلى بخار كنتيجة لارتفاع درجة حرارة المواسير ثم يخرج من أعلى برج التبريد كسحب بيضاء كتلك التي نراها تعلو أبراج التبريد الموجودة بمحطات القوى الكهربية، وهذه السحب ليست دخاناً لكنها بخار ماء، والبخار الذي يتصاعد من أبراج

التبريد ليس البخار المستخدم داخل التوربينة، فالبخار الذي تم تبريده يتكاثف داخل المواسير- يتحول إلى ماء- يعاد مرة أخرى إلى الغلاية للتسخين ومن ثم يتحول إلى بخار وليمر بنفس المراحل السابقة، ويستمر تكرار هذا الإجراء طالما أن محطة القوى تعمل.

تستخدم محطات القوى العديد من أنواع الوقود بغرض إنتاج البخار فهناك محطات تستخدم الغاز الطبيعي وأخرى تستخدم زيت البترول أو الفحم، في حين تستخدم محطات القوى النووية «Nuclear Power Plants» الطاقة النووية لتسخين الماء وبالتالي لإنتاج الكهرباء، لتأتى المرحلة التالية لإنتاج الكهرباء من محطات القوى، ألا وهى توزيعها وتوصيلها إلى المستخدمين الذين ينتشرون في المدن والقرى وغيرها من مناطق الاستهلاك مثل المصانع والمستشفيات، وكلما زادت سعة المحطة كلما أمكن الحصول على كهرباء أكثر.

كانت حاجة الإنسان الأساسية لمصدر ضوئي آمن وقادر على التحمل، الدافع وراء التطور الذي حدث في أنظمة الطاقة والقدرة الكهربائية التي صارت اليوم ممتدة عبر القارات، وقد ظل ضوء الغاز وسيلة الإضاءة السائدة حتى منتصف القرن التاسع عشر، ولكنه لم يكن آمناً ولا عملياً بدرجة كافية.

وقد أثمرت عبقرية «إديسون» الخلاقة المصباح الكهربائي المتوهج الضوء الحاجة لنظام إمداد كهربائي، وفى عام ١٨٨٠ خرجت للوجود أولى شركات الإضاءة الكهربائية، التي كان أشهرها نظام شارع «بيرل» الذي بناه «إديسون» لإمداد حي مانهاتن في مدينة «نيويورك» بالقدرة الكهربائية اللازمة لسريان التيار المستمر، الذي استخدم مولدات تعمل بالبخار، ثم تم توصيل الكهرباء للمستهلكين بمد كابلات تحت الأرض، ولم ينقطع التيار الكهربائي لهذا النظام إلا مرة واحدة لمدة ثلاث ساعات خلال الأعوام الثمانية الأولى لتشغيله، وبذلك يثبت جدارته بأن يُعوّل عليه بدرجة قياسية ظلت متحققة في صناعة استخدام الكهرباء طوال تاريخها.

عندما أسس «إديسون» شركة «جنرال إليكتريك» عام ١٨٧٨، أدرك أنه لكي يبيع الكهرباء فإن عليه أن يوضح قيمتها للمستهلكين، أي أن يروّج فكرة أن الضوء يمكن أن

يغمر البيت نهاراً أو ليلاً بمجرد ضغطه على مفتاح، لقد ألهب «إديسون» خيال الجمهور العام بالوعد الذي مفاده أن الإضاءة الكهربائية يمكن أن تصبح رخيصة، لدرجة أن الأغنياء وحدهم سيكونون القادرين فقط على شراء الشموع[١].

ووجدت الكهرباء مكانا لها في أغلب المنازل كأداة لتوفير الإضاءة، لكن عدداً من التطبيقات الإضافية سرعان ما تمت إضافته، فأدخلت شركة «هوفر» تحسينات كبيرة على المكانس الكهربائية الأولى، وانتشرت أجهزة الطبخ الكهربائية، وسرعان ما ظهرت الثلاجات، والغسالات، والمكواة، ومجففات الشعر، وأصبحت الكهرباء أحد أساسيات منازلنا.

تطورت شركات الإضاءة الكهربائية تطوراً سريعاً في أوربا وأمريكا خلال العقد الأول من عصر الكهرباء، ثم ظهر اختراع محرك الحث الذاتي الذي يعمل بالتيار المتردد في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وبدأت تظهر أنظمة القدرة الكهربائية بشكلها المتطور، وفى عام ١٨٩٦ تم تشغيل أول مولدين وخط نقل، في «بفالو» بمدينة «نيويورك»، بنظام كهربائي بثلاثة أطوار وتردد ٢٥ هرتز، ثم أصبح محرك الحث الذاتي الكهربائي المطور الجهاز السائد الذي رُكب فيما بعد في أغلب الأدوات المنزلية التي تحتاج إلى طاقة، وفى العقود التالية تلى اختراع المصابيح والمحركات آلاف الأجهزة الكهربائية التي أصبحت، مجتمعة، تمثل الأحمال في أنظمة القدرة.

ومع تطور صور إنتاج الطاقة، تطورت وسائل النقل لتواكب الزيادة الملحوظة في عدد السكان والحاجة إلى التنقل في أرجاء المعمورة في وقت قصير، فظهر النقل البرى متحولاً من النقل على ظهور الدواب إلى السيارات والسكك الحديدية التي يتجاوز طولها ١,٢ مليون كيلو متر عالمياً، وترجع الأهمية الخاصة للنقل البرى إلى المساحات الشاسعة وتلاصق الحدود الجغرافية، أما النقل البحري فيلعب دوراً أساسياً في خدمة التجارة

(١) بيل جيتس (مارس ١٩٩٨)، «المعلوماتية بعد الإنترنت»، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: عبد السلام رضوان.

الدولية، حيث ينقل البترول ومشتقاته، والخامات الحديدية والفحم والحبوب والأخشاب وغيرها، أما النقل الجوى فتتزايد أهميته يوماً بعد يوم حيث يتم نقل ٣٧ مليون طن سنوياً من البضائع جوياً.

وغني عن الذكر أن كافة القطاعات التي تم ذكرها أو إغفالها تستهلك مصادر عديدة من الطاقة، حيث تتوزع الاستهلاكات على القطاعات المختلفة وإن اختلفت من دولة لأخرى، فالقطاع الصناعي يتراوح استهلاكه بين ٣١٪ إلى ٣٤٪ في كل من البلدان النامية والمتقدمة، في حين يستهلك النقل البري في الدول النامية حوالي ٢٥٪ من استهلاكات الطاقة، وهى نسبة مرتفعة جداً إذا قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة التي تستهلك تقريباً نصف ما تستهلكه الدول النامية، وينطبق نفس التوجه على قطاعات النقل الأخرى «البحري والجوي» حيث تستهلك في الدول المتقدمة حوالي ٣,٥٪ من الطاقة، و٦,٥٪ في الدول النامية، أما القطاع التجاري فتصل استهلاكات الطاقة فيه إلى ٤٠٪ من استهلاكات الدول النامية التي بلغت ١٠,٧٪، ويعد القطاع المنزلي في الدول المتقدمة مستهلك رئيسي للطاقة حيث يسجل ٣٦٪ لكنه في الدول النامية يتأرجح حول ٢٠٪ فقط، ويتبقى بعد ذلك القطاع الزراعي الذي تتقارب فيه الاستهلاكات في كلا الحالتين، حوالي ٣٪.

لقد خطت الحضارة خطوات فارقة في سنوات قليلة وذلك بفضل الابتكارات الصناعية العديدة التي لا تتناول من الغذاء سوى الطاقة في صورها العديدة، زيت لزج ملوث للبيئة، أو فحم أشد تلويثاً، أو غاز متطاير، أو كهرباء جاءت من مصادر عدة!!

ندوة

قانون الانتخابات الأردني المقترح، بين الإصلاحية والتقليدية*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان صباح السبت ٣٠/ ٠٧/ ٢٠١١، وبرعاية نقابة المهندسين الأردنيين، ندوة علمية بعنوان **"قانون الانتخابات الأردني المقترح، بين الإصلاحية والتقليدية"**، شارك فيها باحثون وأكاديميون وسياسيون أردنيون.

وفي جلسة الافتتاح، أكد المشاركون أن مسألة التحول الديمقراطي وصياغة قانون انتخابات عادل، قد طال البحث فيها وطال انتظار نتائجها لأكثر من عشرين عاماً، وبرغم تطور الأوضاع الديموقراطية في المملكة بعد رفع الأحكام العرفية عام ١٩٩١، إلا أن البيئة السياسية التي أحاطت بالعملية الديمقراطية قد شهدت تراجعاً لأكثر من مرة بسبب التدخلات غير الديمقراطية، سواء من قبل القوى الداخلية أو الخارجية، وتماشياً مع حركات التغيير الشعبية التي انطلقت في الوطن العربي في هذا العام، سارع الأردن إلى محاولة التوصل إلى تعديل جوهري في المسار الديمقراطي بالسعي لإقرار قانون انتخاب يتناسب مع متطلبات الحداثة والديمقراطية، ورغم الآمال التي عقدت على هذا الحوار إلا أن القانون الذي توصلت إليه لجنة الحوار الوطني قد جوبه بانتقاداتٍ جوهرية؛ حيث إنه لم يحقق الطموح المطلوب لأنه اضطر للتعامل مع ثلاثة مسائل متعارضة، وهي المطالب الجهوية والجغرافية للبعض، والمطالب الحكومية القاضية بالتحكم في نتائج الانتخابات، وكذلك الحرص على التزام القواعد غير العادلة التي سادت في القوانين السابقة فيما يتعلق بالصوت الواحد غير المنصف، وتوزيع الدوائر الانتخابية والفرعية منها، وعدد المقاعد وقواعد توزيعها، إضافة إلى نظام الكوتات الذي أصبح ملجأ لفرض البعض على البرلمان.

وأوضح المشاركون أن قانون الانتخابات يعد حجر الزاوية في أي عملية إصلاح

---

* **إعداد د. بيان العمري، مدير وحدة البحوث والاستشارات، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.**

لتحقيق تمثيل عادل ومنصف لإرادة الشعب، نظراً لما يمثّله من أهمية قصوى في العملية الديمقراطية، وهذا يتطلب تضمين الدستور نصوصاً محددة تؤكد على ضرورة تشكيل الحكومة من الأكثرية النيابية، وتقييد صلاحية السلطة التنفيذية بحل مجلس النواب لفترة قصيرة دون المساس بحق الشعب في السيادة على قراره، وتقييد أو منع إصدار قوانين مؤقتة من قبل السلطة التنفيذية إلا في أضيق الحدود وبشروط موضوعية وليس بسلطة تقديرية، كما أكد المشاركون على ضرورة تحرير العملية الانتخابية من سيطرة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية.

وقد طرحت الندوة ثلاثة محاور رئيسة للنقاش، ناقش المشاركون في **المحور الأول: اتجاهات الإصلاح والاتجاهات التقليدية في مواد القانون المقترح"،** حيث أكدوا على أن مسار التحول الديمقراطي شهد تطوراتٍ دراماتيكية، من أبرزها احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، و"هبة نيسان" عام ١٩٨٨، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، واستتبعها إقحام الأردن في متاهة المفاوضات واتفاقيات السلام مع إسرائيل، وجرت محاولة تعديل المسار الديمقراطي باحتواء القوى السياسية المعارضة عبر تصميم نظام انتخابي متفرد هو قانون الصوت الواحد، ومنذ العام ١٩٩٣ جرى انتخاب خمسة مجالس نيابية وفق هذا القانون، وكانت كل عملية انتخاب تتراجع عن سابقاتها، مما أدى إلى إفساد القيم الديمقراطية، وتشويه العلاقات المجتمعية، إضافة إلى الإطاحة بدور البرلمان وهيبته، وازداد تغول الحكومات على باقي السلطات الدستورية.

وفيما يتعلق بالاتجاهات التي حكمت صيغة القانون المقترح من لجنة الحوار الوطني، فقد أوضح المشاركون أن قراءة معمقة للصيغة المقترحة لقانون الانتخاب تشير إلى أنها تراوح ما بين الاتجاهات التقليدية والإصلاحية مع انحياز أكبر لصالح الاتجاهات التقليدية، وتتجلى هذه الاتجاهات في مشروع القانون بالعديد من الصياغات، منها: تقزيم "القائمة النسبية على مستوى الوطن" إلى ١٥ مقعداً، بالإضافة إلى حسم ١٢ مقعداً منها ابتداءً بتوزيعها على المحافظات، وجعلها قائمة نسبية مفتوحة، تاركةً للناخب أن يختار من

القائمة المرشح الذي يريد والعدد الذي يرغب بانتخابه، وتعديل مسألة "الدائرة الوهمية" لتحل محلها "القائمة الوهمية"، والانتقال من الصوت الواحد المجزوء إلى الصوت الواحد المتحول؟

كما أكد المشاركون أن آلية الانتخاب المقترحة تشير إلى أن قانون الصوت الواحد سيظل الفيصل في المشهد الانتخابي، مما يعزز هدف إقصاء بعض القوى السياسية وتهميشها، لصالح الإبقاء على العشائرية المقننة، كنسق سياسي يتم تحفيزه والاستقواء به، مما يبقي العشيرة لاعباً أساسياً في تزكية المرشحين، وبالنتيجة فإن لوناً واحداً سيبقى مسيطراً على مجلس النواب.

وبين المشاركون أن المشروع المقترح لم يتطرق لمسائل تنظيم الإعلام الانتخابي بما يضمن استخدام وسائل الإعلام بشكل متساوٍ، وتحديد سقف الإنفاق على الحملة الانتخابية، وسبل ضمان الحرية والنزاهة، ومطابقة إدارة العملية الانتخابية للمعايير الدولية، كما لم يكن النص واضحاً في مسائل حصر صلاحية التشريع في البرلمان، وحصر حق فرض الضرائب والرسوم بالبرلمان، واقتران إنفاق المال العام بموافقة البرلمان أواقتران اقتراض المال من قبل الدولة بموافقته أيضاً، وحق البرلمان في دراسة الاتفاقيات ومناقشة إقرارها أو رفضها.

وشدد المشاركون على أهمية أن لا يستند تصميم النظم الانتخابية إلى الواقع الآني فقط، بل الأخذ بعين الاعتبار التحولات المستقبلية الممكنة في المفاهيم والقيم، وذلك كي تسهم النظم الانتخابية في تطوير الديمقراطية بدلاً من أن تتحول إلى حجر عثرةٍ أمامها، ومع ذلك فقد رأى المشاركون أن مخرجات لجنة الحوار تشير إلى استجابة طفيفة- تراوح بين الاحتواء والتنفيس وكسب الوقت، ولكنها قد لا تكون كافية لتفكيك أو معالجة الأزمة السياسية البنيوية غير المسبوقة التي يمر بها الأردن اليوم.

وفيما يتعلق بانعكاسات القانون المقترح على مشروع الإصلاح الوطني، نوه المشاركون إلى أن ما يجري حالياً من قبل الحكومة هو القيام بحزم إصلاحية مجزوءة، بحيث يتم الالتفاف على المفاصل المهمة في عملية الإصلاح السياسي كوسيلة للحد من خسائر

النظام، بينما يتم التعامل بكرم نسبي مع مطالب الإصلاح الثانوية كونها لا تشكل تحدياً أو خسارة للنظام، لافتين إلى أن ما تطرحه الحكومة يتم من خلال منظور المنحة وليس من منظور الاستجابة لمطالب الشعب وضغط الشارع.

ورغم أن قانون الانتخاب يعد من أحد أهم القوانين الناظمة لعملية الإصلاح السياسي والمفتاح الذي يفتح الأبواب أمام التطبيق الفعلي للخيار الديمقراطي، إلا أن المشاركين بينوا أن القانون الجديد، وإن شكل خطوة إلى الأمام بالنسبة للقانون القديم، إلا أنه لم يشكل نقلة نوعية نحو الإصلاح السياسي الذي يؤدي إلى تداول السلطة وحكم الأغلبية النيابية، التي تختار رئيس الوزراء.

وفي المحور الثاني "تقييم المعالجات الرئيسية التي حاولها مشروع القانون المقترح"

وفيما يخص معالجة القانون للمطالب الشعبية، أوضح المشاركون أن المطالبات الشعبية على الصعيد العام تتمثل بقانون انتخابي لا يعيق وصول كتلة كبيرة متماسكة تحمل رؤية سياسية إلى مجلس النواب، ولا يعيق عقد التحالفات بين القوى السياسية المختلفة، أو بين القوى السياسية والعشائر، وطالب البعض بقانون يدفع باتجاه وصول كتلة كبيرة متماسكة تحمل رؤية سياسية إلى المجلس، وإنهاء احتكار الحكومة لإعداد وصياغة قانون الانتخاب ونظامه، والسماح لقوى المجتمع المدني بالمشاركة في إعداده، ليصبح قانوناً متوافقاً عليه، وإنهاء هيمنة وزارة الداخلية بالإشراف على الانتخابات، وإنهاء دور مجلس النواب في عملية الطعون النيابية، وإنهاء مبدأ الكوتا، وتوزيع الدوائر الانتخابية بشكل عادل، وتوزيع المقاعد النيابية بشكل عادل، والسماح بمراقبة الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية دون أي قيود، ووضع إجراء فعال لمنع ظاهرة تكرار التصويت، وأن تكون إجراءات تسجيل الناخبين وكشوفات الناخبين شفافة وفي متناول كل من يطلب معلومات عنها قبل فترة من موعد الاقتراع.

وبرغم إقرار مقترح اللجنة تشكيل هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات، وإنهاء القانون المقترح لهيمنة وزارة الداخلية بالإشراف عليها، وإقرار مبدأ تولي القضاء

مسؤولية البت في الطعون النيابية، وإقرار مقترح مبدأ استخدام "الحبر صعب الإزالة" لضمان منع تكرار التصويت، إلا أن المتمعن في الاقتراح يلحظ عدداً من المعيقات المهمة لقانون انتخابات عادل وعصري منها؛ صعوبة أن تتمكن أي كتلة منسجمة ذات رؤية سياسية من الفوز في أغلبية مقاعد مجلس النواب.

كما أن مسألة تعيين الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات من قبل مجلس الوزراء تشكل خدشاً في حيادية الهيئة، وهدر الحكمة والغاية المنشودة من إسناد إدارة الانتخاب والإشراف عليها إلى اللجنة، كما أن عضوية الحاكم الإداري في اللجان الانتخابية يُبقي شكلاً من أشكال السيطرة لوزارة الداخلية على الانتخابات.

وانتقد المشاركون المشروع المقترح لعدم الوصول إلى توافق فيما يتعلق بتفصيل تقسيم الدوائر وتوزيع المقاعد، وعدم الأخذ بالاعتبار مبدأ الكثافة السكانية، وعدم التطرق إلى مسألة آلية احتساب الأصوات والقاسم الانتخابي وحق مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات، وعدم إلغاء مبدأ الكوتا، بل تعزيزه، وفيما يتعلق بالبت في الطعون النيابية التي جعلها مقترح القانون من اختصاص القضاء، لا يساعد مقترح القانون في عملية إثبات التزوير، حيث لا يمكن لجهةٍ لا تراقب الانتخابات بحرية أن تقدم دليلاً مقنعاً على وقوع تلاعب ما.

أما فيما يتعلق بمدى انطباق مقاييس الإصلاح والتغيير الوطنية والدولية على مشروع القانون المقترح، فقد أوضح المشاركون أن ثمة مبادئ وأحكاماً مستمدة من قانون حقوق الإنسان الدولي الاتفاقي والعرفي يتعين احترامها في أي قانون وطني يجري إقراره بشأن الانتخابات والاقتراع أو الترشيح، وإذا لم يتم احترامها فإن هذا يعرض الدولة للانتقاد بأنها لا تحترم أسسس الديمقراطية ودعائمها، حيث يرتب القانون الدولي على عاتق الدول جملةً من الالتزامات القانونية المحددة في مجال الانتخابات الحرة والنزيهة، وهي التزامات مستمدة من مبادئ عرفية في القانون الدولي أهمها الحق في تقرير المصير، وعلى الرغم من إلزام القانون الدولي للدول بإجراء انتخابات حرة ونزيهة إلا أنه لا يلزمها بتطبيق هذه الانتخابات بصورة أو بشكل أو بآلية محددة، حيث يترك أمر اختيار

عناصر النظام الانتخابي ومكوناته وآلياته لكل دولة، ولكن لا بد أن يكون ذلك ضمن شروط وضوابط معينة يجب توافرها في مجالات التقسيمات والدوائر الانتخابية، والإدارة الشفافة والنزيهة للعملية الانتخابية، وحق الانتخاب والتصويت، ونظام تسجيل الناخبين، وتأهيل الناخبين، ونشر المفاهيم الديمقراطية، والأحزاب السياسية، والتمويل، والحملات الدعائية الانتخابية، والاقتراع، والرقابة، وإعلان النتائج، والطعون، وتسوية النزاعات المتصلة بها.

وبمقارنة هذه الضوابط الدولية مع ما تم طرحه في قانون الانتخاب المقترح، استنتج المشاركون أن ثمة هوة واسعة بين الالتزامات الدولية المطلوبة وبين مشروع القرار المقترح، حيث أُغفلت تماماً بعض الجوانب وتم التطرق إلى البعض الآخر دون الالتزام بمتطلبات القانون الدولي، كما لا زالت الفجوة كبيرة بين هذا القانون المقترح وبين ما يوجبه قانون حقوق الإنسان الدولي من التزامات تكفل المشاركة الفعالة في الحياة العامة، وهذا لا يستدعي النظر فقط إلى قانون الانتخاب، بل إلى مجمل القوانين والممارسات الناظمة للحياة السياسية في الأردن.

وفي **المحور الثالث "قدرة القانون على نقل الحياة السياسية نحو التغير والإصلاح"**، أشار المشاركون إلى خلو القانون المقترح من نصوص تتعلق بتنظيم دور الأحزاب في الانتخابات، وخلوه من الربط بين قانون الانتخاب وقانون الأحزاب، رغم الإشارة لذلك في تسمية الهيئة الوطنية العليا للانتخابات والأحزاب، كما يلاحظ خلو القانون من نصوص تؤكد بأن مرجعية هذا القانون هو الدستور، وأنه إذا ما حصل تعارضٌ بين أي نصٍ أو مادة من هذا القانون مع أي نصٍ دستوري فيعتبر النص المعني من القانون لاغياً.

وفي سبيل الوصول إلى قانون انتخابي إصلاحي متكامل، بيّن المشاركون أن اختيار النظام الانتخابي يعتبر من أهم القرارات بالنسبة لأي دولة، حيث يترتب على تبني نظام انتخابي معين تبعات على مستقبل الحياة السياسية في تلك الدولة، وعليه فعملية اختيار النظام الانتخابي هي ذات طابع سياسي اجتماعي اقتصادي، وليست ذات طابع فني

صياغي فقط يمكن لمجموعة من الخبراء معالجته ووضع الحلول والفرضيات المجردة له، كما يجب أن تتم العملية الانتخابية، من البداية وحتى النهاية، وفق منظومةٍ من التشريعات الأساسية لكل انتخاباتٍ حرةٍ وعادلة، وضرورة وضوح تراتبية هذه التشريعات من حيث القوة، وحتى يكون قانون الانتخاب منتجاً للتوقعات المرجوة منه فإنه لا بد أن يشتمل قضايا الحق في الانتخاب والترشيح ويعالجها، والإدارة الانتخابية، وطبيعة العملية الانتخابية، والمرجعية في حلّ النزاعات في العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بإدارة العملية، تؤكّد التجارب الانتخابية السابقة في الأردن، وفي الأنظمة السياسية المشابهة، أنه لا بدّ من تأمين مراقبة العملية الانتخابية، ومن إسناد مسؤولية إدارة الانتخابات والإشراف عليها إلى مسؤولين انتخابيين حياديين، ومن المبادىء الرئيسة لهذه العملية مراعاة أي جهاز يتولى الإشراف والإدارة للعملية الانتخابية لمبادىء الاستقلالية والحياد والشفافية والمسؤولية والاحترافية والالتزام بها، كما يجب أن تخضع لإجراءات واضحة وبسيطة تبين حدود مسؤولياته وتسمح بتقييم إنجازه، وقد أثبتت التجارب للعديد من البلاد أن عرقلة سير العملية الانتخابية وعدم نجاعتها يأتي عادة من خلال الدور غير الكفؤ والمنحاز والمبطن للجهاز الذي يُجري العملية الانتخابية.

وبخصوص طبيعة العملية الانتخابية (نظام الانتخاب والفرز) فقد أوضح المشاركون أن هناك عدداً من وجهات النظر حول تعريف مسألة التمثيل العادل، حيث تستند إلى معايير مختلفة، كالتمثيل الجغرافي، أو الطبقي أو الإثني أو العرقي، أو الأيديولوجي أو الحزبي السياسي، ويتمتع النظام الانتخابي بفرص أكبر لاعتباره نظاماً عادلاً وشرعياً، كلما نُظر إليه على أنه يعمل بطريقة لا تستثني أحداً من المشاركة وصنع القرار، وعدم تحيزه أي فئة أو مجموعة في المجتمع أو ضدها، وأنه كلما كانت عملية تصميم النظام الانتخابي واختياره أكثر شمولية زادت شرعيته، وتختلف النظم الانتخابية المتبعة باختلاف ظروف المجتمعات ومتطلباتها، ومن الصعب تفضيل نظام على غيره دون الأخذ بالاعتبار الظروف التي يطبّق فيها هذا النظام، وإن آثار النظام الانتخابي وحسناته وعيوبه

تتوقف على الوضع السياسي والاجتماعي القائم، حيث تدخل في الحسبان عوامل عدة، مثل بنية المجتمع الأيديولوجية والدينية والإثنية والعرقية والإقليمية واللغوية، ثم نمط الديمقراطية والحياة الحزبية، فإزاء هذا التنوع في النظم الانتخابية يكون النظام الانتخابي الأصلح لأي مجتمع هو النظام الذي تكون عيوبه أقل من مزاياه بالنسبة للظروف المحيطة بالمجتمع على اعتبار أنه ما من نظامٍ انتخابي إلا وفيه عيوب ومزايا.

ومن جهة أخرى، وحول المرجعية في حل النزاعات الناشئة عن العملية الانتخابية، فقد بين المشاركون أنه لا يمكن اعتبار العملية الانتخابية محصنة من القصور والتدخل أو العبث دون تبيان الجهة التي تفصل في التظلمات الناشئة عن سير العملية الانتخابية، كذلك قبول إسناد هذا الدور إلى جهة قد تكون خصماً في النزاع كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، ومن هنا يبرز دور السلطة القضائية، ومع أن القانون المقترح أعطى الجزء الأكبر من فض النزاعات الانتخابية للقضاء، إلا أن من المهم الإسراع في إنشاء محكمة دستورية لتنظر في المخالفات الانتخابية.

وخلص المشاركون إلى أن النظام الانتخابي الذي وضعته لجنة الحوار يفتقر إلى الكثير من الجوانب التي تؤهله ليكون النظام الديمقراطي الذي يطمح إليه الشعب الأردني، حيث لا يمكّن هذا القانون الأحزاب الحالية من الفوز بأغلبية تمكنها من تشكيل الحكومات، ولا يسمح للأحزاب بالنمو والتطور ليكون لها دور مركزي في المشهد السياسي، مما يعني أن السياسة في الأردن ستبقى لعبة المصالح الفردية والقبلية والمناطقية، مما سيعيق تحقيق النهوض والارتقاء المنشود، وأن بعض النصوص تشير إلى أن نظام الانتخاب سيظل لفترة قد تطول أوتقصر قائماً انتخاباتٍ مقننة، لا تفضي إلى تمثيلٍ حقيقي لكل مكونات الشعب الأردني، ومن هنا فإن مخرجات لجنة الحوار لم تبتعد كثيراً عن النسق التقليدي في اختيار النظام الانتخابي، وفي المساهمة في إقصاء الأحزاب السياسية وتهميشها.

وقد قدمت الندوة توصيات واقتراحات لصانع القرار والقوى السياسية في الأردن، للوصول إلى صيغ قانونية وتشريعية وعملية تخدم التوجه نحو إصلاح سياسي حقيقي، كان

من أهمها:

١- الدعوة إلى القيام بمراجعات جوهرية لمسودة القانون المقترح من لجنة الحوار الوطني، والأخذ بملاحظات القوى السياسية والشعبية في الأردن عليه، بما يضمن قانوناً يحقق العدالة والنزاهة في مواده ويراعي مصلحة فئات الشعب كافة، وبما يؤسس لبناء حياة ديمقراطية تكون نموذجا عربيا يحتذى به، وعلى رأس هذه الملاحظات:

أ- أن تكون محكمة العدل العليا هي صاحبة الاختصاص للنظر في الطعون الخاصة بالعملية الانتخابية.

ب- الأخذ بنظام الدوائر الانتخابية الواسعة، لتمكين الأحزاب السياسية من القيام بدورها المنشود.

ت- التخلص الكامل من نظام الصوت الواحد بعد أن ثبت فشله.

ث- الأخذ بنظام القائمة النسبية المغلقة على مستوى الوطن والدائرة المحلية بحيث لا تقل نسبة القائمة الوطنية عن ٥٠٪ من مقاعد المجلس، وأن يكون التصويت للقائمة بالكامل وليس لعدد محدود منها، وهذا يستدعي تعديل المادة ٦٧ من الدستور (التي تستوجب أن يكون الانتخاب مباشراً، لمرشح باسمه وبذاته أو مرشحين بأسمائهم وذواتهم) بما يمكن الناخب من إعطاء صوته للقائمة جميعها أو تركها جميعها.

ج- أن يكون الانتخاب هو الطريقة الوحيدة لاختيار الممثلين في البرلمان بمجلسيه النواب والأعيان، بما يعبر عن إرادة الشعب الأردني تعبيراً حقيقياً.

ح- تحرير العملية الانتخابية من سيطرة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والهاجس الأمني ليكون البعد السياسي والديمقراطي هو سيد الموقف.

خ- بلورة إجراءات فنية وإدارية شفافة تضمن سير عمليتي الاقتراع والفرز في كل موقع.

د- تخفيض سن المرشح إلى ٢٥ عاماً تجسيداً لهدف تمكين الشباب.

ذ- إلغاء الكوتات المتعددة، استناداً إلى النضج الاجتماعي في البلاد.

ر- أن يكون الإشراف القضائي بتنسيب من المجلس القضائي الأعلى.

ز- تأكيد عدالة التوزيع في عدد المقاعد البرلمانية لكل دائرة، وفق مقياس موحد ومتعارف عليه دوليا، وتُسنُّ بقانون.

٢- دعوة لجنة تعديل الدستور إلى تضمين الدستور نصوصا محددة تؤكد على ما يلي:

أ- ضرورة تشكيل الحكومة من الأكثرية النيابية لزيادة دور الإرادة الشعبية في الحكم.

ب- وجود نصوص ضابطة تحد من إمكانية حل مجلس الأمة.

ت- توسيع فترات انعقاد دورات المجلس بما لا تقل عن عشرة شهور في العام، وتقليل فترات الإجازات فيها، ليعمل المجلس بفاعلية.

ث- احترام مبدأ دورية الانتخابات، والتزامها بشكل صارم، والحد من فترة غياب مجلس الأمة.

٣- الدعوة إلى تقييد أو منع إصدار قوانين مؤقتة من قبل السلطة التنفيذية إلا بأضيق الحدود، وبشروط موضوعية وليس بسلطة تقديرية، وتعرض على مجلس الأمة في أول اجتماع له، مما يتيح له مجالا مفتوحا للقيام بدوره التشريعي.

٤- الدعوة إلى أن يكون إصلاح العملية الانتخابية شاملاً ومتكاملاً مع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل مكونات المجتمع الأردني.

٥- التنبيه إلى خطورة المماطلة في تنفيذ الإجراءات الإصلاحية على الاستقرار السياسي في البلاد.

مراجعة كتاب

دولة فلسطين: القانون الدولي في نزاع الشرق الأوسط*

John Quigley, "The Statehood of Palestine. International Law in the Middle East Conflict", Cambridge : Cambridge University Press, ٢٠١٠, ٣٢٦ p.

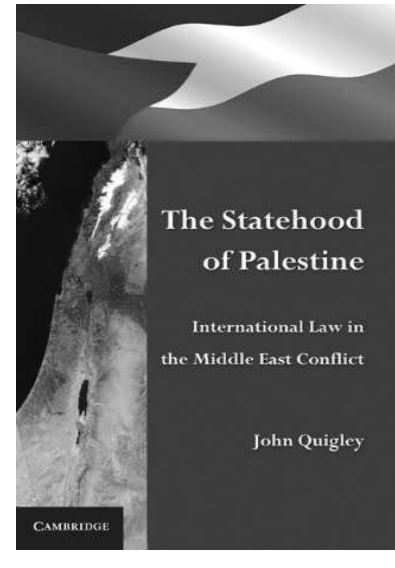

تعد القضية الفلسطينية، بالأخص فلسطين، أحد أهم الموضوعات التي شغلت أجيالاً متعاقبةً من المختصين في القانون الدولي ودارسيه، طرحوا حوله أسئلة مركزية مثل: هل تعد فلسطين دولة في القانون الدولي؟ ومنذ متى تتمتع بهذا الوضع القانوني؟ منذ عام ١٩٢٢، أم حين نشأت كدولة تحت الانتداب بمقتضى قرارات عصبة الأمم؟ أم عام ١٩٤٨ حين أعلنت حكومة غزة الأولى الاستقلال؟ أم عام ١٩٨٨ حين أصدرت منظمة التحرير استقلالها في الجزائر؟ أم أنها ليست دولة؟؛ بل هي مجرد كيان لديه حق تقرير مصيره، وسيصبح دولة بالوضع القانوني خلال مفاوضاته مع إسرائيل؟ فإن كان الحال كذلك، إذن ما قيمة الاعتراف بدولة فلسطين من أكثر من ١٣٠ دولة تقريباً؟ وما دلالته القانونية؟

تشكل الأسئلة السابقة إشكالات مركزية تناولها البروفيسور «جون كويغلي John/Quigle»؛ وهو المعروف بأنه من أكثر أساتذة القانون الدولي في العالم إلماماً ومعرفة بالأبعاد القانونية للقضية الفلسطينية، في كتابه الذي صدر في العام الماضي عن

*** إعداد د. محمد الموسى، أستاذ القانون الدولي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الأردن.**

مطبوعات جامعة كامبردج تحت عنوان: «دولة فلسطين: القانون الدولي في نـزاع الشـرق الأوسط».

ينطوي الكتاب المذكور على أهمية كبيرة، خاصة وأنه صدر في وقـت تتلاحـق فيـه اعترافات الدول بدولة فلسطين، وبالتزامن مع قيام عدد من دول أوروبا الغربية (المملكة المتحدة، البرتغال، النرويج، فرنسا، إسبانيا، الدانمرك وأيرلندا) برفع درجة تمثيل فلسـطين لديها إلى بعثة دبلوماسية أو سفارة؛ وهو مركز قانوني لا يعترف به إلا للدول، كما صدر هذا الكتاب في وقت ينظر فيه مدعي عام المحكمة الجنائية الدوليـة في إعـلان صـادر عـن السلطة الفلسطينية على أساس المادة (١٢/ ٣) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي التي تمنح الدول غير الأطراف في النظام بأن تعترف بصلاحية المحكمة للنظر في حالة محددة، فإذا كانت فلسطين دولة، فقـد ينعقـد الإختصـاص للمحكمـة للنظـر في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل خلال عدوانها على غزة في الفترة من ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ وحتى ١٩/ ١/ ٢٠٠٩.

يتبنى مؤلف الكتاب البروفيسور كويغلي في كتابه هـذا أطروحـة مركزيـة وهـي أن فلسطين كانت دولة ومازالت كذلك، وهي ليست مجرد أطروحة أكاديمية فحسب، ولكنها ذات آثار وأبعاد قانونية وعملية مهمة وحاسمة على سائر الأطراف المعنيـة، بمـا في ذلـك السلطة الفلسطينية، وحركة حماس وإسرائيل.

لقد تضمن كتاب البروفيسور كويغلي أربعة فصول، احتوت الفصول الثلاثة الأولى منه على عرض زمني لمسائل قانونية مهمة وذات صلة بالدولة الفلسطينية، وذلك في ٢٠٢ صفحة، أما الفصل الرابع، فهو الفصل التحليلي والأهـم في الكتـاب، فقـد جـاء في ٤٢ صفحة، وقد بدا واضحاً في الكتاب أن مؤلفه يتبنـى النظريـة الكاشـفة في نشـوء الـدول لدعم أطروحته المركزية المبنية علـى فكـرة أن فلسـطين دولـة بـالمعنى المحـدد في القـانون الدولي.

تمسّك المؤلف في الفصل الأول من الكتاب والمعنون بـ **«نمط جديد لدولة»** بأن فلسطين كانت دولة في فترة الانتداب، وحتى يدعم وجهة نظره يشير إلى عدد كبير من المعاهدات الدولية التي أبرمتها فلسطين باسمها وبصفتها دولة، كما قام المؤلف في هذا السياق بعرض لعدد من القضايا والأحكام القضائية المتعلقة بالجنسية الفلسطينية التي من شأنها أن تدلل على أن فلسطين دولة وكانت حينئذ أهلاً لمنح جنسيتها لأفراد شعبها، ومن الأدلة الأخرى المهمة التي أدرجها المؤلف في هذا الخصوص قرار التحكيم في قضية الديون العثمانية؛ حيث أقر فيه المُحكِّم بتقسيم نفقات الإمبراطورية العثمانية السابقة بالتساوي بين الدول الخاضعة للانتداب، والتي أنشئت ضمن الإقليم الذي كان خاضعاً لولاية هذه الإمبراطورية، وقد أشار المُحكِّم في هذا القرار إلى أن سائر هذه الكيانات تعد دولاً بما في ذلك فلسطين، وهي إشارة مهمة من الناحية القانونية، كما قام المؤلف كذلك بتوضيح الأسلوب الذي انتهجته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في (قضية مافروماتيس / Mavrommatis Case) وإشارتها إلى فلسطين بوصفها دولة خَلَفٍ للإمبراطورية العثمانية في البروتوكول (١) المادة (٩) من معاهدة لوزان، ولم يغفل المؤلف في هذا الفصل التركيز على مواقف الدول آنذاك من هذه المسألة، فقد عارضت مجموعة من الدول محاولة بريطانيا توسيع انتدابها على فلسطين ليشمل وضعاً تجارياً تفضيلياً كان ممنوحا لبريطانيا، وقد عارضت كل من الولايات المتحدة، وإيطاليا وإسبانيا انتفاع بريطانيا من التعرفة التجارية التفضيلية التي تُمنَح لها في نطاق انتدابها على فلسطين؛ لأنها ليست أرضاً تابعة لبريطانيا ولها وجود مستقل عنها، وعرض المؤلف في ختام هذا الفصل لرأي المستشار القانوني للحكومة البريطانية الذي أوضح بأن فلسطين ليست جزءً من بريطانيا وأنها تعد فعلياً دولة أجنبية، وخلص من مجمل هذه الأدلة والأسانيد إلى أن فلسطين اعتبرت دولة في ظل حقبة عصبة الأمم.

وفي الفصل الثاني من الكتاب المعنون بـ **«دولة في اضطراب»**، وصف المؤلف ما حصل للدولة الفلسطينية عقب إنشاء إسرائيل وإدارة كل من الأردن ومصر لكل من

الضفة الغربية وقطاع غزة، تمسك المؤلف بأن الدولة الفلسطينية كانت قائمة وموجودة في تلك الفترة، وأنه لم يكن هناك أي فراغ في السيادة عندما انسحبت بريطانيا من فلسطين وأنهت إدارتها لها بوصفها دولة منتدبة عليها في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، وقد أوضح البروفيسور كويغلي أن جامعة الدول العربية اعتبرت فلسطين حينئذ دولة، ولكنها كانت تعاني من فراغ في الحكومة عقب مغادرة البريطانيين؛ فلم يكن لحظتها في فلسطين أي بنيان أو هيكل إداري، ومن المسائل المهمة التي تناولها المؤلف في هذا السياق حقيقة أن مصر لم تدع مطلقاً السيادة على غزة، وأن تمسك الأردن بالسيادة على الضفة الغربية كان مؤقتاً ودون المساس أو الإضرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وقد رجع المؤلف إلى حالة دول البلطيق كسابقة تدل على أن الدول التي يحتل إقليمها أو حتى يجري ضمها قد تستمر في الوجود كدولة لمدة طويلة من الزمن، وبمعنى آخر، يرى المؤلف أن ضم أو إلحاق الأردن للضفة الغربية وإدارة مصر لغزة حتى عام ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل لهما بما في ذلك القدس الشرقية لم يمنع من وجود دولة فلسطين.

في الفصل الثالث من الكتاب المعنون بـ **«فلسطين في الجماعة الدولية»**، يناقش المؤلف الأفكار المتعلقة بوضع منظمة التحرير الفلسطينية خلال تصفية الاستعمار؛ وبالأخص كيفية تعامل هيئة الأمم المتحدة معها، وقد أشار إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية مُنحَت وضعاً استثنائياً وغير معتاد بالنسبة لكيان لا يتمتع بوصفه دولة عضو في الهيئة الدولية، وعرض كذلك إلى الحالات التي قبلت فيها عضوية المنظمة في عدد من الهيئات والأجهزة الدولية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي- قبل تغيير اسمها إلى منظمة التعاون الإسلامي- والإسكوا، كما أكد المؤلف على أن فشل المنظمة في الحصول على عضوية منظمة الصحة العالمية واليونسكو يرجع إلى تهديد الولايات المتحدة لهاتين المنظمتين بالتوقف عن دفع اشتراكاتها السنوية لهما إن قبلت فلسطين كعضو فيهما، وليس إلى عدم القناعة بأن فلسطين ليست دولة، ولم ينسَ المؤلف

كذلك تحليل إعلان استقلال دولة فلسطين الذي صدر في الجزائر في عام ١٩٨٨ وأثره في تسليط الضوء على وجود الدولة الفلسطينية في تلك الحقبة الزمنية.

الفصل الأهم في الكتاب هو الفصل الرابع الذي كرّسه المؤلف لتحليل الحالة الفلسطينية وجاء بعنوان: «عناصر الدولة»، يثبت البروفيسور كويغلي فيه أن فلسطين تجمع سائر الشروط والأركان الواجب توافرها في الدولة بمقتضى القانون الدولي، وبالذات تلك الواردة في المادة (١) من اتفاقية «مونتفيديو Montevideo » لحقوق وواجبات الدول لعام ١٩٣٣ وهي: سكان دائمون، إقليم، حكومة وأهلية الدخول في علاقات مع دول أخرى، ورفض المؤلف الشرط الإضافي الذي يضيفه بعض المختصين والدارسين في القانون الدولي وفي مقدمتهم «جيمس كارافوورد/ James Crawford»، وهو الاستقلال؛ فاتفاقية مونتيفيديو لم تذكر هذا الشرط مطلقاً، وقد أوضح المؤلف أن أحد أهم أهداف هذه الاتفاقية هو أن يكون واضحاً أن الدولة قد توجد من الناحية القانونية بصرف النظر عن الاعتراف- علماً بأنه متحقق في حالة الدولة الفلسطينية-، واستند في هذا الصدد على المادة (٣) من الاتفاقية المذكورة التي تؤكد على أن الوجود السياسي والقانوني للدول منفصل عن الاعتراف بها من جانب دول أخرى، وحتى قبل الاعتراف، فإن للدولة الحق في الدفاع عن سلامتها الإقليمية واستقلالها، وانتقد المؤلف الحكم الصادر في عام ٢٠٠٥ عن إحدى المحاكم الفيدرالية الأمريكية الذي لم يُعدّ فلسطين دولة بسبب عدم الاعتراف بها، وأكد على أن هذا الحكم لم يأخذ بالحسبان ممارسة الدول إزاء فلسطين في حقبة عصبة الأمم حيث تعامل المجتمع الدولي بعمومه معها كدولة، واستمر في ذلك بعد عام ١٩٤٨ على أساس المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى احترام حقوق الدول والشعوب الموضوعة تحت الانتداب.

إن أطروحة البروفيسور كويغلي تثير أسئلة قانونية عديدة لدى عدد من المختصين والمشتغلين بالقانون الدولي وربما يرفضها بعضهم، ولكننا نعتقد بهذه الأطروحة أن فلسطين كانت دولة وما زالت كذلك بموجب القانون الدولي، وإذا كان المؤلف المذكور

قد أشار مراراً وتكراراً إلى المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة بغية تأييد ودعم أطروحته الأساسية، إلا أن التمسك بهذه المادة قد يفضي إلى نتائج غير مطلوبة وغير صحيحة بالنسبة للقضية الفلسطينية، فالاحتجاج بالمادة (٨٠) من الميثاق يعني ضمناً أن الانتداب على فلسطين ما زال موجوداً وقائماً، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لصالح من يقول بأن استعمار فلسطين مازال قائماً على أساس نظام الانتداب، وقد استخدمت هذه الحجة بالفعل من قبل بعض المختصين بالقانون الدولي من الصهاينة، ففي دراسة لعميد كلية الحقوق في جامعة ييل الأمريكية «يوجين روستو/ Eugene Rostaw» نُشرت في عام ١٩٧٠، جرى الاحتجاج بوعد بلفور وبالمادة (٨٠) من الميثاق للقول باستمرار حق اليهود في الاستيطان في كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب بما في ذلك الضفة الغربية وغزة، وقد جرى الاحتجاج بهذه المقولة في أكثر من مرة من قبل البعض رغم تحريم نقل السكان من الدولة المحتلة إلى المناطق الخاضعة لاحتلالها بمقتضى المادة (٤٩/ ٦) من اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الإنساني الدولي العرفي.

إن الاستشهاد بالمادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة رغم أنه يدعم الأطروحة المركزية للمؤلف؛ وهي أن فلسطين كانت وما زالت دولة في القانون الدولي، إلا أنه ينطوي على خطورة قانونية، ولهذا كان بإمكان البروفيسور كويغلي أن يستند درءً لهذه الخطورة على أن روح عهد عصبة الأمم وأحد أهم مقاصده هو الحق في تقرير المصير، ولهذا فإن هذا المبدأ يعد مبدأً حاكماً لنظام الانتداب ويدعم بالنتيجة القول بكون فلسطين دولة منذ حقبة الانتداب، كما أن أية مقولات أو دعوات قانونية تخالف مقتضيات حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير تعد باطلة لأنها تخالف قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي بما في ذلك ما يتعلق بالقدس الشرقية والغربية من ترتيبات، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المتعلق بالجدار الفاصل في عام ٢٠٠٤.

من المسائل التي أدرجها المؤلف في كتابه تأكيده على أن كل الدول التي جرى تصنيفها بموجب نظام الانتداب ضمن الفئة (أ) حصلت على استقلالها، وهي: العراق في

عام ١٩٣٢، الأردن في عام ١٩٤٦، لبنان في عام ١٩٤١، وسوريا في عام ١٩٤٣، ووحدها فلسطين منحت فيها الأفضلية لأقلية ومهاجرين يهود أنشؤا وطناً قومياً لهم فيها دون شعبها وأهلها العرب الفلسطينيين، وهذا التفضيل لا يعني أن العرب الفلسطينيين ليس لهم حق في تقرير المصير، وهو حق بات اليوم معترفاً به لهم ولا مجال لإنكاره أو حرمانهم منه.

أخيراً، فإن السلطة الفلسطينية تمارس على الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسيطرتها صلاحيات قانونية وحكومية، وهناك قانون عقوبات فلسطيني وولاية قضائية فلسطينية، أي أن السلطة الفلسطينية تتمتع، من وجهة نظر المؤلف، بعدد من مظاهر السيادة وتباشر الوظائف القانونية الناشئة عنها، وقد حصلت السلطة الفلسطينية على اعتراف عدد كبير من الدول، ولم تعد الأردن ولا إسرائيل يدَّعيان السيادة على الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة، علاوة على أن للسلطة بعثات دبلوماسية معتمدة لدى أكثر من مائة دولة، وتدير الأراضي الفلسطينية الخاضعة لها من خلال حكومة فعليّة، يرأسها رئيساً للوزراء، بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي، كما أنه منذ العام ١٩٩٤ أضحت التشريعات الفلسطينية التي يقرّها هذا المجلس تنشر في الجريدة الرسمية وسارية المفعول في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة، ولا يقلل من ذلك الانقسام في إدارة الأراضي الفلسطينية بين السلطة وحركة حماس، فقد أشار مؤلف الكتاب إلى أنه رغم أن حركة حماس منذ عام ٢٠٠٦ تدير قطاع غزة إلا أن ذلك لا ينتقص من الوضع القانوني المذكور، واستشهد المؤلف لدعم وجهة نظره في هذا السياق بسوابق دولية مماثلة من قبيل ما حصل في كل من: كوريا، وفيتنام واليمن للقول بأن الانقسام الإداري لا يؤثر بركن أو بشرط الحكومة المطلوب توافره قانوناً لقيام الدولة ولا ينفي وجودها.

بصرف النظر عن مدى توافق فقهاء القانون الدولي ودارسيه مع طروحات البروفيسور كويغلي، فإن كتابه ينطوي على أهمية كبيرة بالنسبة للمهتمين بالقضية الفلسطينية أو القائمين على إدارة ملفاتها المختلفة، ويمكن القول بأن الكتاب صدر في

وقته، وبالأخص في وقت تسعى فيه السلطة الفلسطينية إلى الانضمام كدولة عضو في هيئة الأمم المتحدة، فضلاً عن أن مقولة المؤلف بوجود الدولة الفلسطينية لها آثار قانونية مهمة على مجمل مسار قضية فلسطين وعودة شعبها إلى أراضيه، فاللاجئون الفلسطينيون في الشتات يعدون نتيجة لذلك مواطنين في الدولة الفلسطينية أينما وجدوا ويتمتعون بجنسيتها، خاصة وأن إعلان الجزائر أكد على هذه الحقيقة، وحقهم بالعودة إلى بلدهم كمواطنين يكون محفوظاً ومصاناً من الناحية القانونية، وانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة إن حصل، سيدعم هذا الأمر ويعززه، ولهذه الأسباب وغيرها، ينبغي على كل المهتمين بالأبعاد القانونية للقضية الفلسطينية وبفلسطين، وعلى كل من يناضل لاستقلال فلسطين وعودة شعبها أن يقرأ هذا الكتاب قراءة عميقة وأن يسعى إلى توظيف ما جاء فيه لخدمة فلسطين وقضيتها.

قراءة إستراتيجية في عملية إيلات*

في الثامن عشر من آب/ أغسطس ٢٠١١ قامت خلية من المقاومين بتنفيذ عملية عسكرية ضد عدد من الأهداف بالقرب من مدينة إيلات، ولم تكن هذه العملية مجرد عملية أخرى تضاف إلى مسلسل العمليات التي تقوم بتنفيذها منظمات أو فصائل فلسطينية مقاومة لإسرائيل، إذ إنها عملية نوعية جاءت في توقيت خاص،(١) وتكونت من أربع عمليات متتالية خلال فترات زمنية قصيرة، وفي اليوم ذاته، وذلك على النحو الآتي:

- العملية الأولى: قام ثلاثة عناصر من منفذي العملية بملاحقة حافلة إسرائيلية لنقل ركاب على شارع رقم ١٢ طريق متسبيه رامون إيلات، واستقل الثلاثة سيارة بلون أبيض، ولما اقتربوا من الحافلة قرب مستوطنة نتافيم على الشارع المذكور، نزلوا من سيارتهم، وأطلقوا النيران من أسلحتهم الرشاشة باتجاه الحافلة، ولكن سائق الحافلة تابع طريقه حتى وصل إلى مركز للشرطة.
- العملية الثانية: تمّ تشغيل عدد من الألغام الجانبية على الشارع نفسه ضد دورية عسكرية إسرائيلية.
- العملية الثالثة: نفذت على أحد الشوارع الفرعية قريباً من الشارع المذكور أعلاه، حيث أطلقت خلية أخرى نيران أسلحتها الرشاشة على حافلة أخرى وسيارة خاصّة، وأصيب خلال هذه العملية خمسة أشخاص، واستعملت في هذه العملية قذائف مضادة للمدرعات والدبابات.
- العملية الرابعة: وقع اشتباك عنيف بين وحدة من الجيش الاسرائيلي وبين عناصر من المنفذين، وجرى تبادل كثيف للنيران بين الطرفين، وادّعت إسرائيل

---

* **إعداد: د. جوني منصور، مؤرخ، وباحث في الشؤون الإسرائيلية والعربية.**

(١) موقع يديعوت أحرونوت (بالعبرية)، ١٨-٨-٢٠١١.

أنها قتلت سبعة من منفذي العملية دون أن تذكر أسماءهم، وأثناء ملاحقة وحدات من الجيش الإسرائيلي لمنفذي العملية قتلت ثلاثة من الجنود المصريين.

أدّت العملية في نهايتها إلى مقتل ثمانية إسرائيليين، وجرح قرابة ٢٧ شخصاً، وما يمكن ملاحظته ميدانياً أنها امتدت من فترة ظهيرة اليوم المذكور وحتى ساعات المساء، بعكس ما توقعته إسرائيل من أن تكون العمليات ليلاً، كما أن نوعية السلاح المستعمل يدل على تطور أداء المجموعات الفدائية المقاومة.

من يقف وراء هذه العملية؟

ليست هذه العملية الأولى في سيناء، إذ سبقتها سلسلة عمليات محددة في شمالي سيناء تتعلق بتنفيذ تفجيرات في خط أنابيب نقل الغاز المصري إلى إسرائيل وإلى الأردن، ومن الجدير بالذكر هنا أن عمليات تفجير الخط ازدادت وتيرتها بعد انتهاء حكم مبارك، إذ أثارت التفجيرات قلق المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصري في اتجاهين: الأول: أمني، حيث أن فلتان الأمن في سيناء ليس لصالح الأمن القومي المصري، وليس لصالح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يقود مصر في أكثر فترات تاريخها حرجاً، والثاني: اقتصادي؛ حيث أن الخط يوفر مدخولاً، وإن كان بائساً جرّاء الاتفاق المخزي بين مصر وحكومة إسرائيل زمن مبارك.

من جهة أخرى فإن المجلس يعلم علم اليقين أن الأجواء في سيناء غير تلك التي كانت سائدة سابقاً، فانتشار خلايا الفدائيين والمقاومين أصبحت سمة ملتصقة بسيناء، وعلى ما يبدو أن تعاوناً أمنياً واستخباراتياً قد تمّ بين إسرائيل ومصر والأردن بخصوص هذه الخلايا، وعلى الرغم من أن اسرائيل لم تقم بنشر أسماء منفذيها، ولا تتوفر لدى

الأجهزة الأمنية الإسرائيلية معلومات تفصيلية حول هويتهم،(١) فإن إسرائيل قد بادرت، بعد أن انتهت العملية ميدانياً، إلى توجيه أصابع الاتهام نحو قطاع غزة،(٢) متهمة لجان المقاومة الشعبية بهذه العملية، ولكن قيادة اللجان أسرعت إلى دحض هذا الاتهام، بالنسبة لإسرائيل فإن شكوكًا كثيرة جعلتها تربط بين لجان المقاومة الشعبية وعملية إيلات، لكن الشك السائد أنّ اسرائيل قد روّجت كثيراً ضد هذه اللجان وجعلتها محور اتهاماتها وتحميلها مسؤوليات أمنية.

إن قيام إسرائيل ببناء ملفات تُهم وتحميل مسؤوليات ضد لجان المقاومة الشعبية، قد مهد أرضية إخراج عملية تصفية واغتيال النيرب، وقيادات أخرى في اللجان كانت مجتمعة في بيت أحدهم لتدارس الرد على إسرائيل وتهمها، فقد نفذت عملية الاغتيال خلال أقل من ست ساعات من انتهاء عملية إيلات.

تداعيات العملية

هناك مجموعة من التداعيات التي نجمت عن عملية إيلات وتُخُصُّ عدداً من الأطراف ذات صلة بها، سواء كانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة.

أ) تداعياتها على مصر

لا شك في أن مقتل جنود مصريين بنيران إسرائيلية لم تمر كما كانت تمر أيام حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك،(٣) (تجدر الإشارة هنا إلى أنه على مدى ثلاثة عقود لحكم مبارك لم تؤد عملية مقتل جنود مصريين بنيران إسرائيلية إلى أزمة أو شرخ في شبكة العلاقات بين مصر وإسرائيل؛ حيث عرف نظام مبارك كيف يحافظ على علاقته مع

---

(١) نقلت جريدة "العين السابعة" (بالعبرية) بتاريخ ٢٣-٨-٢٠١١ مجموعة من الآراء حول من يتحمل مسؤولية العملية مشيرة إلى أنه لم تحدد الجهة بعد.

٢ انظر تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في جريدة يديعوت أحرونوت (بالعبرية)، ١٨-٨-٢٠١١.

٣ يديعوت أحرونوت (بالعبرية)، ١٨-٨-٢٠١١.

إسرائيل وتهدئة الأوضاع في مصر ولو لفترة مؤقتة، كانت نهايتها أن يدفع هذا النظام الثمن غالياً عن نفسه وأسرته وبقية رموز الحكم)، إذ إن الشارع المصري العام قد تحرك بقوة وفرض أجندة مُغايرة لتلك التي اعتادت إسرائيل تلقيها في مثل حالات كهذه،(١) وأن المصريين الذين يعيشون ثورتهم التي أطاحت برأس النظام الخاضع لأجندات إسرائيلية وأمريكية في المنطقة، لم يكونوا على استعداد لتمرير الحادثة دون معاقبة الذين نفذوا عمليات قتل ضد المصريين، والمقصود هنا إسرائيل.

لقد حرَّك مقتل الجنود المصريين الشارع المصري بقوة ضد الجيش الإسرائيلي، وضد الحكومة الإسرائيلية معلنة أن تحولاً جوهرياً قد حصل لمسار الثورة المصرية، فمن المناداة بإسقاط نظام مبارك، إلى المناداة بإسقاط العلاقات السياسية مع إسرائيل،(٢) لذا كان كافياً للشعب المصري حادثة كهذه لتحركه باتجاه رفض اتفاقيات السلام الموقعة بين إسرائيل ومصر منذ عهد السادات وحتى عهد مبارك، وما نتج عنها من تعاون اقتصادي وسياسي ومخابراتي بين مصر وإسرائيل.

إن انطلاق المظاهرات القوية والواسعة جماهيرياً في القاهرة باتجاه مبنى السفارة الإسرائيلية في الجيزة، ورمزية إنزال العلم الاسرائيلي عن المبنى، حملت في طياتها تحولاً جذرياً باتجاه طرح جديد للثورة، بأن الثورة المعاصرة غير محصورة في تحرير الشعب المصري من عقالات النظام البائد، بل في تحرير العالم العربي من سيطرة وسطوة ما سمي خطأً بالسلام بين إسرائيل ومصر، وبالتالي رفض ادعاءات إسرائيل المستمرة بأنها ترغب في عقد اتفاقيات سلام مع باقي الدول العربية، وطالبت مصر بفتح ملف تحقيق رسمي

---

(١) أثارت العملية الرأي العام المصري بخصوص مطالبته إعادة النظر في الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل الموقعة من فترتي السادات ومبارك. راجع مقالة صالح النعامي، "إسرائيل بعد عملية إيلات.. المأزق والتوظيف"، موقع الجزيرة.نت، ٢٤-٨-٢٠١١.

(٢) يوني بن مناحيم، عملية إيلات وتداعياتها على علاقات اسرائيل– مصر، موقع صوت إسرائيل بالعبرية، ٢١-٨-٢٠١١، انظر: www.iba.org.il/bet/general/html .

في ملابسات مقتل جنودها، وبدأت تنظر بجدية في الاتفاقيات مع إسرائيل ولكن دون أن تعلن عن إلغائها أو تعطيلها.

لا شك في أن المصريين يتصرفون ليس بفعل الثورة فحسب، وهذا أمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، حيث أنّ رياح الثورة متفاعلة في الداخل المصري، ولكن ما يجري على الساحة الخارجية لمصر وخاصة مواقف الحكومة التركية من إسرائيل قد نفح المصريين مزيداً من القوة لمواجهة إسرائيل، وقد تعالت أصوات تدعو إلى وقف العلاقات الطبيعية بين حكومتي مصر وإسرائيل، وتولّت الصحافة المصرية دعم هذا التوجه، بعد أن تحررت هذه الصحافة من كابوس سلطة مبارك،(١) وهنا نرى أن سلوك المصريين قد تماشى مع سلوك الأتراك في أعقاب قافلة سفن الحرية (أيار/ مايو ٢٠١٠)، وطالبوا إسرائيل بتقديم اعتذار رسمي، لكن إسرائيل قدمت أسفها فقط، أسوة بما فعلته مع تركيا في حالة القافلة المذكورة أعلاه.

أما على الصعيد الرسمي فإن المجلس الأعلى لقيادة الجيش المصري المُكلّف بإدارة وتصريف شؤون مصر ريثما ينتخب رئيس جديد ومجلس تشريعي جديد، فإن هذا المجلس لم يستعجل الأمور والأحداث، وهو غير معني بقطع العلاقات مع إسرائيل بشكل اعتباطي لمصالح تخصّه وتخصّ الأمن القومي المصري، كما سنبين لاحقاً.(٢)

كان موقف المجلس توفير كل ما يمكن أن يُرضي غليان الشارع المصري بهدف امتصاص الغضب والتوتر والجوّ المشحون السائد، وفي الوقت ذاته كثف المجلس من عملية محاكمة رموز النظام السابق وأبناء عائلة مبارك ووزراء سابقين، فالسؤال لماذا

(١) الأهرام، ٢٢-٨-٢٠١١.

(٢) وجهت بعض الصحف المصرية أصابع الاتهام باتجاه الولايات المتحدة لعدم تحملها مسؤولية كافية في دفع العملية السلمية، أو في كبح جماح تدهور الحالة اقليمياً، جريدة الجمهورية القاهرية، ٢١-٨-٢١١.

يتصرف المجلس الأعلى لقيادة الجيش بهذه الطريقة؟ أو لماذا يسلك المجلس هذا النمط من السلوك؟

لا شك في أن ما يقف أمام المجلس عُقد سياسية وعسكرية أمنية عديدة، منها محاولات المجلس التوسط بين إسرائيل وحماس بصورة غير مباشرة، حيث أن لقاءات إيهود براك وزير حرب إسرائيل والمشير طنطاوي رئيس المجلس مستمرة ولا تتوقف، خاصة بعد احتدام التوتر بين البلدين، وقد أوضحت مصر لقيادة حماس في غزة أن إسرائيل غير مستعدة، أو لنقل غير راغبة في تصعيد آخر في غزة على ضوء الظروف الراهنة التي تمرُّ بها المنطقة، وهو ما يصُّب في مصلحة حماس كذلك، ما يمكن أن ندركه هنا أن مصر تقوم بعملية إعادة الأمر إلى ما كان عليه أو قريب منه قبل اندلاع التظاهرات والمسيرات ضد إسرائيل في وسط القاهرة، لذا، نرى أن الخوف المصري وحتى خوف السلطة الفلسطينية أن يؤدي التصعيد إلى دفع إسرائيل إلى إزاحة اهتمام الرأي العام العالمي من مسألة طرح طلب الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة إلى موضوع الأمن في غزة.

إن ما يهم المجلس العسكري في مصر في أعقاب عملية إيلات هو إعادة الهدوء والاستقرار إلى سيناء وتثبيت السيطرة الأمنية ميدانياً هناك بعد أن تراخت في أعقاب الثورة، لهذا نظم المجلس حملة "النسر" لما أسماه مكافحة مهربي السلاح إلى غزة من نشيطي الجهاد وبدو سيناء، وهناك مخاوف كبيرة في أوساط القيادة المصرية بأن تتحول حركة حماس لتكون مسيطرة في المنطقة، أي في سيناء، خاصة في أعقاب التفاهمات التي تمّ التوصل إليها بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية وبين قيادة الإخوان المسلمين في مصر، فحماس تعتبر من فروع هذه الحركة.

إن المجلس العسكري في مصر، غير معني بقطع العلاقات مع حركة حماس أو مع اسرائيل حليفة أمريكا ولا مع أمريكا، إذن، يجب ملاحظة هذه المعادلة المُعقّدة التي تقف في وجه المجلس الأعلى.

ومن التداعيات الأخرى لعملية إيلات على الصعيد المصري، أنّ المجلس الأعلى يدرك تمام الإدراك حدود السماح للمتظاهرين بالتظاهر ضد إسرائيل، حيث أن مصر في أعقاب اندلاع ثورة ٢٥ يناير/ كانون ثاني فقدت أحد أهم مدخولاتها القومية ألا وهو قطاع السياحة، فمصر تعتمد في اقتصادها على السياحة الوافدة إليها بشكل عام، وشبه جزيرة سيناء موقع سياحي هام، حصل فيه تراجع أُسوة ببقية أجزاء مصر، فتحولت شبه الجزيرة إلى موقع جاذب بقوة لمجموعات مسلحة، لهذا رأى المجلس الأعلى مسألة إرسال ألف جندي مصري مدعومين بدبابات ومدرعات عسكرية لفرض السيطرة والسيادة على سيناء، ووضع خطة لتطوير البدو فيها، ولكن من غير الواضح إذا كانت هذه الخطة ستتكلل بالنجاح.

ب) تداعياتها على إسرائيل

تعتقد إسرائيل أن عملية إيلات قد تم التخطيط لها في غزة، وإن منفذيها قد انطلقوا من غزة، وأن الأنفاق كانت أحد العوامل المساعدة في تحقيق ذلك، لكن المشكلة، كما أشرنا سابقًا، إلى أن هوية مُنفذي العملية لم تكن واضحة، ومما زاد من حدّة المشكلة في هذا الاتجاه أن ثلاثة من منفذيها هم مصريون، حسب الإعلام الإسرائيلي، وهذا يعني أنه لم يكن على إسرائيل القيام بعملية اغتيال النيرب وباقي قياديي اللجان في يوم العملية ذاته، فهذا الأمر دليل على تآمر نتنياهو وبراك اللذان أرادا إبعاد النيران عن مصر وإلصاق التهمة باللجان في غزة، وتحميلها المسؤولية كاملة، يبدو من خلال قراءة هذه العملية أنه في اسرائيل جو من البلبلة فيما إذا كانت حماس شريكة في العملية أم لا؟ حيث أنه لا تتوفر أدلة مخابراتية مؤكدة بخصوص ذلك، أما إذا توفرت معلومات مخابراتية فإن قوات الأمن الاسرائيلية قد نصبت حواجز ليلاً وقامت بتفكيكها نهاراً، وها هي

العملية قد نُفذت نهاراً، معنى ذلك فشل استخباراتي ذريع،(١) والواضح أنه في أعقاب عملية الاغتيال لم تمنع قيادة حماس لجان المقاومة في غزة من إطلاق صواريخها باتجاه مدن ومستوطنات إسرائيلية قريبة من غزة.(٢)

إن ما أظهرته العملية في الوقت ذاته أن الرد الاسرائيلي دليل ضعف تكتيكي وسياسي؛(٣) فالمستوى السياسي الإسرائيلي كبح جماح المستوى العسكري الراغب بشدة في تسديد ضربة حازمة لحماس في غزة، بل اكتفى بعملية الاغتيال، كما كانت عملية إيلات وفق قراءتنا وتحليلنا، أقوى تفاعلاً من الحرب الإسرائيلية على غزة، ففي حين أن تلك الحرب والتي تُسميها إسرائيل "الرصاص المصبوب" قد أوقفت أو عطّلت حركة الرد العسكري من طرف حماس، فإن عملية إيلات أظهرت ضعف إسرائيل في التعاطي مع تداعياتها، وأن تنظيمات الفصائل في غزة تطلق صواريخها بسرعة مع عدم تمكن إسرائيل من الرد كما حصل في الحرب على غزة، ومن هنا أصبح واضحاً لإسرائيل أنّ نظام أو منظومة ما يسمى بـ "التهدئة" في أعقاب عملية إيلات مختلفًا عمّا كان عليه سابقًا.(٤)

أما على الصعيد الداخلي في إسرائيل فإن عملية إيلات قد وفرت عملية إنقاذ مؤقت لحكومة نتنياهو من حركات الاحتجاج الاجتماعية التي انطلقت في صيف ٢٠١١ من تل أبيب، وغطّت معظم مناطق إسرائيل، حيث أن عملية إيلات دفعت إسرائيل إلى

---

(١) يشير آفي يسسخاروف إلى الضعف والوهن الذي أصاب إسرائيل جرّاء وقوع هذه العملية في مقالته: "التصعيد القادم ها هو هنا"، موقع جريدة هأرتس، ٢٧-٨-٢٠١١، انظر:
www.haaretz.co.il/misc/article

(٢) "عملية إيلات" والحقيقة الغائبة، جريدة الخليج، ١٣-٨-٢٠١١، انظر:
www.alkhaleej.ae/include/

(٣) "كانت هناك تحذيرات مسبقة، ولكن الحادثة فاجأتنا بصورة مطلقة"، جريدة معاريف(بالعبرية)، ١٨-٨-٢٠١١، انظر: www.nrg.co.il/online

(٤) يسسخاروف، مصدر سابق.

إيقاظ مارد الأمن من نومه، وروّجت إلى أن أمنها مقدس، وأن شباب حركات الاحتجاج يدركون هذا الأمر جيداً، وأن أمر الساعة يتطلب الالتفاف حول الأمن الذي تقوده حكومة نتنياهو، ووضعت حدّاً لحركات الاحتجاج، وتمّت عملية امتصاصها بتكليف لجنة ترختنبرغ بمعالجة مطالب المحتجين التي اقتصرت على قضايا عينية وفي مقدمتها مالية وسكنية محدودة، بالمقابل أعادت العملية جدلاً كان قائماً من مدة بخصوص إعادة تشكيل بنية الجيش الإسرائيلي وفق مفاهيم حديثة، يتم خلالها تخفيف أيام الاحتياط سنوياً عن الإسرائيليين.(١)

ت) تداعياتها على غزة

من الواضح أن شيئاً لن يتغير بالنسبة لحصار إسرائيل لغزة، وما يمكن فهمه هو سعي إسرائيل وحماس إلى مواصلة التفاهم فيما بينهما على ما يعرف بـ"التهدئة"، ولكن بالنسبة لحماس فإن هذه العملية النوعية قد طرحت من جديد خيار المقاومة المستمرة حتى خلال عملية التمهيد لطرح طلب قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، بالرغم من أن حماس قد قبلت بصورة غير مباشرة عدم القيام بأي عملية عسكرية حتى انتهاء مسيرة تقديم طلب عضوية فلسطين، وهذا معناه؛ أن قوى فدائية ومقاومة أخرى غير حماس تعمل ميدانياً.

الخلاصة

بدا واضحاً أن عملية إيلات قد اقتضت تخطيطاً طويلاً واستعداداً دقيقاً وتنسيقاً من جانب المقاومين، ولم تكن العملية بهذا المعنى عملية متدحرجة عرضية، بل كانت عملية

(١) أشارت دراسة قام بها جلعاد شتيرن وآخرون في معهد الأمن القومي في إسرائيل قبل عملية إيلات إلى حصول تحول في شبكة العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية مما سيدفع إلى ضرورة إعادة النظر في تشكيل الجبهة العسكرية الجنوبية مع مصر بعد ثلاثين عاما من الهدوء. مجلة المعهد الإلكترونية، عدد رقم ٢٧١، ٢٦-٧-٢٠١١ (أي قبل عملية إيلات بشهر تقريبا)، انظر:

http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=٩٨&incat=&read=٥٣٧١

استغرقت أسابيع طويلة من التخطيط والاستعداد مع اختيار للتوقيت المناسب؛ ساعات النهار، وعلاوة على ذلك، فإن كل هذه الاستعدادات غابت عن عيون الاستخبارات الإسرائيلية، في حين لم تعلن أي جهة فلسطينية مسؤوليتها عن العملية فإن الجيش الإسرائيلي اتهم "لجان المقاومة الشعبية" التابعة لألوية صلاح الدين بتنفيذ العملية، واتضح لاحقاً أن الغموض ما زال يلف الجهة المنفذة للعملية في ضوء عدم كشف الحكومة الإسرائيلية عن هوية المنفذين.

بدا جليّاً أن الطرفين، الإسرائيلي والمصري، يرغبان في احتواء العملية وتبعاتها والإلقاء بها من خلفهما، فالمصلحة الإسرائيلية في الظروف الراهنة التي تعاني فيها الدبلوماسية الإسرائيلية من تراجع خطير ينعكس يومياً في توترات ومشادات بين إسرائيل ودول أخرى، وعلى وجه الخصوص تركيا، لذلك رأت حكومة نتنياهو التعامل مع عملية إيلات وتداعياتها بصوت منخفض، وعدم إشعال فتيل نارها،([1]) أما مصر، بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة فتحاول الحفاظ على قدرتها في ضبط الشارع ريثما تنجز مسألة الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وهنا خيط الاحتواء بين البلدين.

وفي السياق الفلسطيني، تمكنت الفصائل الفلسطينية في غزة من إطلاق صواريخها بسرعة مع عدم تمكن إسرائيل من الرد كما حصل في الحرب على غزة أواخر عام ٢٠٠٨، وهو أمر أظهر ضعف إسرائيل في التعاطي مع تداعيات عملية من ها النوع؛ إذ أصبح واضحاً لإسرائيل أن منظومة "التهدئة" في أعقاب عملية إيلات لم تعد كما كانت في السابق.

([1]) مخاض توازنات جديدة في الأزمة المصرية- الاسرائيلية، موقع الجزيرة.نت، ٢-٩-٠-٢٠١١، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/A٤DA٥C٥١-٢٦٢٢-٤EC٦-AD٨٨-B٠ED٨٤٤٩٧٤D٨.htm

theory, but an influential legal and practical factor on all relevant parties including the Palestinian Authority, Hamas and Israel.

The book consists of four chapters. The first three presents a historical review of key statutory questions connected to Palestinian statehood, whereas chapter four undertakes a valuable analysis of the issue.

Strategic Reading of the Eilat Operation

Johnny Mansour

On 18 August, 2011 resistance forces launched military operations against targets near Eilat, south of Israel. The four consecutive operations were well thought out and took place within hours of each other. Eight Israelis died and 27 injured. Seven from the resistance were also killed, five Egyptian soldiers and 15 people from Gaza as a result of Israeli raids on the Gaza Strip in the aftermath.

Although none of the Palestinian factions claimed responsibility, Israel accused the Public Resistance Committees of the Saladin Brigades in Gaza. However, it is not yet clear who was responsible as the Israeli government did not make a public statement.

It can be argued both Israel and Egypt moved to contain what happened because of different reasons. The Jewish state is facing a tense situation with other countries and its government clearly preferred to tone down its reactions. The Higher Military Council in Egypt is currently busy attempting to deal with a potentially volatile internal situation and preparing for the issues relating to the holding of parliamentary polls, a new constitution and general elections.

In a bid to reach a legal wording which pushes for true reform in the Kingdom, the following are recommended by the report to decision-makers and political powers:

1. Calling for fundamental reviews of the draft law proposed by the National Dialogue Committee, taking into account political and public powers' observations to secure freedom and fairness for all categories and establish an Arab model for a democratic life.
2. Calling on the Constitutional Amendments Committee to include in the Constitution texts specifying public and political demands referred to in the report.
3. Calling for comprehensive change in the electoral process congruent with political, economic, social and cultural reform for all sections of the society
4. Warning against any procrastination in carrying out reforms, which would endanger stability in the country.

Book Review:

THE STATEHOOD OF PALESTINE: INTERNATIONAL LAW IN THE MIDDLE EAST CONFLICT

Mohammad Al Mousa

The Palestinian issue, mainly its statehood, has been a central concern for generations of international law specialists. Recently, the issue, implications and complexities that have arisen have come under investigation by John Quigley, one of the prominent professors in the field and an expert in the legal aspects of the Palestinian cause. His book, The Statehood of Palestine: International Law in the Middle East Conflict is published by Cambridge University Press in 2010.

The major argument is that Palestine has always been a state until this moment- which is believed not only to be an academic

Unstable prices of oil could be too low to fill the pockets of importing countries and industrial companies, or suddenly too high to benefit producers. The phenomenon of consumption could mount to an 'avid' level in which the marketplace devours most of the budgets of states. The consumptive spending in Asia is expected to reach $32 trillion by the end of 2030, making up 43% of global consumption, according to the Asian Development Bank in New Delhi.

The present article investigates the effect of energy on markets, sustainable development and life quality. It also looks into our carbonic civilization which has made us submissive slaves to machinery.

Seminar: Proposed Election Law in Jordan: Reform vs. Tradition

Bayan AL-Omari

The present report elaborates on the proceedings of a proposed election law seminar held by the Middle East Studies Center on July 30, 2011. Three topics were in focus including the reformist and traditional approaches to the proposed election law, assessment of major issues tackled and its ability to bring about positive political change.

In order to come up with an integrated reformist election law, it is important to decide on the system of the process. Such a decision is not a mere technicality connected with phrasing which several experts may address and present hypotheses and solutions. It is a political, social and economic matter for an electoral law to meet expectations, answers must be provided to questions related to the basic question of right in terms of elections and nominations and management and reference in resolving disputes.

constituencies, organizing the political process, political parties and coalitions. The state and society will be tested for their ability to secure the political and security environs for the elections from October 2011 to March 2012. This is the longest voting period in the world in which the protection against all kinds of violations constitutes the major challenge for the 25 January Egyptian Revolution.

Energy: Conventional vs. Alternative

Mohammed EL Khayat

When energy is found all around us, markets starts to flourish, whether small or big, close or far away, poor or rich. A new life emerges with a flavor of welfare, cross-continent journeys and Great-Wall-of-China long lists of purchases in a bid to achieve sustainable development. However, the lack of resources may sometimes bring energy with a taste of gunpowder to spread destruction.

As the world depends on various major energy resources of oil, natural gas and coal, other clean supplies in aquatic, wind and solar forms are growing to relieve the Earth from the effect of irrational uses of power. For long decades, poisonous gases have been emitted to kill 2.5 million people in developing countries, according to World Health Organization statistics.

The civilization we participate in constructing is loaded with carbon, seen wherever urbanization is found. This gas is obvious over our factories, out of our cars, above our trains and making arches out of our planes which our children try in vain to follow to the end. We have moved from low-energy societies relying on animals to high-energy ones depending heavily on spontaneous combustion engines.

In addition, energy evidently influences our minute details, such as the rise in cost of food, clothes and travel tickets.

regime; making it extremely sensitive to the very concept of democracy and any signs of popular movement in Saudi society.

Firstly, the Kingdom wanted to keep the revolution within the borders of Tunisia. Ben Ali was received in KSA while all other Arab countries rejected him. As well, the Egyptian uprising was more serious, as the former regime was a major part of the leadership of "Arab moderates" and its fall would prevent Riyadh from continuing to have wide influence in the region.

Thirdly, the Saudi attitude to developments in Bahrain and Yemen has been different. The intervention was actually stronger and more direct in Bahrain than the latter country when large numbers of Peninsula Shield troops were deployed there because of the fear of the sectarian form of society.

Fourthly, whilst it is true the collapse of the Syrian regime constitutes an interest for KSA as a chief ally to its own main opponent, it fears this will greatly encourage current popular activities in Jordan. Today, it is the most influential and significant partner in the Fertile Crescent as having a monarchy and a stable political system as opposing to other form of rule.

Egypt: Post-Uprising Electoral Map

Khyri Omar

A great deal of controversy is being made in Egypt about the general elections although a referendum on political priorities was held recently. While some have long preferred for the holding of early elections, parliamentary and presidential, others are arguing against such a move. They maintain there is a deep necessity to prepare for a new constitution that would also pave the way for presidential contestants. All political options are open for debate. The present report investigates the pre-election context, concentrating on the general democratic framework, in terms of reforming the electoral system of the country,

region because of its vitality for its energy and as an export market.

Since the uprisings began in different Arab countries, China has been trying to maintain its national interests by adopting a balanced policy. Within the global arena, it insists there should be no intervention in the international affairs of these states. The present study seeks to answer a number of questions:

1. What are China's global capabilities?
2. What are China's foreign policy principles?
3. What are China's interests in the Middle East which would affect that policy?
4. What is China's attitude to the Arab revolutions?

It is concluded that Chinese policy, especially in the Arab World, is determined by economic aspirations and energy needs, moving carefully, avoiding direct intervention and taking the track of that of a soft power.

The Asian superpower is not against change but openly rejects foreign intervention and is waiting until new rules take over to see the path of these uprisings.

Reports And Articles

Political Analysis: Saudi Stance on the Arab Uprisings

Ibrahim Ali

Rule in the Kingdom of Saudi Arabia stands on four pillars: The inherited leadership by the Saudi royal family, powerful alliance with Wahhabi Salafists, enormous oil-based wealth and US foreign support.

As this formula is generally static, the dynamic that is created by the call for democracy and freedom through the Arab uprisings is likely to put much pressure or even threaten the

Research & Studies

Arab League Future and Current Arab Uprisings

Majdy Hammad

Arab regimes were on the verge of collapse when the *Arab Spring* began to assert it was time for change that should be made through popular revolutions. These regimes have squandered 50 years of the Arab nation's lifetime and has nothing left to give to the next stage. The present study provides a roadmap for the League of Arab States' expected roles, mechanisms for development and future scenarios in the wake of the new variables in the region.

It is concluded efforts could go on through radical handling of various elements to establish a new role and future for the league. This will not take place by means through an internal decision. If the organization is part of a whole, this view depends on the status of member states and their governments, according to their relations with the league. Such a serious, radical decision to reform, along with a similar degree of implementation, means the organization wants a genuine reform of Arab governments because this is the way to move forward.

Chinese Foreign Policy and Middle East

Ahmad Al Bursan

As China becomes one of the superpowers in the world order that is likely to emerge in the 21st century, a major shift has already taken place in the balance of power on the regional and international spheres. Chinese foreign policy has become a focus of interest in terms of global trade and international relations with one of its aims to build relations with the Middle East

Editorial

Indications of Democratic Transformation in the Arab World

Editor in Chief

The Arab World has been witnessing strategic changes in the structure of the political systems at national and regional levels. Public protests have taken the shape of unexpected uprisings against current regimes based on the **trilogy of injustice, dictatorship and corruption.** They displayed the potential of the dynamics and traditional political movements of the Arab society. Some uprisings succeeded in toppling their regimes peacefully in Tunisia and Egypt as well as moving to a free atmosphere paving the way for a system that based on democracy and pluralism. As a result, political and social forces in other Arab countries initiated the struggle to copy those experiences. They aimed to bring about similar democracies that put an end to the **capital-security-authority alliance.**

Such swift, comprehensive shift, which began to bear fruit in some Arab states in 2011, was created two decades ago. Various signs indicate that the new trend is truly heading towards pluralistic democracies which would restore significance for the Arab- Islamic culture. This culture represents the identity and civilization of those countries and offers better protection for different religions than that stated in modern human rights conventions. It is most likely that genuine partnerships will be established amongst Islamic movements and other political forces. Such partnerships will help to integrate their efforts, experiences and capabilities to build modern Arab states. The Arab World, as such would be a crucial factor in setting the World Order policies towards the Middle East, mainly in economic and cultural aspects as well as the Arab-Israeli conflict.

Contents

page	
	Editorial
7	*Indications of Democratic Transformation in the Arab World* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*Arab League Future and Current Arab Uprisings* ***Majdy Hammad***
35	*Chinese Foreign Policy and Middle East* ***Ahmad Al Bursan***
	Reports And Articles
63	*Political Analysis: Saudi Stance on the Arab Uprisings* ***Ibrahim Ali***
69	*Egypt: Post-Uprising Electoral Map* ***Khyri Omar***
91	*Traditional vs. Alternative Energy* ***Mohammed EL Khayat***
109	***Seminar:*** *Proposed Election Law in Jordan: Reform vs. Tradition* ***Bayan AL-Omari***
119	***Book Review:*** *The Statehood of Palestine: International Law in the Middle East Conflict* ***Mohammad Al Mousa***
127	*Strategic Reading of the Eilat Operation* ***Johnny Mansour***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2011

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 15 **No. 57** **Autumn 2011**